وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية
تخصص : مالية و تجارة دولية

الموضوع

التجارة العالمية والأمن الغذائي
الروابط والتأثيرات (دراسة حالة الجزائر)

المنجز من طرف الطلبة :

- صعانية نورهان
- غراري فاطمة الزهراء

تحت إشراف الاستاذ :

د. بوعزيز ناصر

السنة الجامعية: 2022-2023

كلمة شكر

الحمد لله من قبل وبعد على
توفيقه في إنجاز هذا العمل
والصلاة والسلام على نبينا محمد
أما بعد

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان
للأستاذ المشرف الدكتور **"ناصر**
بوعزيز"

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى
الأستاذة الأفاضل أعضاء الجنة
على مناقشتهم لهذه المذكرة
و أخير نوجه شكر لكل من ساعدنا
من قريب أو بعيد في إنجاز هذا
البحث ولو بإبتسامة

إهداء

الحمدالله دائما وأبدا

من قال أنا لها نالها وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها....

الى أمي جنتي في الدنيا وأبي الذي علمني العطاء دون إنتظار

إلى سندي في الحياة زوجي وأبنائي" نزيم، محمد أيان"

الى روح أخي الطاهرة رحمة الله عليه

أهديكم تخرجي

الى صديقتي "نورهان"

"غراري فاطمة الزهراء"

إهداء

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والحنان.. إلى من كان دعاؤها ولازال ينير لي طريق النجاح "أمي الغالية" حفظها الله من كل مكروه

إلى توأمي الغالية أختي العزيزة "جهان"

إلى سندي في هذه الدنيا "إخوتي الأعزاء" وزوجاتهم وأبنائهم حتى أخر عنقود في عائلتي "أصيل" حفظهم الله وسدد خطاهم

إلى أقاربي وأحبائي وصديقتي الغالية "بسمة"

إلى من تقاسمت معي عناء هذا العمل صديقتي "فاطمة الزهراء"

إلى أستاذي المشرف إلى أساتذتي الكرام حفظهم الله وأنار دربهم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل عله يكون فتيل شمعة تضاء بها دروب الآخرين

"صعانية نورهان"

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
البسملة.....	
كلمة الشكر.....	
إهداء.....	
قائمة المحتويات.....	I
قائمة الجداول والأشكال.....	IV
مقدمة عامة.....	02
الفصل الأول: التجارة العالمية وتطوراتها	07
تمهيد.....	08
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية.....	09
المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية.....	09
المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية.....	11
المطلب الثالث: مشاكل التجارة الدولية.....	13
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.....	14
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية	15
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية.....	21
المطلب الثالث:الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.....	23
المبحث الثالث: التجارة العالمية من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة	26
المطلب الأول: لمحة حول الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.....	26
المطلب الثاني: جولات الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة	29
المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة المبادئ والأهداف.....	31
خلاصة الفصل.....	34
الفصل الثاني: الأمن الغذائي بين الواقع والتحديات	35
تمهيد.....	36
المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.....	37
المطلب الأول: لاطار المفاهيمي للأمن الغذائي.....	37
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي	40

ومستوياته..... 43
المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي..... 45
المبحث الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي وأسسه..... 45
47
المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي..... 50
المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي..... 51
51
المطلب الثالث: أسس الأمن الغذائي..... 54
المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة ومحددات الطلب على الغذاء.. 57
المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي..... 60
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي.....
المطلب الثالث: محددات الطلب على الغذاء.....
خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: إنعكاسات التجارة العالمية على الأمن الغذائي 61
تمهيد..... 62
المبحث الأول: الأمن الغذائي في ظل إتفاقيات الجات..... 63
المطلب الأول: قرارات الجات ومبادئها المرتبطة بالإنتاج الغذائي..... 63
المطلب الثاني: مكانة المنتجات الزراعية في جولة الأوروغواي..... 65
المطلب الثالث: أثر إتفاقية الأوروغواي على المنتجات الغذائية..... 68
المبحث الثاني: الأمن الغذائي وتحرير التجارة العالمية..... 72
المطلب الأول: أثر الإنفتاح التجاري على المبادلات التجارية..... 72
المطلب الثاني: دعم السياسات للزراعة والأغذية..... 74
المطلب الثالث: تطور روابط المنتجات الغذائية والزراعية في العالم..... 76
المبحث الثالث: التطورات الإقتصادية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي..... 78
المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي..... 78
المطلب الثاني: أزمة كورونا والأمن الغذائي..... 81
المطلب الثالث: إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي..... 82
خلاصة الفصل..... 85
الفصل الرابع: الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحرير التجارة العالمية 86

قائمة المحتويات

تمهيد..... 87
المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر..... 88
المطلب الأول: الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر..... 88
المطلب الثاني: دور الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر..... 93
المطلب الثالث: معوقات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحرير التجارة العالمية 94
المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر وتحرير التجارة العالمية..... 95
المطلب الأول: المبادلات الزراعية وتحرر التجارة العالمية..... 95
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري..... 98
المطلب الثالث: الأثار المتوقعة من التحرير التجاري على الأمن الغذائي..... 100
المبحث الثالث: التطورات العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر..... 102
المطلب الأول: آثار فيروس كرونا على الأمن الغذائي في الجزائر..... 102
المطلب الثاني: دور الشركاء التجاريين في إنتقال أزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الجزائر..... 104
المطلب الثالث: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر..... 105
خلاصة الفصل..... 108
خاتمة عامة..... 109
قائمة المراجع 112
الملخص..... 121

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	نفقات الانتاج المطلقة المقدرة بساعات العمل	16
02-01	نفقات الانتاج النسبية المقدرة بساعات العمل	18
03-01	تكلفة انتاج وحدة واحدة من السلعتين بساعات العمل	18
04-01	الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الامريكية	22
05-01	جولات التفاوض التجارية 1947-1979	29
01-02	الدول الرئيسية المنتجة للوقود الحيوي2007	56
02-02	توقعات عدد سكان العالم المستقبلية 2015-2030	58
01-03	الصادرات الزراعية في 1190-1994 و1995-1998(المتوسط السنوي والنسبة المئوية للتغير على اساس فوب)	69
02-03	فواتير واردات الاغذية في 1990-1994 و1995-1998 (المتوسط السنوي والنسبة المئوية للتغير)	70
03-03	التغير في نسبة التكاليف مجموع الواردات الغذائية الى مجموع عائدات الصادرات الزراعية 1990-1994 و1995-1998	71
04-03	صادرات وواردات المواد الغذائية بالنسبة للسلع في العالم الفترة 2010-2019	73
05-03	صادرات وواردات المواد الزراعية (%من صادرات السلع في العالم)2010-2019	73
06-03	دعم قطاع الاغذية والزراعة كحصة من قيمة الانتاج بحسب الدخل المتوسط 2013-2018	75
07-03	صادرات روسيا واوكرانيا من القمح والذرة وطحين القمح (دقيق) 2020	83
01-04	انتاج الحبوب والمساحة المخصصة لذلك 2015-2018	89
02-04	إنتاج البوقوليات والمساحة المخصصة لذلك 2015-2018	91
03-04	تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول للخضار في الجزائر	91
04-04	تطور المساحة والإنتاج للفواكه في الجزائر 2015-2018	92
05-04	الإنتاج الحيواني في الجزائر2015-2018	93
06-04	الواردات والصادرات الزراعية والغذائية في الجزائر 2016-2018	96
07-04	زيادة الصادرات من المواد الغذائية الجزائر لأربعة أشهر الأولى لسنة 2021	98

08-04	مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر في الفنرة 2010	98
09-04	تطور مؤشرات الإنفتاح التجاري في الجزائر في الفترة ما بين (2002-2017)	99
10-04	مؤشر الأمن الغذائي للجزائر (2013-2014)	99
11-04	نسب تغير سعرا لمنتجات الزراعية	101
12-04	تقديرات الإرتفاع لبعض السلع الغذائية	102
13-04	المسارات المستقبلية المقترحة لمواجهة أزمة الغذاء في الجزائر في ظل الحرب الروسية الأوكرانية	107

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	الإطار العام لجولة الأوروغواي وإتفاقياتها	30
01-02	أبعاد الأمن الغذائي	40
02-02	طلب الأغنياء والفقراء على الغذاء في حالة تقديم الدعماو تحرير الأسعار	49
01-03	تطور روابط المنتجات الغذائية والزراعية 1995-2019	76
02-03	معدل تغير درجة الحرارة عبر الأراضي في العالم والأقاليم الفترة(2001-2019)	79
03-03	معدل نقص التغذية وعدد الذين يعانون من النقص التغذوي في الفترة (2005-2030)	80
04-03	تركيز إنعدام الأمن الغذائي وتوزيعه بحسب الشدة بين مختلف أقاليم العالم(2021)	82
01-04	تطور الأمن الغذائي للجزائر خلال الفترة (2012-2021)	97
02-04	النسبة من واردات القمح	105

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تزداد أهمية الامن الغذائي مع تزايد الوتيرة السكانية لأي بلد فهو يعتبر موضوع أساسي تقوم عليه الإستراتيجيات الدولية والوطنية لما له من دور هام في تطوير إقتصاديات الدول فلم تعد مشكلة الغذاء اليوم مجرد مشكلة إقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح مشكلة سياسية وإستراتيجية مرتبطة بالأمن القومي للدول خاصة النامية منها كونها تواجه تحديات على المستوى الداخلي كالتغيرات المناخية وعلى الصعيد العالمي.

ترتبط مسالة الأمن الغذائي إرتباطا وثيقا بالتطورات والتحولات التي شهدتها التجارة العالمية فتحرير التجارة يفيد كثير من البلدان وبالمقابل يضر ببعضها خاصة تلك البلدان التي تعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية فمنذ ان وضعت الاسس الاولى للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة مرورا بجولات التفاوض وصولا الى بنود ومبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية كهيئة أوكلت اليها قيادة تحرير التجارة العالمية.

وقد زادت أهمية الأمن الغذائي في ظل التحولات والتغيرات العالمية بدأ من التغيير المناخي وتأثيره على الإنتاج الزراعي، وصولا الى فيروس كرونا الذي أدى بدوره إلى تقليص المعاملات التجارية العالمية إلى قدر كبير وغداة التعافي التدرجي وعودة النمو الاقتصادي العالمي ظهرت أزمة أخرى تتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية وعلاقتها بالأمن الغذائي نظرا لمكانة كل من روسيا وأوكرانيا بمجال الإنتاج الغذائي.

وتصدرت قضية الأمن الغذائي دائرة إهتمامات الدولة الجزائرية فقد حاولت تجنب الأزمات الغذائية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، ويرتبط تحقيق الأمن الغذائي إرتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي فمن أبرز المشاكل التي تعيق الإنتاج الزراعي وتوجه مسارات الأمن الغذائي هي قلة المخصصات الإستثمارية والتمويلية والمناخ رغم الإستراتيجيات المتبعة من أجل تنمية القطاع الزراعي إلا أنها تبقى ضئيلة نوعا ما.

إنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

ما مدى تحقيق الجزائر الامن الغذائي في ظل تحرير التجارة العالمية؟

وتندرج ضمن الاشكالية مجموعة من أسئلة فرعية تتمثل:

- ماهي أهم التطورات التي شهدتها التجارة العالمية؟
- ما المقصود بالأمن الغذائي؟ و ماهي العوامل المتحكمة فيه؟

– كيف يؤثر تحرير التجارة العالمية على الامن الغذائي؟

– ماهي مساعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي ؟

❖ فرضيات الدراسة:

على ضوء ماسبق يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

– قد يعتبر تأسيس المنظمة العالمية للتجارة وأزمة كرونا والحرب الروسية الأوكرانية من أهم التطورات التي شهدتها التجارة العالمية.

– من الصعب توحيد مفهوم الأمن الغذائي، ولكن الأقرب تعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية شمل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي وهي الوفرة والإستدامة وفي متناول الجميع وأخيرا صحة وسلامة الغذاء، وقد يكون النمو الديمغرافي والتكنولوجيا والأوضاع السياسية وإنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية وتغير المناخ...، من العوامل المتحكمة فيه.

– قد تكون هناك علاقة تأثير بين التجارة العالمية والأمن الغذائي بالإيجاب على الدول المتقدمة وبالسلب على الدول النامية.

– قد تكون الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة الجزائرية حققت نوعا ما الأمن الغذائي.

❖ أسباب الدراسة

تم إختيار موضوع الدراسة لجملة من الاعتبارات والأسباب أهمها:

– التخصص الأكاديمي.

– التطور الهائل الذي شهده قطاع الفلاحة في الدول المتقدمة

– إن البحث في مسألة الأمن الغذائي في ظل التطورات التجارية الحالية تكتسي أهمية وطنية.

– بالغة لكونها تسلط الضوء على مجال حيوي يتعلق بحياة السكان.

– التكاليف الباهضة التي تدفعها الدولة للخارج لإسترداد أغلب منتجاتها الزراعية رغم مساحتها الشاسعة.

– تعتبر المنتجات الزراعية أهم مصدر لتوفير الغذاء.

– رغم الإستراتيجيات والخطط التي وضعتها الدولة الجزائرية لنهوص بالقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي إلا انها تبقى إصلاحات محتشمة لا تلبي متطلبات المواطنين.

❖ أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الأمن الغذائي في ظل تحرير التجارة العالمية من خلال ما نتوصل إليه من نتائج.

إن لدراسة مشكلة الأمن الغذائي أهمية كبيرة لأنها تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية المتوجهة نحو الأمن القومي، خصوصا القطاع الزراعي الذي يعتبر أهم عنصر لتحقيق الأمن الغذائي يعاني من مشكلات عديدة يستلزم حلها والإهتمام بها.

كما حاولنا تحليل الوضعية الغذائية الجزائرية، من أجل تقييم واقع الأمن الغذائي الجزائري في التطورات الحاصلة في التجارة العالمية

بالإضافة الى مساهمته العلمية كمرجع يستفيد منه الطلبة والباحثين في مجال الأمن الغذائي.

❖ أهداف البحث

ككل بحث علمي هذا البحث يسعى الى تحقيق هدف معين، ويتجلى الهدف الأساسي في هذا البحث تشخيص وضعية الامن الغذائي في الجزائر في ظل تحرير التجارة العالمية، ومدى قدرة الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية.

❖ منهجية البحث

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بوصف واقع الظاهرة وتبيان مكوناتها وتأثيراتها، كما سيتم الإعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الضرورية كإستعمال جداول بيانية والأشكال وإحتساب نسب مئوية لمعدلات الإستيراد ذلك إستنادا الى العديد من الدرسات والتقاير الرسمية وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الامن الغذائي في الجزائر.

❖ صعوبات البحث

تتلخص أهم الصعوبات التي حالت دون الإلمام بمختلف جوانب الموضوع فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بميدان الدراسة .
- إختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لأخر.

❖ الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات السابقة حول الموضوع هناك بعض المراجع الجامعية:

- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، تم مناقشتها في سنة 2015، للباحث "بوخالفة علي"، تحت عنوان: إنظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على مشكلة التغذية، وكانت فكرة الإشكالية حول الى أي مدى تتأثر المشكلة الغذائية في الجزائر بعد الإنظمام الى المنظمة العالمية للتجارة.
- أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، تم مناقشتها في سنة2008، للباحثة "غربي فوزية"، تحت عنوان: الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، وكانت فكرة الاشكالية حول التساؤل عن حالة الزراعة الجزائرية وتحديد موقعها بين حالتي الإكتفاء والتبعية.
- مذكرة ماستر في العلوم الإقتصاد، جامعة محمد خيضر –بسكرة– تم مناقشتها في 2015، للباحثة "لينا طولي" تحت عنوان: أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الزراعي في الدول العربية –دراسة حالة الجزائر– وكانت إشكالية البحث حول الأثار المترتبة عن تحرير التجارة العالمية بالنسبة للقطاع الزراعي في الدول العربية.
- مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، تم مناقشتها في سنة 2013، "كينة عبد الحفيظ" تحت عنوان: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وكانت إشكالية البحث حول الصناعات الغذائي ذات الإستهلاك الواسع ودورها في تحقيق الأمن الغذائي.

❖ هيكل البحث

قصد تغطية الموضوع قسمنا دراستنا الى أربع فصول رئيسية، حيث ينفرد كل واحد بتمهيد وخاتمة جزئية الفصول كالأتي:

الفصل الأول: تضمن التجارة العالمية وتطوراتها من خلال ثلاث مباحث، أدرجنا في المبحث الأول مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية، وفي المبحث الثاني أدرجنا النظرايات المفسرة لقيام التجارة الدولية، وتضمن المبحث الثالث اتفاقية الجات وجولات التفاوض وصولا الى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الثاني: يشمل الأمن الغذائي بين الواقع والتحديات، من خلال ثلاث مباحث، في المبحث الأول تطرقنا الى مفهوم الامن الغذائي، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى مرتكزات الامن الغذائي ومبادئه، اما في المبحث الثالث تناولنا سياسات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه ومحددات الطلب على الغذاء

الفصل الثالث: تطرقنا إلى إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على الأمن الغذائي، من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول الأمن الغذائي في ظل إتفاقيات الجات، المبحث الثاني الأمن الغذائي وتحرير التجارة العالمية، المبحث الثالث التحولات العالمية وأثرها على الأمن الغذائي.

الفصل الرابع: تضمن الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحرير التجارة العالمية، من خلال ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول واقع الأمن الغذائي في الجزائر والمبحث الثاني تضمن الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحرير التجارة العالمية أما المبحث الثالث تناولنا فيه التطورات الإقتصادية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر.

وفي الخاتمة قدمنا خلاصة عامة لمجمل النتائج المتوصل إليها فضلا عن التوصيات وآفاق البحث.

الفصل الأول:

التجارة العالمية وتطوراتها

تمهيد

تعتبر التجارة الدولية مهمة لجميع بلدان العالم، فلا توجد أي دولة يمكنها تحقيق الإكتفاء الذاتي لكل إحتياجاتها دون الإعتماد على الدول الأخرى الخارجية التي تتوفر فيها مختلف السلع والخدمات التي لايمكنها إنتاجها محليا، أو السلع والخدمات التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجها محليا، ومنه فإن التجارة الدولية تسهم في زيادة رفاهية دول العالم ذلك بتوسيع قاعدة الإختيارات.

ويأتي إنشاء المنظمة العالمية للتجارة المنبثقة عن إتفاقية الجات بعد عدة جولات عام 1994 لإستكمال العولمة الإقتصادية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي هذا الفصل تم دراسة الجوانب النظرية والفكرية للتجارة الدولية حيث قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث، وهي كالأتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الدولية.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية.

المبحث الثالث: التجارة الدولية من GATT الىOMC.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية حول التجارة الدولية

تكونت التجارة الدولية قبل نشوء الإقتصاد العالمي بفترة طويلة، وتعتبر الشطر المهم في العلاقات الإقتصادية الدولية، فإن تطور التجارة الدولية بالذات خلق الشروط الإقتصادية لتطور الإنتاج الآلي الذي تطور من خلال تصدير وإستيراد المواد الأولية الخام وإتساع الطلب الدولي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية مهمة وتساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والنهوض بها أولوية كل الدول سواء المتقدمة أو النامية على حدا سواء.

1- تعريف التجارة:

"هي نشاط بشري اقتصادي قديم يقوم على تبادل ونقل السلع والبضائع بمختلف مصادرها (الطبيعية الخام أو الزراعية أو الصناعية) من مصادرها حيثما توفرت وزاد عرضها إلى أماكن إستهلاكها حيثما توفر الطلب عليها وتعتمد التجارة تارخيا على النقل بكل نظمه إبتداء من إستخدام عضلات الإنسان للنقل الى النقل بالطائرات، إذن بدون النقل لا توجد تجارة، وإذا كانت التجارة كنشاط بشري من إهتمام الاقتصاديون فإن ما يهم الجغرافيون هو مدى تأثير الظوابط الطبيعية والمقومات البشرية على قيام وتطور مستويات التجارة في أي إقليم جغرافي"[1].

التجارة تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستوى التقدم الإقتصادي لغالبية الدول وتعد محرك للتنمية الإقتصادية[2].

وهناك نوعين من التجارة، الأول الداخلية (داخل كل دولة) إما الثاني وهو محور هذه الدراسة التجارة الدولية أو العالمية.

2- تعريف التجارة الدولية:

عرفت التجارة الدولية تاريخيا على انها "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات"[1].

---

[1] مجيد ملوك السامرائي، تكنولوجيا النقل العالمي وإتجاهات التجارة الدولية الحديثة، دار الميسرة لنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 123.

[2] بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص28.

أو هي" المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، تنشا بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات إقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة " [2].

"تعرف اصطلاحا بالمعاملات اقتصادية دولية وتنقسم هذه الاخيرة إلى حركات تبادلية دولية للسلع والخدمات وحركات تبادلية دولية لرؤوس الاموال "[3]

إن منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية تشمل المسائل التالية:

- التقسيم الدولي للعمل الذي يشكل أساس تطور العلاقات الاقتصادية الدولية.
- التعاون الإنتاجي بين البلدان وكذلك الإنتاج الدولي عبر الشركات العابرة للقوميات.
- التجارة الدولية للسلع والخدمات والموارد النقدية والمالية.
- حركة رؤس الأموال والإستثمارات الأجنبية على الصعيد الدولي.
- حركة القوى العاملة على المستوى الدولي.
- التبادل العلمي التكنولوجي الدولي.
- العلاقات المالية والائتمانية الدولية.
- التكامل الاقتصادي الدولي"[4].

"التجارة الدولية هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والإستيراد حيث يتم إنتقال السلع والخدمات والمواد من دولة الى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية محددة "[5].

"كما نعرف التجارة الدولية بأنها كل تبادل او حركة للممتلكات والخدمات أو القيم التي تخص إقتصاد دولتين على الأقل"[6].

---

[1] حسام علي داود و آخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2002، ص13.

[2] جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية مركز الكتاب الاكاديمي، عمان 2006، ص11.

[3] جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، ص8.

[4] مكاوي نبيلة، جامع نبيلة صباح، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010-2011 ، ص1.

[5] عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004، ص9.

[6] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2008، ص55.

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة وتدخل ضمنها مختلف حركات رؤوس الاموال والاستثمارات المباشرة والعمالة بين مختلف دول العالم أو تكتلات الإقتصادية وتشكل حصة كبيرة من ناتج المحلي الإجمالي في مختلف دول العالم.

3- الفرق بين تجارة الدولية والتجارة الخارجية:

يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة كذلك التجارة الخارجية هي مفهوم ضيق للتجارة الدولية فهي حركة السلع و الخدمات وإنتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الإنتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتامين. في حين يغطى إصطلاح التجارة الدولية كلا من :

-الصادرات والواردات المنظورة (السلعية).

- الصادرات والواردات غير المنظورة(الخدمية).

-الهجرة الدولية أي إنتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

-الحركات الدولية لرؤوس الأموال أي إنتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة[1].

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

للتجارة الدولية دور كبير على مستوى الإقتصاد العالمي والمحلي ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الإقتصادي للدولة والذي يعكس مختلف النواحي الإجتماعية والعلمية والسياسية، حيث يعتبر الهدف الأساسي للتجارة الدولية هو تلبية حاجات الأفراد، نذكر أهمية التجارة الدولية كالآتي:

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض على إعتبار أنها منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

- إعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها على الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثر على ميزان المدفوعات.

- تحقيق إعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لإرتباط هذا المؤشر بإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها على

[1] سامى عفيفي حاتم، مبادئ إقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص7.

الإستيراد وإنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثر على ميزان المدفوعات المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما تم إنتاجها محليا.

– التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي إعتمادا على التخصص وتقسيم العمل الدولي.

– نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد الإقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

– تحقيق التوازن في السوق المحلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

– الإرتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.

– إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.[1]

ويترتب عن التجارة الدولية فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الإجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير مايلي:

– التجارة الدولية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

– تعد التجارة الدولية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الإقتصادية خصوصا عمليات التمويل والإستثمار.

– تعمل التجارة الدولية على تنمية الأنشطة الإقتصادية سواء منها الإنتاجية أوالإستهلاكية أوالخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو الإستيراد.

– ينجم عن التجارة الدولية من الصادرات عائد مالي يمكن إستخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري .

– التجارة الدولية الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات.

– تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الإقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الإقتصادية المختلفة في الإقتصاد الوطني [1].

[1] مكاوي نبيلة و جامع نبيلة صباح، مرجع سبق ذكره، ص 3-4.

[1] وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة _دراسة حالة الجزائر_، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، 2018-2019، الجزائر، ص5.

المطلب الثالث: مشاكل التجارة الدولية

أدى تطور وتحرير التجارة الدولية في السنوات الأخيرة إلى حدوث مشاكل للدول النامية نتيجة إندماجها في السوق العالمية وتخصصها في إنتاج سلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات، ومن بين هذه المشاكل[1] :

- التبعية الإقتصادية للدول المتقدمة: وتظهر هذه التبعية الاقتصادية من خلال سد حاجات الدول المتقدمة من المواد الخام إعتبارا مما تصدره الدول النامية من المواد الأولية في حين أن الدول النامية تستورد المواد المصنعة ونصف مصنعة التي توجه للاستهلاك من الدول المتقدمة.
- تركيز النمو في قطاع التصدير على القطاع الإستخراجي والزراعي.
- حجم الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر الواردات من السلع الصناعية.
- التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية اقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية.
- فرض قيود على إستيراد السلع او المواد الاولية من بعض الدول المتقدمة حماية لبعض قطاعاتها وهو ما يواجه ويؤثر على صادرات الدول النامية.
- تعرض معدلات التبادل للمواد الأولية للأزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية، إذ أنه خلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يتعلق بالنفط.
- تذبذب عائدات الصادرات للسلع الأساسية نتيجة لتباطؤ الطلب العالمي والإرتفاع الحاد في أسعار الفائدة وإرتفاع قيمة الدولار.
- النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات، اذ أن نصيب الدول النامية من الصادرات بإستثناء البترول يتناقص بإستمرار نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أدى الى تحقيق وفرات في إستخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل.
- الإختلال في هيكل الصادرات وذلك نتيجة لعدم التوازن في الهيكل الإنتاجي.
- زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع الزراعي والإستخراجي مما أدى الى تحسين الدخل الفردي لهذه الفئة، وبالتالي تحسن ظروفهم المعيشية وترتب على ذلك إرتفاع معدل النمو الديمغرافي على

[1] مشاكل التجارة الدولية للدول النامية _حماة الحق_ محامي الأردن https://jordan-lawyer.com بتاريخ 2023/04/01 على الساعة 22:13.

المدى القصير إلا أن معدل البطالة إرتفع على المدى البعيد[1].

- إرتفاع صادرات القطاعات الإستخراجية أدى الى إرتفاع مستوى المعيشة لعمال هذا القطاع مما أدى بهم الى تقليد مستوى المعيشة الرغدة فأدى ذلك الى إرتفاع الإنفاق ونقص الادخار والاستثمار وبالتالي انخفاض معدل تراكم رأس المال.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين البلدان وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات مما يؤدي إلى توجيه الموارد الإقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية وحتى يتم الوقوف عن كتب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لا بد من التطرق إلى النظريات الكلاسيكية والعوائق الموجودة في التجارة الخارجية.

لقد كان المذهب التجاري سابق للنظريات.

حيث ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا وإسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وبدأت مجموعة من الباحثين أطلق عليهم التجاريون mercantilist يكتبون المقالات عن التجارة الخارجية ويدافعون عن فلسفة إقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة والمتمثلة في الذهب والفضة والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمم وعظمتها ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة وثانيهما التجارة الخارجية، وإنطلاقا من ذلك فقد إقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية النظرية[2].

كما قامت المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية في مفهوم التجاريين والتي تقول بأن على الدولة العمل على:

- تأمين الفائض في الميزان التجاري لأنه في مثل هذه الحالة فقط يمكن للحكومة أن تضمن التدفق المستمر للذهب والفضة الى البلاد.
- فرض رقابة حكومية صارمة على التجارة الخارجية من خلال فرض التعريفات والحصص وغير ذلك من أدوات التأثير الإداري وذلك لضمان الفائض في الميزان التجاري.

---

[1] مشاكل التجارة الدولية للدول النامية _حماة الحق_ محامي الأردن، مرجع سبق ذكره.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرارة، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2006، ص33

- منع إستيراد المواد الأولية في حال توفرها في البلاد وفي المقابل إستيرادها من دون رسوم في حال عدم توفر بديل لها في الداخل.
- منع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة اخرى.
- فرض الإحتكار على التجارة الخارجية منح أو منع حق ممارسة التجارة الخارجية لشركات معينة وفي مناطق محددة من العالم.
- استخدام وسائل السياسات التجارية مثل منح الإعانات التصديرية أو فرض الرسوم الجمركية على الواردات[1].

المطلب الاول: االنظريات الكلاسيكية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تحاول نظريتهم تفسير أمور هي:

- عناصر الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل البلد الواحد ولا تتمتع بحرية الانتقال بين الدول المختلفة.
- قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد كليا بكمية العمل المتضمنة فيها.
- التشغيل الكامل للموارد، بمعنى كل عناصر الإنتاج مشغلة.
- هناك بلدين فقط يتم التبادل بينهما، والهدف من ذلك هو تسهيل التحليل2.

تشتمل النظرية الكلاسيكية على:

1- نظرية المزايا المطلقة لآدم سميث

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث في كتابه الشهير ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث إستخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الانتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة[3].

مفهوم ميزة مطلقة عند ادم سميث: هي تكلفة انتاج السلعة اقل بالنسبة لغيرها من الدول [4].

---

[1]–محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص–87–89.

[2] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر،2012 –2013، ص15–16.

[3] جمال جويدان جمل، مرجع سبق ذكره، ص 23

[4]فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص17

تقوم نظرية الميزة المطلقة على عدة إفتراضات هي:

- مقايضة سلع مع بعضها البعض بدلا من إستخدام النقود وثبات تكلفة الوحدة مهما بلغ حجم الإنتاج.
- إنتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة بسهولة وإستحالة إنتقالها بين البلدان.
- منافسة تامة وعمالة كاملة.
- عدم وجود تكاليف النقل او المواصلات [1].

الجدول رقم (01-01): يمثل نفقات الإنتاج المقدرة بساعات العمل

الوحدة: ساعة عمل واحدة

السلعة / البلد	القماش	القمح
الولايات المتحدة الامريكية	160	50
مصر	140	50

المصدر: فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 20137/2012 ص21.

من الجدول يتضح:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لأن إنتاج وحدة واحدة من القمح يكلفها 50 ساعة عمل ومصر يكلفها انتاج وحدة واحدة من القمح 60 ساعة عمل .
- إن مصر لديها ميزة مطلقة في إنتاج القماش لأن إنتاج وحدة واحدة من القماش يكلفها 140 ساعة عمل فقط بينما الولايات المتحدة الأمريكية تكلفها وحدة واحدة من القماش 160 ساعة عمل.
- تقوم بين الدولتين تجارة خارجية، بسبب إختلاف المزايا المطلقة بينهما وحيث تتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح بينما تتخصص مصر في انتاج وتصدير القماش.

[1] احمد عبد الرحمان احمد، مدخل الى ادارة الاعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، 2001، ص 50.

2- نظرية الميزة النسبية دافيد ريكاردو

لقد وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو عام 1817[1] في كتابه مبادئ في الإقتصاد السياسي وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الإقتصادية حتى عصرنا الحاضر[2]، وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون من المدرسة الإنجليزية.

وقد إعتمدت النظرية النسبية على عدة إفترضات، تسمى بالافتراضات التحليلية:

- وجود دولتين وسلعتين فقط.
- العمل العنصر الوحيد المحدد للقيمة.
- ثبات مستوى التقدم التكنولوجي.
- إن التبادل الدولي يتم بين الدولتين على أساس مبادلة وحدة بوحدة[3].
- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة وهذا يعني أن منحى عرض السلعة يكون أفقيا.
- إنعدام نفقات النقل والتعرفة الجمركية.
- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج[4].

ويقصد بالتكاليف النسبية النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة في بلدين مختلفين، أو النسبة بين نفقات الإنتاج لسلعتين مختلفتين في بلد واحد[5].

---

[1] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2009، ص31.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرارة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] محمد احمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[4] علي عبد الفتاح ابو شرارة، مرجع سبق ذكره، ص39-40.

[5] حنان بولطيف، دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص39.

الجدول رقم (01-02) نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

الوحدة: ساعة عمل واحدة

البلد / السلعة	القمح	نسيج
الجزائر	70	80
ليبيا	90	100

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على دروس الاستاذ المشرف

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تنتج وحدة واحدة من القمح بتكلفة قدرها 70 وحدة عمل، ووحدة واحدة من التمر ب80 وحدة عمل وفيما يتعلق بليبيا فإنها تنتج وحدة واحدة من القمح بتكلفة قدرها 90 وحدة عمل، بينما تنتج النسيج بتكلفة قدرها 100 وحدة عمل، فحسب آدم سميث أن الجزائر لها ميزة مطلقة على ليبيا في إنتاج السلعتين وبالتالي لا تقوم التجارة بينهما على حسبه، ولكن حسب ريكاردو رغم أن للجزائر الميزة المطلقة في كلا السلعتين إلا أنه يمكن للتجارة أن تقوم التجارة بينهما وذلك وفق الميزة النسبية بإحدى المفهومين السابقين للنفقة النسبية كما يلي:

1- النسبة بين نفقات الإنتاج لنفس السلعة: في بلدين مختلفين (أي التباين الجغرافي):

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة في البلد "ب"}}{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة في البلد "أ"}}$$

2- النسبة بين تكلفة الإنتاج لسلعتين مختلفتين: داخل البلد الواحد أي (التباين السلعي):

$$\frac{\text{التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة في البلد "ب}}{\text{"التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة في البلد "ب}[1]\text{"}}$$

الجدول رقم (01-03): تكلفة إنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين بساعات العمل

الوحدة: ساعة عمل واحدة

البلد / السلعة	القمح	النسيج	النفقة النسبية(2)
الجزائر	70	80	0.87
ليبيا	90	100	0.9
النفقة النسبية(1)	1.25	1.28	

المصدر من اعداد الطلبة بلإعتماد على دروس الأستاذ المشرف

[1] حنان بولطيف،مرجع سبق ذكره، ص 36.

1- مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدي الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجهما في الدولة الأخرى:

- في الجزائر: تكلفة انتاج القمح /تكلفة انتاج النسيج (80/70=0.87) أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة إنتاج 0.87 وحدة من النسيج.

- في ليبيا: تكلفة إنتاج القمح /تكلفة انتاج النسيج (100/90=0.9)أي ان تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح تعادل تكلفة انتاج 0.9 وحدة من النسيج.

وعليه تكون تكلفة انتاج القمح بالنسبة الى النسيج في الجزائر اقل منها في ليبيا (0.87 اقل من 0.9) ومن ثم يكون من مصلحة الجزائر أن تتخصص في انتاج القمح وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة ليبيا أن تتخصص في إنتاج النسيج لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفته النسبية في الجزائر (70/80=1.14 أكبر من 90/100=1.11).

2- مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج إحدى السلعتين في الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الاخرى فيهما:

- التكلفة النسبية لإنتاج القمح في كلتا الدولتين: تكلفة إنتاج القمح في الجزائر/تكلفة إنتاج القمح في ليبيا (90/70=0.77) أي ان تكلفة إنتاج وحدة من القمح في الجزائر تعادل انتاج0.77 وحدة واحدة منها في ليبيا.

- التكلفة النسبية لإنتاج النسيج في كلتا الدولتين: تكلفة انتاج النسيج في الجزائر/تكلفة إنتاج النسيج في ليبيا (100/80=0.8) أي ان تكلفة انتاج وحدة من النسيج في الجزائر تعادل إنتاج 0.8وحدة واحدة منها في ليبيا.

بمقارنة النسبتين يتضح أنه من مصلحة الجزائر أن تتخصص في إنتاج القمح لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من ليبيا (0.77اقل من 0.8).

وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة ليبيا أن تتخصص في إنتاج النسيج لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفته النسبية في الجزائر (80/100=1.25أقل من 70/90=1.28).

1- نظرية التبادل الدولي جون ستيوارت ميل:

أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي "1848 "موضحا أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها، وإنما تتحد عند المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع البلد الآخر وفي إسهاماته الإقتصادية استطاع جون ستيوارت ميل أن يعبر بشكل واضح عن قانون العرض والطلب[1].

وضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية[2].

لقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منهما وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى وقيمة كل كمية متبادلة منهما مقومة في شكل وحدات من الأخرى. فالقيم الكلية للسلع المتبادلة ستتساوى تماما عندما يكون:

عرض السلعة (أ) = ثمن السلعة (ب) معبرا عنه بالسلعة (أ)
عرض السلعة (ب)

عرض السلعة (ب) = ثمن السلعة (أ) معبرا عنه بالسلعة (ب)
عرض السلعة (أ)

يتوقف توزيع المكاسب على عاملين أساسيين هما:

1- **الطلب:** أي حجم طلب كل بلد على سلع البلد الآخر، فكلما زاد طلب البلد الأول (إنجلترا) على سلع البلد الثاني (ألمانيا) كلما مالت نسبة التبادل لصالح البلد الثاني وبذلك يحصل هذا الأخير على معظم الربح.

2- مرونة الطلب: وهو يعني أن نسبة الإستبدال تكون في صالح البلد الذي يكون طلبه على سلع البلد الثاني أقل مرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر، والعكس صحيح في حالة السلع التي طلبها مرنا[3] .

---

[1] حنان بولطيف، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، 2000، ص23.

[3] الصادق بوشنافة، الاثار المحتملة لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الادوية صيدال، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006_2007، ص 11-12.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية

رأينا من خلال عرضنا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية أنها لا تقدم تفسيرا كافيا لقيام التجارة الخارجية بين الدول، لهذا ظهر باحثين في النظريات النيوكلاسيكية.

1- نظرية تكلفة الفرصة البديلة

من غير المقبول أن يكون العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد وهو معيار تعرض للكثير من النقد من قبل الإقتصادي الألماني غ.هابرلر الذي أعطى مفهوم جديد للنفقات النسبية يعتمد على فرضيات نظرية تكلفة الفرصة البديلة شرح هابرلر في كتابه قانون الميزة النسبية من خلال تقديمه لنظرية تكلفة الفرصة البديلة ومنحنى إمكانيات الإنتاج كبديل للنظريات السابقة.

تتلخص الفكرة العامة لنظرية تكلفة الفرصة البديلة في أنه إذا إستطاعت دولة معينة في إنتاج سلعة (س) او سلعة (ع) فإن تكلفة الفرصة البديلة للسلعة (س) هي عبارة عن كمية السلعة الاخرى (ع) التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من السلعة (س)[1].

2- نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج.

كان أول من لاحظ هذه الإنتقادات وحاول تلاقيها هو الإقتصادي السويدي "إلي هكشر " Hecksher)ومن بعده تلميذه " برتل أولين (Ohlin.B)"

إفترضات النظرية:

- إختلاف السلع فيما بينها من حيث كثافة إستخدامها لعوامل الإنتاج.
- تجانس التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين.
- تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة في البلد الواحد (بمعنى عدم وجود فروق في إنتاجية عناصر الإنتاج المختلفة في إنتاج نفس السلعة داخل البلد الواحد).
- تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين.
- نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في البلدان المختلفة[2].

[1] فوزي عبد الرزاق، استراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016، ص 39-40.

[2] رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الاولى، 2000، ص 197.

3 – إختبار ليونتيف لنظرية نسب عوامل الإنتاج:

منذ صياغة نظرية هكشر وأولين ظهرت العديد من المحاولات لإختبار صحتها، وذلك بمقارنة النتائج التي تقول بها النظرية فيما يتعلق باتجاه وتكوين التجارة الخارجية وبين ما هو مشاهد في الواقع وابرز المحاولات لإختبار صحة فرضية هكشر وأولين تلك المحاولات التي قام بها ليونتيف وقد قام بها بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة وإستخدم في التقدير جدول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الامريكي 1947.[1]

الجدول رقم(01–04) الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الامريكية

	الصادرات	الواردات	
رأس المال	2.55 دولار	3.9 دولار	القيمة بألف دولار
عنصر العمل	182		عدد العمال
نسبة رأس المال/العمل في السنة	14 دولار	18 دولار	القيد بالف دولار لكل عامل

المصدر: ميرندا زغلول رزق، التجارة الدولية، مصر 2010، ص 16

ونستخلص من الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال.

لقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتيف، نستعرض أهمها:

- فعالية عنصر العمل وكفاءته.

حاول ليونتيف نفسه تفسير التناقض إستنادا إلى أن كفاءة وإنتاجيه العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجيه العامل الأجنبي بمقدار ثلاثة أمثال.

- **تحيز الطلب:** في ضوء هبات عوامل الإنتاج، تتواجد ميزة نسبية لكل دولة في إنتاج السلع التي تستخدم عامل الإنتاج الأوفر بكثافة، وبالتالي تتخصص في إنتاج وتصدير هذه السلع ولكن ظروف الطلب قد تغير مسار الأمور فإذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل إستهلاك المزيد والمزيد من السلع

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007, ص64 .

كثيفة رأس المال فإنه لا يبقي فائض للتصدير، ولذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل بدلا من تصدير سلعة الميزة، ويطلق على هذه الحالة إصطلاح إنعكاس أو تحيز الطلب وبذلك يمكن تفسير المعضلة على أساس رغبة الولايات المتحدة في إستهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال.

- **هيكل الحماية:** يقصد به، مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم إستخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة.

– رأس المال البشري فالدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال العيني في شكل عدد وآلات وإنشاءات ومخزون وغير ذلك ولكن أيضا بالإنفاق على التعليم والتدريب، أي الإستثمار في البشر.

– أثر البحوث والتطوير ويرتبط هذا التفسير إلى حد كبير بالنقطة السابقة المتعلقة برأس المال البشرى حيث يتم الربط بين الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير وكفاءة أداء الصادرات[1].

المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

تبقى كل نظرية سابقة الذكر قائمة حتى تأتي نظرية بعدها لتعدل فيها إلى أن وصلت إلى نظرية هيكشر وأولين ثم أتى بعدهم ليونيتيف، فقد ظهر إتجاهين:

➢ الإتجاه الأول

يسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى هدم نموذج هكشر وأولين، ويضم كافة النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية إنطلاقا من جانب العرض، ويشمل هذا الإتجاه الدراسات التطبيقية التي قام بها الاقتصادي B.S MINHAS.

وأثبتت فيها قابلية دوال الإنتاج للإنعكاس، أي أنه أثبت أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكن أن تصبح عند مستوى معين من الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج دالة كثيفة رأس المال، وبالتالي يتغير هيكل الصادرات من السلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال، وبالمقابل يتغير هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل وفي هذه الحالة يكون قد تم حل لغز ليونتيف من خلال هدم فرضية عدم إنعكاس دوال الإنتاج الأساسية التي يعتمد عليها نموذج هكشر أولين.

[1] بولطيف حنان، مرجع سبق ذكره، ص52–53.

- **نظرية تشابه الأذواق ليندر:**

فرق ليندر في تفسير التجارة الدولية بين السلع والدول التي تنتجها، فتجارة السلع الأولية تتم عادة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، والسلع المصنعة التي تكون بنسبة أكبر بين الدول المتقدمة الصناعية.[1]

ويشترط ليندر أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساسا بالطلب الداخلي وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم وتخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية، ومع إفتراض الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، وإستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها.[2]

- **الإتجاه الثاني**

وتضم مجموعة المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير نموذج هكشر–أولين ومعه بقية النظريات الكلاسيكية الأخرى في تفسير التجارة الخارجية يقف على اتخاذ جانب العرض متغيرا اقتصاديا مستقلا والطلب متغيرا تابعا، ويضم هذا الاتجاه المناهج والنظريات التالية:

- **نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة**

تعرف أيضا بإسم نظرية رأس المال البشري وتسقط هذه النظرية الفرضية الكلاسيكية الخاصة بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرضية إنقسام العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة.

– منهج اقتصاديات الحجم: تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج أو الخدمة تنخفض كلما زادت الكمية المنتجة بسبب إنخفاض التكاليف الثابتة.

وبالتالي فإن نظرية إقتصاديات الحجم تبين لنا أن وفورات الإنتاج الكبير تكون مصدرا لإختلاف النفقات النسبية المؤدية إلى قيام التجارة الخارجية، ومنه نحل لغز ليونتيف من خلال توسيع دائرة

[1] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص36–37.

[2] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000،ص44.

المصادر المؤدية إلى إختلاف المزايا النسبية بدلا من التركيز على عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

- **النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية**

حسب تعريف الإقتصادي هاري جونسن فإن النظرية التكنولوجية تتكون من ثلاثة نماذج هي:

– نموذج إقتصاديات الحجم (سبق التطرق إليه).

– نظرية الفجوة التكنولوجية: حسب نموذج الفجوة التكنولوجية فإن جزء من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات وطرق إنتاج جديدة يعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الإبتكار ميزة نسبية إحتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول هذه الميزة بشيوع التكنولوجيا الجديدة وتقليدها.

يشير بوسنر إلى وجود نوعين في عملية الإبطاء هي:

فترة إبطاء رد الفعل: تسمى أيضا بفجوة تأخير الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية من بداية استهلاك المنتوج في البلد موطن الابتكار وإستهلاك هذه السلعة في الدول الاخرى.

فترة ابطاء التقليد: تشير الى الفجوة الزمنية بين انتاج سلعة جديدة لأول مرة و انتاج الدول الاخرى لها[1].

- **دورة حياة المنتج**

تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات وهي:

– مرحلة الإنتاج الجديد: تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع وتكنولوجيا عالية لأن هذا الانتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة عليه فإن التغطية لتكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

– مرحلة الإنتشار في دول العالم: في هذه المرحلة يرتفع الطلب على المنتج في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفنون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج و يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح مستوردة لذلك المنتج .

– المرحلة النمطية الشديدة :عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية ويصير معروفا بالكامل عندها تدخل إعتبارات التكاليف فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا

[1] أشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية، مصر 2006، ص 98.

إلى إنخفاض الأجور فيها رغم إرتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة ومن هنا دورة المنتج قد بلغت نهايتها و بالتالي فالدولة كانت مصدر إحتكار لذلك المنتج اصبحت مستورة له[1].

المبحث الثالث :التجارة العالمية من GATT الى المنظمة العالمية للتجارة

صب إهتمام مختلف دول العالم حول تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وإتجهت الجهود نحو العمل على وضع المعاملات التجارية في إطار منظم للقضاء على المشاكل.

المطلب الأول: لمحة حول إتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات)

تعتبر إتفاقية الجات النظام الوحيد المتعدد الأطراف فهي تسعى لتحرير التجارة من القيود التعريفية من خلال إنشاء حقوق وإلتزمات بين الأعضاء بهدف تسهيل وتيسير التجارة الدولية.

1- تعريف اتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة :

هي إتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية[2].

وتعرف إتفاقية الجات على أنها معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت تقبل الإنظمام إليه[3].

عبارة عن معاهدة دولية تتضمن حقوقا ووجبات متبادلة بين مجموعة الأطراف المتعاقدة، تم التوقيع عليها سنة 1947 من طرف 23 دولة وبدأ العمل فيها فعليا إبتداء من جانفي 1948[4].

---

[1] شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي"المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر 2012/2011، ص32-33.

[2] الطاهر طاشت، إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012-2013، ص 11.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من الأوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص21-22.

[4] برياح مريامة، الاثار المنتظرة من إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر2017-2018، ص18.

1- مبادئ الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة:

تضمنت الإتفاقية مجموعة من المبادئ أهمها:

- **مبدأ التبادلية (المعاملة بالمثل):**

يتركز الهدف الرئيسي لإتفاقية الجات في تحرير التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التبادلية وذلك بإزالة الحواجز والقيود التعريفية وغير التعريفية أو تخفيضها على الأقل، ويستثنى من ذلك حماية المنتجات الجديدة في الدول النامية[1].

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :**

يعتبر أهم مبدأ من مبادئ الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة يقوم على أساس عدم التمييز بالمعاملة بحيث يلتزم بموجبه البلد العضو منح بقية الدول المتعاقدة نفس المعاملة التفضيلية فيما يتعلق بالرسوم وحقوق الإستيراد والتصدير التي يمنحها لأي دولة أخرى من دول الإتفاق دون تمييز فمثلا عندما تفتح دولة متعاقدة فإن سوق المنتج يعبر مفتوحا في ذات الوقت دون شرط أمام كل الدول[2].

- **مبدأ المعاملة الوطنية :**

جاء هذا المبدأ ليكمل مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهو يقوم على قاعدة أساسية تقضي بإلزام كل الأطراف المتعاقدة في إتفاقية الجات على عدم التمييز بين منتجات مستوردة ومنتجات محلية، بمعنى أخر عدم إعطاء المنتجات المحلية أي ميزة تفضيلية على المنتجات المستوردة بحيث يضع هذا المبدأ منتجات كل الشركاء التجاريين تخضع للمساواة في المعاملة الضريبية والجمركية مما يعني أن الواردات من سلعة معينة تعامل بمجرد عبورها حدود الدولة المستوردة نفس المعاملة التي تعامل بها المنتجات المماثلة ذات المنشأ الوطني[3].

- **مبدأ الشفافية:**

يعتبر هذا المبدأ أحد المتطلبات المهمة لنجاح أي نظام تجاري متعدد الأطراف حيث يحقق للنظام قدر كبير من الإستقرار والقابلية للتنبؤ بالإلتزمات المحددة في دوال التخفيضات الجمركية كما أن أي تعديل في هذه الجداول ينبغي أن تتم الموافقة عليه من قبل أغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة في الأتفاقية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من الأوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، حقوق الطبع والنشر للمنظمة العربية للتنمية الادارية، الاردن، 2006، ص16-14

[3] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 358.

- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:**

تشير المادة السادسة والثلاثين إلى إعتراف جميع الأطراف المتعاقدة بأهمية التجارة الدولية للدول النامية، وضرورة مراعاة وضع الدول النامية ورغبتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ورفع مستوى المعيشة كما تم الإتفاق على ضرورة مساعدة الدول النامية في زيادة حصيلة الصادرات وتنويع هيكلها مع السماح لها بمزايا إضافية تساعدها على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة وذلك دون مطالبة الدول النامية بتقديم تنازلات أو مزايا للدول المتقدمة مقابل ذلك[1].

[1] بریاح مریامة، مرجع سبق ذكره، ص21-22.

المطلب الثاني: جولات الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة(الجات)

من أجل التحول من إتفاقية الجات الى المنظمة العالمية للتجارة مرت بعدة جولات في أماكن مختلفة من العالم هي:

✓جولات الجات من 1947-1979:

الجدول رقم (01-05): جولات التفاوض التجارية 1947-1979

الجولات(المفاوضات)	السنة	عدد الدول المشاركة	المواضيع الاساسية للجولة	النتائج
نيف (سويسرا)	أكتوبر 1947 جوان 1948	23 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية(سلعة بسلعة	45000 تنازل تعريفي(63)
انسي (فرنسا)	أفريل – أوت 1949	23 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية(سلعة بسلعة)	تخفيضات جديدة للحقوق الجمركية.
توركاي (بريطانيا)	سبتمبر 1950 أفريل 19	38 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية(سلعة بسلعة	تنازلات تعريفية إضافية (الإجمالي) 55000
جنيف (سويسرا)	جانفي –ماي 1956	26 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية(سلعة بسلعة)	
ديلون (سويسرا)	1960-1961	26 دولة	تخفيض التعريفة الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الإتحاد الأوروبي	مراجعة الحقوق الجمركية بعد المجموعة إنشاء الاقتصادية الأوربية تنازلات جديد
كينيدي (سويسرا)	1964-1967	62 دولة	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	تخفيض في معدل الحقوق الجمركية ب 35% للسلع،و 20% للمنتجات الزراعية.
طوكيو (سويسرا)	1973-1979	102 دولة	تعريفات وا ٍجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	-اتفاقيات عديدة (الإغراق، الإعانات،المشتريات الحكومى على السلع الصناعية) خفض الحقوق الجمركية المتوسطة ب 7,4% بالنسبة للدول المصنع

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من لأوروجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر،2005، ص37.

✓ جولة الأورغواي 1986-1993:

إن جولة الأورغواي كانت من أهم الجولات في أبعادها ونتائجها ومن أطولها في الفترة التي إستغرقتها، بحيث طرحت عدة قضايا إقتصادية وتجارية وإجتماعية للتفاوض، الأمر الذي عرضها لعقوبات عدة كادت أن تعصف بها في عدة مرات[1].

شكل (01-01) الإطار العام لجولة الأوروغواي وإتفاقياتها

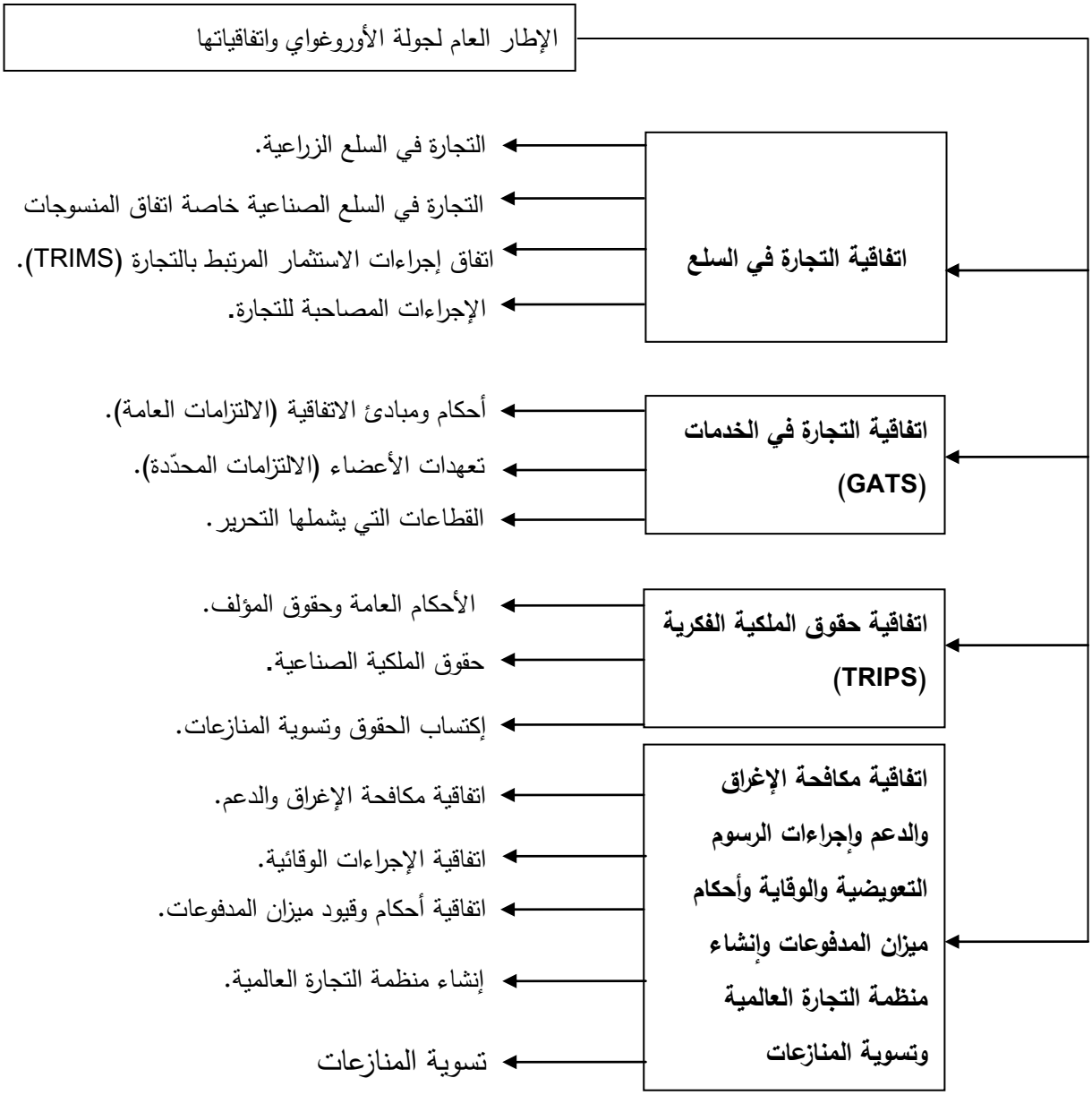

المصدر: ليندة هماز الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستير في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص19

[1] مكاوي نبيلة، جامع نبيلة صباح، مرجع سبق ذكره، ص23.

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة المبادئ والأهداف

تعتبر جولة الأوروغواي نقطة تحول الجات من مجرد إتفاقية الى منظمة تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

1-تعريف المنظمة العالمية للتجارة:

هناك عدة تعاريف نذكر منها :

هي عبارة عن جهاز دولي مبني على قواعد التجارة الدولية، يعمل على تشجيع الدول الأعضاء فيه على الدخول في مفاوضات فيما بينها من أجل تخفيض التعريفات الجمركية وكذا إزالة كافة العوائق التي تقف أمام التجارة العالمية فهي ذا أصبحت الوريث الوحيد لإتفاقية الجات والمكمل لمبادئها وأهدافها لكنها تعمل ضمن دائرة أكثر إتساعا وشمولا مما سبق[1].

تتمتع المنظمة العالمي للتجارة بالشخصية القانونية كما يملك أعضاؤها الأهلية القانونية الضرورية لممارسة وظائفهم[2].

منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسساتي الذي يحتوي كافة الإتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأوروغواي[3].

يمكن أن نفرق بين الجات والمنظمة العالمة للتجارة من خلال النقاط التالية:

- من الجانب القانوني: تتمتع المنظمة العالمية للتجارة بالشخصية القانونية الدولية عكس الجات التي لا تتمتع بالشخصية القانونية.

- من جانب تسوية النزاعات: لا تمتلك الجات جهاز تسوية المنازعات بينما تملك المنظمة العالمية جهاز تسوية المنازعات يسهر على ضمان حقوق الأعضاء.

- من جانب الشمول: إتفاقية الجات تشمل التجارة في السلع فقط أما المنظمة العالمية للتجارة فهي تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية من سلع وخدمات والملكية الفكرية.

الأعضاء في الجات مجرد فرق متعاقدة أما في المنظمة العالمية للتجارة فيطلق عليهم أعضاء كونها منظمة متكاملة تتمتع بالشخصية المعنوية.

---

[1] علي عباس، ادارة الاعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى،2007، ص80.

[2] ليندة هماز، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015، ص48.

[3] سمير صارم، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا، 2000، ص37 .

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

- مبدأ عدم التمييز: فعلى الدولة العضو ألا تميز بين الشركاء التجاريين في المعاملات التجارية، فهم جميعا يتمتعون بمبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية.
- مبدأ الشفافية: يقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين وتزويد المنظمة بالسياسات الاقتصادية القائمة وإبلاغها بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات.
- مبدأ حماية الصناعات الناشئة: تقر المنظمة بأن الدول الأعضاء قد تحتاج الى حماية الصناعة الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الحادة لكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا وأن تقتصر على الرسوم الجمركية فقط[1].
- ضمان حرية التجارة من خلال سقوط كافة الحواجز الجمركية.
- ضمان عدم وضع أي حواجز جمركية.
- ضمان التنافس الحر للسلع في الأسواق وإلغاء الدعم للصادرات، ومنع عمليات الإغراق للأسواق بسلع منخفضة الأسعار.
- مساعدة الدول النامية بتقديم المساعدات الفنية والتدريب ومنحها بعض المزايا في معدل الإلتزامات، والمهلة الزمنية بين الملائمة وتوفيق الأوضاع مع الظروف الجديدة[2].

3- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

المتعارف عليه أن الهدف الأول والأساسي للمنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة العالمية من جميع القيود، بالإضافة الى أهداف أخرى تسعى المنظمة لتحقيقها تتمثل في:

- زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والإتجار فيها، وكذلك العمل من أجل إستخدام أمثل للموارد الإقتصادية العالمية.

- رفع مستوى المعيشة وتحقيق التشغيل الأمثل والكامل للعمالة مع زيادة فرص التشغيل وإستمرار كبير في نمو الدخل الحقيقي والطلب الفعلي[3].

---

[1] شيخي حفيضة، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] الصادق بو شنافة، مرجع سبق ذكره، ص107.

[3] مكاوي نبيلة، جامع نبيلة صباح، مرجع سبق ذكره، ص35.

– تحقيق وتطوير التنمية الإقتصادية لكافة الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي تعاني من تخلف التنمية ونقصها وتطويرها بالإستفادة من المعاملة التفضيلية.

– الدخول في إتفاقيات متبادلة للمعاملة بالمثل كالمعاملات الغير تمييزية في العلاقات التجارية الدولية[1].

– حل المشاكل والمنازعات العالقة بين الدول الأعضاء ومحاولة فضها أو التقليل منها قدر الإمكان[2].

– توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية.

– توفير بيئة عالمية مناسبة للتنمية المستدامة وزيادة حجم التجارة والإستثمار.[3]

يبقى الهدف الحقيقي الذي تسعى المنظمة لتحقيقه هو تدخل الدول الصناعية الكبرى في الشؤون التجارية والإقتصادية للدول.

خلاصة الفصل

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 143-144.

[2] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص372.

[3] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013-2014، ص146.

كخلاصة يمكننا القول أن النظام الإقتصادي العالمي اليوم ما هو إلا نتيجة لتطور نظام الأمس وقد نالت العلاقة المتبادلة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي إهتماما كبيرا في أفكار المدارس الإقتصادية من الكلاسيك إلى يومنا هذا، فالمدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب أما الإتجاهات الحديثة فهي تفسر التبادل بين الدول الصناعية فكل نظرية قدمت إسهاماتها في تفسير التجارة الدولية وصولا إلى الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة التي إنبثقت عنها المنظمة العالمية للتجارة لها نفس المبادئ لكنها تختلف عنها في العديد من الجوانب.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي بين الواقع والتحديات

تمهيد

كان ولازال مفهوم الأمن وإنعدامه محور إهتمام للعديد من الدارسين والباحثين، فقد ظلت الحروب تندلع بحثا عن الأمن والإستقرار خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي.

حيث تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجه معظم دول العالم وخاصة الدول النامية بسبب عجزها الغذائي في الوقت الحاضر، لأن هذه الأخيرة أصبحت تعتمد إعتمادا كليا على إستيراد الغذاء من الخارج وهذا ما أثر عليها بشكل سلبي فقد أدى إلى زيادة مشاكلها الإقتصادية والسياسية أيضا.

وقد ظهر إصطلاح الأمن الغذائي من قبل المنظمات والهيئات الدولية وتبنته الحكومات ليأتي مترادفا مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني، الأمن الإقتصادي، الأمن المائي، كما وجب عليهم فهم وتشخيص المفاهيم لمواجهة إشكالية الأمن الغذائي بعدة سياسات وهذا ما نتطرق له من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي ومبادئه.

المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه ومحددات الطلب على الغذاء.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية تأخذ أهمية بالغة في ظل بعض الظروف السياسية الخاصة، رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لسد فجوة الغذاء، إلا أنه لا يزال يشكل تحديا ملموسا وقاسيا ولفهم أبعاد هذه المسألة لابد من التعريف ببعض المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي ومفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي

1- مفهوم الأمن الغذائي

الأمن الغذائي هو: "قدرة المجتمع على توفير إحتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الإحتياجات بانتظام"[1].

وتبعا لهذا التعريف يتبين أن الأمن الغذائي يكمن في توفر الغذاء المناسب للمستهلكين وفقا لحاجاتهم على المدى البعيد والقريب بالكميات الكافية والنوع المطلوب وبالأسعار التي تتلائم مع دخولهم وذلك إما بإنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا يمنع الدولة المعنية من إستغلال مزايا التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل، أو توفير الدولة للسلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا عن طريق الإستيراد، وليس بالضرورة إنتاج كل الإحتياجات الغذائية الأساسية إنما توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الحاجات .

- تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو):

لقد عرفت الفاو أن الأمن الغذائي "يتوفر عندما يتمتع جميع الناس في كافة الأوقات بالمقدرة المادية والإقتصادية التي تمكنهم من الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم والمغذي، وما يرغبون به من أغذية ليعيشوا حياة صحية وفاعلة"[2].

ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الإكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج إحتياجاتها الغذائية محليا، وتوفير مخزون من المواد الغذائية يمكن الإستعانة به في حالة تعذر الدولة على إستيرادها أو في حالة حدوث كوارث طبيعية تعرقل

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر–، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 52.

[2] منظمة الأغذية الزراعية والزراعة للأمم المتحدة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص 8.

إنتاج تلك المواد الغذائية، وهذا الإختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر إنسجاما مع التحولات الإقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لكل أفراد المجموعات السكانية إعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية".

بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون منتجات الدولة قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية وأن يتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية، بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العملة الأجنبية لإستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها فيها ميزة نسبية لإنتاجها محليا، كما تحقق مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الإستثنائية، مثل الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري"[1].

يتبين أن هذا التعريف يأخذ بعين الإعتبار شروط الميزة النسبية وشروط المنافسة مع المنتجات الأجنبية، وهي شروط صعبة لتحقق الأمن الغذائي.

- مفهوم الأمن الغذائي من وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي:

يتمثل في" ضمان الحد الأدنى (حد الكفاف) من الضروريات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الزمن، وتوفير مستوى الاحتياجات الغذائية الضرورية للمسلمين، عن طريق تعاونهم على المستوى الدولي"[2].

هذا المفهوم يركز على الحاجات الأساسية للفقراء، كما أنه يحقق العدالة بين أفراد المجتمع في حالة الأزمات الغذائية الحادة، وتحقيق الأمن الغذائي يتطلب تحقيق تكامل غذائي على المستوى الدولي.

---

[1] العجال عدالة، سهيلة شيخاوي، نمذجة التبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد غير مذكور، جامعة الحميد بن باديس، مستغانم، 2018، ص 03.

[2] خالد عبد الحميد حسانين، أثار تطبيق أحكام الإتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الإقتصاد جامعة عين الشمس، القاهرة، 2006-2007، ص 08.

2- مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي منها:

2-1-الإكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الإكتفاء الذاتي الغذائي "بقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا"[1].

كما يعرف الإكتفاء الذاتي بالإقتصاد المغلق فهو يعتمد إعتمادا كليا على الموارد المتاحة لديه وإنتاج الإحتياجات الغذائية للأفراد محليا دون الإستعانة بالدول الأخرى، وهذا صعب تحقيقه لأنه يكلف الدولة تضحيات إقتصادية وإجتماعية باهظة مما يجعل التعويل عليه بصورة مطلقة قرارا إقتصاديا غير رشيد، وفي ظل التحولات الإقتصادية العالمية وتحرير التبادل التجاري فإن مفهوم الإكتفاء الذاتي مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف جميع العلاقات التجارية الخاصة بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى.

2-2-الفجوة الغذائية:

هي التعبير الكمي لأزمة الغذاء المترتبة عن عدم كفاية الطاقات الإنتاجية المحلية في توفير الكمية الازمة للحاجات الغذائية، وهذا ما يضطرنا إلى الإستيراد ويجب اللإشارة إلى الفرق بين الفجوة الغذائية والتغذوية، حيث تعبر الأخيرة في القصور المكونة للغذاء أي الوظائف البيولوجية للفرد وهذا هو الجانب النوعي للمشكلة، عكس الفجوة الغذائية التي تركز الجانب الكمي من المشكلة[2].

2-3-آمان الغذاء:

عرف العالم إبتداءا من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد إستخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية، ويعني حسب منظمة الصحة العالمية "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا وصحيا وملائما للإستهلاك الأدمي"

[1] طروب بحري، الأمن الغذائي (المفاهيم والأبعاد)، مجلة المفكر، العدد07، 2018، ص 300.

[2] حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 270.

فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من مرحلة الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الإستهلاك من طرف المستهلك الأخير ففي البداية كان المهم هو توفير السلع الغذائية أي على الكم ثم بعد ذلك بدأت مرحلة الإهتمام بالجودة والنوعية أي الموازنة بين الكم والكيف للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء[1].

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي ومستوياته

يتكون الأمن الغذائي من عدة أبعاد ومستويات، تحدد قدرة الدولة على تحسين مستوى الغذاء للأفراد ليساهموا في العملية الإنتاجية، وتعتبر درجة التقدم الإقتصادي إحدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات.

1- أبعاد الأمن الغذائي

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الفرص المادية والإجتماعية والإقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم، وتكفل لهم حياة موفورة الصحة والنشاط، وبناءا على هذا يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي[2] كما هي موضحة في الشكل:

الشكل رقم (02-01) يوضح أبعاد الأمن الغذائي

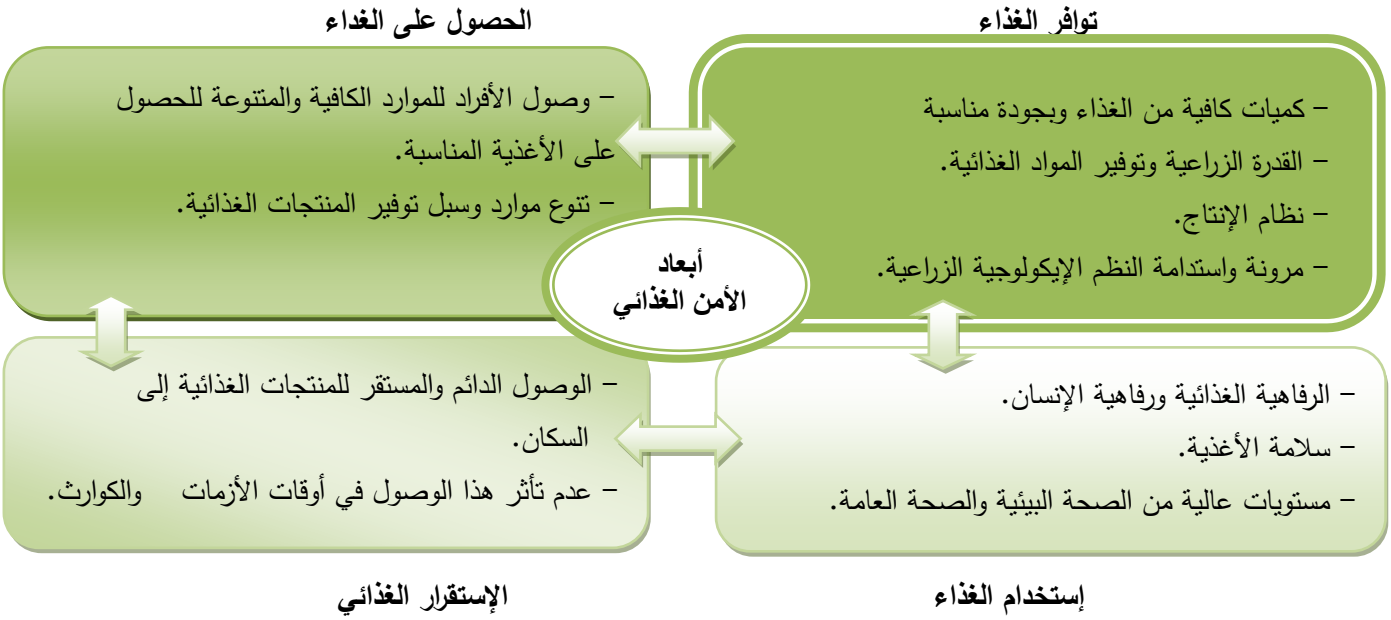

المصدر: يزة يوسف، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38، ص 38.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] يزة يوسف، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38، ص 38.

ويؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لجميع المواطنين، سواءا كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق الإسيراد ويرتبط الحصول على الغذاء بالقدرة على الوصول إلى الأغذية، وتنوع الموارد والمصادر التي يمكن من خلالها حصول الأفراد على السلع الغذائية، في حين يتضمن استخدام الغذاء تحقق الرفاهية الغذائية بالنسبة إلى الأفراد ويشمل ذلك بعدين مختلفين، الأول يمكن تسجيله من خلال مؤشرات قياسات الجسم البشري التي تتأثر بنقص التغذية، والثاني يمكن معرفته من خلال عدد من المحددات والمؤشرات التي تعكس نوعية الأغذية وشروط الصحة والنظافة وأخيرا يشير الإستقرار الغذائي إلى ضرورة الحصول على غذاء كافي في جميع الأوقات.

ويمكن التمييز بين سبعة إلتزامات على الدول لضمان مستويات عالية من الأمن الغذائي في جميع الأوقات وذلك على النحو الأتي:

– ضمان بيئة سياسية وإجتماعية وإقتصادية مواتية الظروف للقضاء على الفقر وإحلال السلام الدائم.

– تبني وتنفيذ سياسات تهدف القضاء على الفقر وعدم المساواة، وتحسين الوصول المادي والإقتصادي للجميع وفي كل الأوقات إلى غذاء كاف ومناسب وتغذية صحية.

– إتباع سياسات وممرسات تشاركية ومستدامة في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات والتنمية الزراعية.

– ضمان أن تفضي سياسات التجارة الغذائية والزراعية والتجارية الشاملة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع، من خلال نظام تجارة عالمي عادل.

– العمل على مكافحة الكوارث والوقاية من المخاطر التي يمكن أن تهدد الأمن الغذائي، والعمل على تلبية الاحتياجات الغذائية العابرة للحدود والطارئة بطرق تشجع على الانتعاش والمرونة المستدامة.

– العمل على تعزيز وتخصيص الاستخدام الأمثل للاستثمارات العامة والخاصة، لتعزيز موارد الأغذية المستدامة والزراعة والصيد ونظم الغابات[1].

2– مستويات الأمن الغذائي

"على ضوء تعريف الأمن الغذائي تتراوح مستويات الأمن الغذائي بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن المستويات الكماليات إن صح التعبير بحيث يعني قدرة

[1] يزة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 38_39.

الدولة "على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه ويعد درجة التقدم الإقتصادي احدى العوامل الرئيسية لتحديد هذه المستويات، ويجب الإشارة إلى أن إستراتيجية الأمن الغذائي تصبو إلى الإنتقال من مستوى الكفاف إلى المستوى الأعلى للأمن الغذائي.

- مستوى الكفاف:

وفقا للمقرارات الصادرة من المنظمة العالمية للزراعة والغذاء (FAO)، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية للأفراد لإستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء، ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الإستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الإنسان حيا".

- المستويات الوسطى:

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل ويعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية والذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع[1].

- المستوى المرتقب:

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة، أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع (الكماليات إن صح القول) من الغذاء على شقي معادلة الغذائي وهما:

- عرض الغذاء: سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

- طلب الغذاء: فتوفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأن كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح زاد المستوى المحتمل من الغذاء والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج ودفع عجلة التنمية الإقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، وبالتالي يتطور البلد[1]".

[1] عاتي عبد الرزاق، أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، الجزائر، 2015-2016، ص 45-46.

المطلب الثالث: أشكال الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الإقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول ينطوي على عدة مستويات هي[2]:

1-الأمن الغذائي المطلق (الاكتفاء الذاتي):

"يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للإكتفاء الذاتي، كما يعرف بالأمن الغذائي الذاتي.

وتعطى نسبة أو درجة الإكتفاء الذاتي من سلعة غذائية معينة كما يلي:

- درجة الإعتماد الذاتي= المتاح للإستهلاك المحلي× 100% ..... (2-1)

- وتحسب نسبة المتاح للإستهلاك كما يلي: المتاح للإستهلاك = الإنتاج + الوارد _ الصادر....(2-2)

فإذا كانت النسبة مثلا 75% فهذا يعني أن الإنتاج المحلي، يغطي ما نسبته 75% من إحتياجات المواطن من مادة غذائية معينة، وكلما كانت النسبة أعلى إرتفعت نسبة الإكتفاء الذاتي".

وقد وجهت لمفهوم الإكتفاء الذاتي العديد من الإنتقادات من قبل الخبراء الإقتصاديين لأنه يحدد مفهوم الأمن الغذائي تحديدا مطلقا أهمها:

- يعتبر مفهوما عاما غير واضح وغير واقعي، وهو شعار أكثر من كونه سياسة قابلة للتنفيذ.

- يفوت على الدولة إمكانية الإستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها التجارة الدولية، وينطوي على الإنعزال والمقاطعة التجارية مع البلدان الأخرى.

- في ظل العولمة الإقتصادية فإن معيار الإختبار الرشيد يميل إلى إعتبار التكلفة البديلة المثلى للبدائل المطروحة أمام واضع السياسة، دون تمييز بين إنتاج محلي أو إنتاج خارجي.

- إن توافر السلع الغذائية لا يعني بالضرورة توفر فرص وإمكانيات الوصول إليها وإستهلاكها من قبل كافة فئات المجتمع".

- "إن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة والإستغلال الأمثل لها وتعظيم العائد الإقتصادي والإجتماعي كما أن توفر هذه الموارد محدودة وترتبط بالمتغيرات المناخية خصوصا القطاع الزراعي.

---

[1] قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة-حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2010-2011، ص 71.

[2] فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة2000-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، ص 68.

وعليه فليس من مصلحة أي دولة مهما كان غناها تطبيق هذا المفهوم، وإن تحاول تحقيقه سيكلفها تضحيات إقتصادية وإجتماعية باهظة، وبناءا على ماتقدم فقد برز مفهوم الأمن الغذائي النسبي.

2-الأمن الغذائي النسبي:

"ويعني قدرة دولة ما، على توفير بعض السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من الإحتياجات بشكل نظامي".

وبذلك فالأمن الغذائي لا يعني، أن تقوم الدولة بإنتاج كل ما تحتاج إليه من غذاء، وإنما يرتكز على أن تنتج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء، وبطرق إقتصادية تتميز بالرشاد، تراعي من خلالها الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، في حدود ما تملكه من موارد ومقومات كما يجب أن تتميز منتجاتها بالقدرة التنافسية (تحقيق رصيد معتبر من العملات الأجنبية، يمكنها من إستيراد باقي حاجاتها من الموارد الغذائية التي لها نسبية في إنتاجها).

3- الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري:

إذا كان بلد ما، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما، بنسبة 90% مثلا من إحتياجه من هذه المادة بينما يستورد معظم مدخلات هذه الصناعة (صوص أعلاف، العلاجات، المنشأة، العمالة) فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا.

4- الأمن الغذائي المستدام:

إن التحدي الذي يواجه صانع القرار، هو كيف يمكن زيادة الإنتاجة الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة"[1].

5- مستويات الأمن الغذائي حسب البنك الدولي:

إلى جانب الأشكال السابقة، فإن البنك الدولي يفرق بين مستويين للأمن الغذائي[2]:

- **اللا أمن الغذائي المزمن:** يعرف بأنه إنتاج غذاء غير كاف، بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء.

- **اللاأمن الغذائي العابر:** يعرف بأنه إنحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي كحالة الكوارث الطبيعية، عدم إستقرار أسعار الغذاء، فقدان فرص العمل، إنخفاض مصادر الدخل الأخرى.

[1] فاطمة بكدي، مرجع سبق ذكره، ص 68-70.

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم إقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص 288.

المبحث الثاني: مرتكزات الأمن الغذائي ومبادئه

الأمن الغذائي من أهم القضايا في دائرة الأمن الشامل للدولة يؤثر في إستقرارها وجوانبها المختلفة حيث يحتوي على مقومات ومباديء تحاول الدولة الحفاظ عليها، ومؤشرات يتم على أساسها قياس مدى قدرة وكفاءة الدولة في تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مقومات الأمن الغذائي

تتمثل مقومات الأمن الغذائي في خصائص الدولة الجغرافية والمناخية ووفرة المصادر المائية والموارد البشرية ووفرة الأراضي الزراعية والمراعي والغابات، ووفرة الثروات الحيوانية وإمتلاك التكنولوجيا الحديثة.

يمكن ذكر أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي فيما يلي[1]:

1-الأمن المائي:

تمثل قضية المياه أحد أهم المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول، وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، إذ تسعى معظم دول العالم للعمل بكل قوة للسيطرة على مصادر المياه، إلى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء اللازم وتلبية الإحتياجات الأساسية للسكان.

إن هناك إرتباطا وثيقا وواضحا بين الأمن الغذائي والأمن المائي اللذي يعتبر من أولويات الأمن القومي للدول بإختلاف مكانتها أو مواقعها، ولا يمكن الفصل بينهما تماما، وعند الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي فإن هناك إشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة والتحليل لتحديد أفضل الأساليب لإدارة ما هو متاح بأفضل السبل.

تعاني الكثير من الدول من ندرة حقيقية في المياه، وتعتبر مثل السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات والأردن وليبيا واليمن الأشد فقرا للمياه، حيث تعتمد الزراعة في الدول الخليج على المياه الجوفية والتي تدهورت بصورة كبيرة من حيث الكمية والنوعية أين زادت ملوحتها، وهو ما أصابها من تلوث نتيجة الاستخدام غير المقنن للأسمدة والمبيدات وأساليب الري الخاطئة.

[1] صحيفة الوسط، الأمن المائي والأمن الغذائي بين الموازنة أو الخيار، 2009، على الموقع: www.alwassatnews.com/news/304568.html، بتاريخ: 12-05-2023 على الساعة 21:06.

2-الأراضي الصالحة للزراعة:

تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية، وفي حال ندرتها يجب العمل على سياسات ومشاريع من أجل إستصلاح الأراضي مع التشدد والحزم في مكافحة التصحر، وحماية الغابات والمحميات، والإهتمام بالإستثمار في الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة[1].

3-الثروة الحيوانية:

إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية (اللحوم والألبان)

وبالتالي هناك ضرورة للتعمق في مسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك والمنتجات البحرية، وعصرنة مشاريع تربية المائيات بما يتلائم مع التغذية المتوازنة للسكان، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة للأسباب التالية:

توفير الحاجات الغذائية للإنسان، وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول، والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي، بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية.

4-الإدارة الرشيدة:

إن إدارة الموارد الغذائية، ومنهجية الإستثمار والتخزين، هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية، وهنا تشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الهدر والإسراف وإنتاج علاقات التبادل والتعاون التجاري، بالإضافة إلى المقومات التي سبق ذكرها نذكر كذلك المقومات التالية:

- قوة العمل.
- التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية.
- الموارد البشرية[2].

[1] صحيفة الوسط، مرجع سبق ذكره.

[2] سارة زقيبة، الثروة الحيوانية، 2018، على الموقعhttp://mawdoo3.com ، بتاريخ: 13-05-2023 على الساعة 10:21.

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذئي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، وإستعمال هذه المؤشرات بختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد إتفاق بينهم حولها، ومن بين أكثر المؤشرات إعتمادا:

1- الناتج المحلي الإجمالي:

عندما نتكلم عن إقتصاد بلد معين فإن هناه معنيين لذلك، الإقتصاد المحلي والإقتصاد القومي فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة.

هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الاكثر إستعمالا، ويتم إستخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة.

تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فمثلا انخفاض الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي[1].

2- الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الإستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا[2].

---

[1] كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص 20.

[2] المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سوريا، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص 237.

3- متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء:

يتم حساب متوسط إستهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية[1]:

متوسط نصيب الفرد = الإستهلاك الكلي من الغذاء/ عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى إنخفاض أو زيادة الإستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الإستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الإستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل إلى مستقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

4- مرونة الطلب السعرية

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها "درجة إستجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة"، وتقاس بالعلاقة التالية:

م.ط.س = التغير النسبي في الكمية المطلوبة/ التغير النسبي في سعر السلعة

- إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فإن الطلب مرن ومعنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.

- أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.

- أما إذا كانت النسبة متساوية للواحد، فمعناه أن الزيادة في الكية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافيء المرونة[2].

5- مرونة الطلب الداخلية:

"يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل"، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من إرتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير

[1] كامل بكري، الموارد الإقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص 354

[2] سامي السيد، الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2005، ص 36.

مرن، في حين أن الطلب عند أصحاب لدخول المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة وهذا ما قد يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج.

الشكل رقم(02-02): طلب الأغنياء والفقراء على الغذاء في حالة تقديم الدعم أو تحرير الأسعار

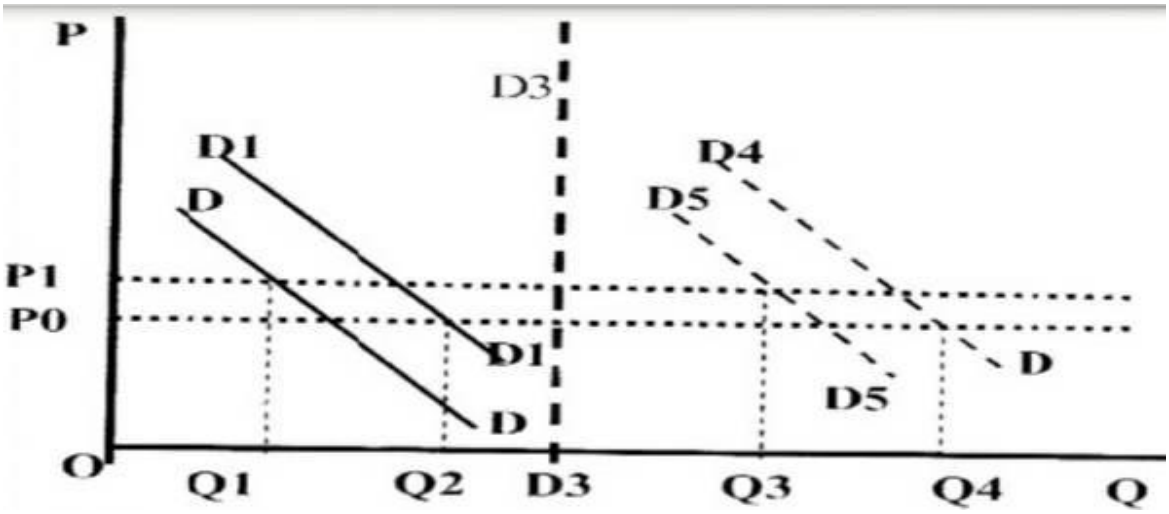

المصدر: كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

من خلال الشكل يتبين أن طلب الأغنياء لا يتأثر بتغير الأسعار حيث تقترب مرونته من الصفر في D3D3، أما طلب الفقراء في حالة دعم مستلزمات إنتاج الغذاء DD يتحدد عند السعر P0 بينما في حالة تحرير الأسعار سينتقل إلى P1 وبذلك ينخفض طلب الفقراء إلى D2D2 مع إنخفاض الطلب الكلي من Q4 إلى Q5، وبذلك يتزايد العجز الغذائي في المجتمع وتتزايد معه حالة إعدام الأمن الغذائي.

تستعمل الدول الإسلامية عدة مؤشرات لمعرفة وضع الغذاء من بينها[1]:

- متوسط الدخل الحقيقي للفرد:

يعتبر من المؤشرات للأمن الغذائي، فالدخل المنخفض لا يتيح لصاحبه إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والعلاج والسكن ..، والعكس صحيح فإن إرتفاع معدل الدخل يتيح لصاحبه إمكانية الحصول على السلع الضرورية وصولا إلى الكمالية، ولكن لا يمكن أخذ هذا المؤشر بشكل مطلق، فنمط توزيع الدخل يلعب دورا هاما في تحديد الملامح الحقيقية.

[1] كينة عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص22- 23-24.

- مستوى التغذية عند الأطفال:

القياس المستخدم في ذلك هو النسبة المئوية من الأطفال الذين لا يتعدون سن الخامسة والذين يقل وزنهم على الوزن المناسب عن متوسط فئة السكان المرجعية، فإذا ما وجد شيوع الأمراض والهزال بين الأطفال فمعنى ذلك أن أولئك الأطفال لا يجدون الحد الأدنى من الغذاء الضروري لكفايتهم.

- القدرة على إنتاج الغذاء محليا:

ليس هناك شك في أ زيادة إنتاج الغذاء محليا يزيد من الأمن الغذائي، ولكن ليس بشكل مطلق أي أن الذي لا يستطيع إنتاج الغذاء محليا لا يمكنه تحقيق أمنه الغذائي، وتقاس القدرة على إنتاج الغذاء محليا بمساحة الأرض المحصولية، ونصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة، والرقم القياسي لإنتاج الغذاء وهذا الأخير يعتبر أكثر المؤشرات التي ترتبط مباشرة بقضية الأمن الغذائي[1].

المطلب الثالث: أسس الأمن الغذائي

إن جل المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي تحمل في طياتها مباديء عدة ولا يمكن الحديث عن أمن غذائي حقيقي إلا في ضوء توفر هذه المباديء ولعل أهمها[2]:

- **الإتاحة:** وينبغي إتاحة إمدادات كافية من الإغذية ذات الجودة الملائمة يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو الإستيراد (يشمل المساعدات الغذائية).

- **إمكانية الوصول:** وصول الأفراد إلى موارد ملائمة للحصول على الغذاء الملائم لوجبة متكاملة ويتم تعريف المستحقات بأنها مجموعة الحزم السلعية التي يحتاجها الفرد بالنظر إلى الترتيبات القانونية والسياسية والإقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يعيشون فيه ويشمل الحق التقليدي للوصول إلى الموارد المشتركة.

- **الإستفادة:** الإستفادة من الغذاء خلال وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل إلى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل الإحتياجات الفسيولوجية ويبين ذلك مدى أهمية المدلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

- **الإستقرار:** كي يصل السكان أو الأسرة أو الفرد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة مثل الأزمات الإقتصادية أو المناخية أو الأحداث الدورية مثل إنعدام الأمن الغذائي الموسمي.

---

[1] كينة عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] فرج الله عائدة، بلعقون مسعودة، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2015-2016، ص27.

المبحث الثالث: سياسات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه ومحددات الطلب على الغذاء

إن الأمن الغذائي من أكبر المشاكل التي تواجه أي دولة، حيث تحاول تحقيقه وتجنب الإختلالات التي قد تحدث فيه، من خلال إنتهاج عدة سياسات ومعرفة العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي ومحددات الطلب عليه.

المطلب الأول: سياسات الأمن الغذائي

من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات الإقتصادية الزراعية نذكر منها:

1- السياسة الزراعية:

لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لا تؤثر في القدرة الشرائية وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة بإتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق، لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي وبأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات الرفاه، ويمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

- أن يكون التوزيع المناسب والعادل لمصادر الثروة والدخل.
- أن يكون تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية أو رفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجتماعي بأقل جهد إجتماعي ممكن.

2- سياسة دعم الأسعار:

"يعرف الدعم على أنه تحمل الدولة لفارق السعرين العالمي والوطني حيث يصبح السعر المحلي المعروض في السوق أقل من العالمي بغية عدم الوقوع في سوء التغذية للطبقات الهشة من المجتمع أغلب دول العالم تتبنى سياسات منها الحرة تخضع إلى اليات السوق (الطلب والعرض)، ومنها من يخضع لسياسات التوجيه، وتحديد الأسعار وهذا يعني إلغاء أليات السوق وإنفتاح الأسواق[1].

[1] عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية،، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية جامعة الحاج لخظر، باتنة، الجزائر، 2006-2007، ص 89.

3- سياسات تطوير الإستثمار:

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية ولتطوير الإستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الإستثمار المناسب للمستثمر، ويرى البعض أن مناخ الإستثمار يتضمن كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الإستثمارية"[1].

4- سياسات التسويق:

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه " ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"[2]، فسعي المزارعين وتجار التجزئة إلى تحقيق الربح بأسعار مرتفعة هذا يضر بقدرة المستهلك ويؤدي إلى عدم تحقيق الأمن الغذائي.

وهذا يتناقض مع مفهوم التسويق الزراعي الذي يعتبر أداة لتحقيق الأمن الغذائي، لهذا يجب إتباع نظام تسويقي يعود بالمنفعة على المستهلك والمنتج وبالتالي يحقق الأمن الغذائي.

5- سياسة تطوير التمويل والإئتمان الزراعي:

يتسم القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج والدخل ما يعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لزاما على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان إستمرارية الإنتاج فمثلا الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في قطاع التمويل الزراعي.

يعترض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الإئتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكرا على القادرين على تقديم الضمان ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومات بالتدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية لتكون مصدرا للإئتمان الزراعي[3].

---

[1] كينة عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 42

[2] محمد عبيدات، التسويق الزراعي، دار النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص 17.

[3] محمد السعيد الفتيح، مبادئ الإقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1979، ص 272.

6- سياسة التخزين:

"يعكس المخزون من السلع الغذائية أوضاع المخزون من السلع الغذائية ومدى توفرها للمستهلك، وهناك نوعان من المخزون الغذائي[1]:

- "المخزون العامل: يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد إلى آخر حسب إحتياجاتها.
- المخزون الإستراتيجي: وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات الحصار.

7- سياسة التجارة الخارجية:

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملات الإقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو كلاهما معا، ومن أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية ما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للإنتاج الزراعي.
- حماية الإقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الإستثمار من أجل التصدير.
- "التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الإقتصاد القومي.

وللوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر البعض منها:

- الرسوم الجمركية.
- نظام الحصص.
- سياسة الحظر والمنع.
- إعانات التصدير[2].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي، الخرطوم، 2009، ص 70.

[2] عاتي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

أظهر التحليل السابق لأوضاع الأمن الغذائي وإتساع الفجوة الغذائية وإنخفاض الإكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية، في الواقع يرتبط هذا الوضع بكثر من المتغيرات، ومن أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي:

1- العوامل الديمغرافية:

إن التزايد السكاني من أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، فينعكس ذلك بصورة سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وإرتفاع الأسعار والمجاعة، كما أن زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء بإحتياجاتهم من الغذاء وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي، ما ولد نقص العرض وزيادة الطلب على الغذاء[1].

2- العوامل التكنولوجية:

ويقصد بها التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعد على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية والتي عرفتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية على أنها "تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهرية توجه لإستخدامات معينة".

فإن الهدف من البحث العلمي في مجال الزراعة وإستخدام التقنيات الحديثة هو تحسين الإنتاج "الزراعي وإيجاد طرق أفضل لتنويع مصادر الغذاء أكثر تحملا للإجهاد البيئي بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وحيث تبين من واقع الدول التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة مما أدى إلى تدني المحاصيل الزراعية وهدر الموارد الطبيعية[2].

---

[1] شرايطي نسيمة، الهندسة الوراثية الزراعية كآلية لتحقيق إستدامة الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي: في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، يومي23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص 6-7.

[2] فرج الله عائدة، مرجع سبق ذكره، ص 36

3- العوامل السياسية:

إن تدهور الأوضاع السياسية في دولة ما وما يرتبط بها من مشاكل لها تأثير كبير في الوضع الغذائي لتلك الدولة، وهذا ما حدث لبعض الدول العربية خاصة حيث برغم ما تتوفر عليه من موارد وثروات طبيعية إلا أنها لم تستطع التفكير في التنمية الزراعية،" فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين إحتياجاتها الغذائية إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها وتقسيمها إستنزف الكثير وأبعدها عن التفكير في التنمية الزراعية"[1].

كما أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا كان لها تأثير كبير على إرتفاع أسعار الطاقة وأسعار الغذاء بما فيها القمح والمواد الغذائية الأخرى.

4- الوقود الحيوي:

برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والإتحاد الأوروبي، وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية حيث يقول بعض الخبراء أن الزيادة في إستهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما أدى إلى إضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب أسيا خاصة في تلك الدول التي تعتمد على إستيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين[2].

إن سعي الدول لتحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة بإنتاج الوقود الحيوي والإستغناء عن النفط المستورد أدى إلى نقص عرض المواد الغذائية وارتفاع أسعارها مما عرض الأفراد إلى الجوع نتيجة إمتصاص التضخم لمعظم الدخل، فهي تعتمد على المحاصيل الزراعية (كمحاصيل السكر، النشا، الذرة) والزيوت النباتية في الإنتاج، ومن أهم أنواع الوقود الحيوي المنتجة هي الإيثول الحيوي والديزل الحيوي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02-01) من خلال عدة دول منتجة للوقود الحيوي:

---

[1] تصريح سفير السودان بالجزائر نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، يوم برلماني حول الأمن الغذائي منشورات المجلس الشعبي الوطني، 2010، ص46.

[2] نصري حداد، مرجع سبق ذكره، ص43-46.

جدول رقم(02-01): الدول الرئيسية المنتجة للوقود الحيوي 2007

المنتوج	الإيثول	الديزل الحيوي	المجموع
مجموع البلدان	مليون لتر	مليون لتر	مليون لتر
البرازيل	19000	227	19227
كندا	1000	97	1097
الصين	1840	114	1954
الهند	400	45	445
أندونيسيا	0	409	409
ماليزيا	0	330	330
الولايات المتحدة	26500	1688	28188
الإتحاد الأوروبي	2253	6109	8362
أخرى	1017	1186	2203

المصدر: نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي العربي، مجلة الإستثمار الزراعي، الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي، العدد السادس (عدد خاص)، 2008، ص 46.

بعد عرض أنواع الوقود الحيوي المنتج والدول المنتجة لها يمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة والبرازيل تسيطر على 85% من إنتاج الإيثول في حين يتصدر الإتحاد الأوروبي وأمريكا على إنتاج الديزل وهذا بنسبة 76% من الإنتاج العالمي، وإستخدام المنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي مخاطرة جديدة على الأمن الغذائي وتحديات جديدة للفقراء.

5- التغير المناخي:

يتعلق الإنتاج الزراعي بالأحوال والظروف الجوية السائدة في كل دولة، حيث أن أي تقلب في الجو قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد برزت مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي مؤخرا لما له من أضرار إجتماعية وبيئية وإقتصادية[1].

فإن التقلبات المناخية قد تؤدي إلى إرتفاع منسوب مياه البحر والفيضانات الخطيرة وتغير أنماط هطول الأمطار التي تميز كل منطقة، فتحدث أعاصير عنيفة وجفاف وتحفز الأوبئة في الحالات القصوى، وهذا كله يؤدي إتلاف المحاصيل الزراعية وتراجع العرض العالمي بالتالي إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ما يزعزع إستقرار الدول التي تعتمد على الإستيراد في تحقيق أمنها الغذائي.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية، الخرطوم،2010، ص 04.

6- العوامل المادية والمالية:

يرتبط الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي إرتباطا وثيقا بتوافر الموارد المادية والمالية، وفي هذا الإطار يتوقع أن الدول التي تعطي أهمية إستراتيجية للقطاع الزراعي لديها وتوفر له إمكانيات مالية هائلة يمكن لها أن توفر الغذاء محليا لأفراد مجتمعها، كما أن التطور الهائل في أساليب الإستغلال المستخدمة في القطاع الفلاحي تساهم في الرفع من إنتاجيته وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول[1].

المطلب الثالث: محددات الطلب على الغذاء

إن الطلب على الغذاء له عدة محددات أهمها:

1- نصيب الفرد من الدخل الكلي:

إن مرونة الطلب الداخلية على الغذاء، تتوقف على مستوى الدخل الحقيقي وتوجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والدخل الحقيقي مع ثبات العوامل الأخرى، فإن إرتفاع المداخيل في بعض الدول كالهند والصين أدى إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية واللحوم والأغذية المصنعة (1كلغ من اللحم يستهلك 8كلغ حبوب)، ويصرف أغلب دخل الأسر على الغذاء، وقد أثبتت الدراسات أن الدول ذات الدخل المنخفض أقل إستهلاكا للغذاء[2].

2- أسعار الغذاء:

من محددات الطلب على الغذاء معرفة المستهلك لأسعار المنتجات فهي تساعده على تحديد الكميات التي يجتاجها، "وتكون العلاقة عكسية بين أسعار المواد الغذاء والكمية المطلوبة مع إفتراض ثبات باقي[3]

العوامل، فإذا إرتفع سعر الوحدة من الغذاء قلت الكمية المطلوبة منه والعكس صحيح".

---

[1] سفير السودان بالجزائر، نحو إستراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي، يوم برلماني حول الأمن الغذائي، منشورات المجلس الشعبي الوطني، 2010، ص 46.

[2] عاتي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، السيد أحمد السريتي، إقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية مصر،2007، ص 209.

3- عدد السكان:

يعني تزايد عدد سكان دولة ما، المزيد من الطلب على الأراضي القابلة للزراعة والأراضي السكنية وتناقص الغابات والمراعي، وبذلك فإن هناك علاقة طردية بين الطلب على الغذاء وعدد السكان.

وتكون درجة تأثير عدد السكان على إنتاجية الغذاء مختلفة ومتفاوتة، حسب طبيعة ونوع الزيادة السكانية والتوزيع الجغرافي (الريف أم المدينة).

والجدول التالي يوضح تطور عدد سكان العالم[1]:

الجدول رقم(02-02): توقعات عدد سكان العالم المستقبلية (مليار نسمة)

السنة	2015	2020	2025	2030
العالم	7.2	7.54	7.85	8.12
الدول المتقدمة	1.23	1.237	1.241	1.242
الدول النامية	5.97	6.3	6.61	6.89
الدول الأقل نموا	0.94	1.04	1.148	1.256
الصين	1.4	1.43	1.44	1.45
الهند	1.25	1.31	1.37	1.416
أندونيسيا	0.25	0.26	0.27	0.28
الولايات المتحدة	0.329	0.344	0.358	0.370
اسيا	4.37	4.57	4.72	4.89
أوروبا	0.713	0.705	0.699	0.685

المصدر: فلاح سعيد جبر، الطاقة الحيوية وعالم الزيوت الغذائية في الوطن العربي والعالم، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، المؤتمر العربي الدولي السادس للزيوت والدهون الغذائية، دمشق،2007 ، ص28

إن عدد سكان الدول المتقدمة يشكلون نحو17% من إجمالي عدد سكان العالم، وإن هذه النسبة ستقل تدريجيا في آفاق 2030، مقارنة مع تنامي عدد سكان الدول الأقل نموا والأقل حظا في الحصول على الموارد والغذاء.

4- تفضيلات المستهلكين:

إن العادات الإستهلاكية للأفراد وأنماط إستهلاكهم للغذاء تعتبر من محددات الطلب على الغذاء كذلك إختلاف الأذواق من مجتمع لآخر، ففي الدول التي دخلها مرتفع يميل الأفراد إلى إستهلاك السلع

[1] فلاح سعيد جبر، مرجع سبق ذكره، ص 28.

ذات نوعية جيدة وقيمة غذائية عالية، بينما في الدول التي دخلها منخفض فإنها لا تعير إهتمام للأذواق في إستهلاك السلع الغذائية.[1]

[1] عاتي عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 60.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليلنا للفصل يتبين أن الأمن الغذائي من أكبر المشاكل والصعوبات التي تشغل العالم بسبب نقص وفرة الغذاء مع تزايد السكان وتقلص المساحات الزراعية وإنخفاض المخزون الغذائي مما أدى إلى زيادة الفجوة الغذائية، وكذلك أهمية الأمن الغذائي سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، لاسيما أن الغذاء هو المصدر الأساسي لحياة الإنسان.

كما تعرضنا في هذا الفصل إلى توضيح المشكلة الغذائية من خلال المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي والمفاهيم المتعلقة به وأبعاده ومستوياته.

كما تناولنا مرتكزات الأمن الغذائي ومبادئه، كذلك سياساته ومحددات الطلب على الغذاء والتي يعتبر الدخل أهمها فهو يوفر إمكانية الحصول على الغذاء، كذلك أسعار الغذاء فهي تمكن من تحديد الكمية المطلوبة والمعروضة للغذاء.

ومن بين العوامل التي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي تحرير التجارة العالمية.

الفصل الثالث:

إنعكاسات التجارة العالمية على الأمن الغذائي

تمهيد

تميزت نهاية القرن العشرين بانفتاح تجاري كبير واتجاه متزايد نحو إزالة الحواجز التي تعيق حركة التجارة الدولية مما فرض نمطا جديدا للعلاقات التجارية الدولية في ظل نظام إقتصادي دولي جديد يقوم على الكفاءة في تخصيص الموارد الإقتصادية والتقسيم الدولي للعمل، وقد تجسدت معالم هذا النمط الجديد بإرساء أسس النظام التجاري الدولي الجديد ممثلة بالمنظمة العالمية للتجارة وقبلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، إضافة إلى ما شهده العالم من تزايد قوي لظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية والتي شكلت مظهرا آخر من مظاهر العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية.

وقد كان تحرير التجارة العالمية بقيام إتفاقيات لم يتم التطرق إليها في الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ذلك أن الدول المتقدمة عملت على تقييدها لإرتباطها إرتباطا وثيقا بالأمن الغذائي أهمها الإتفاقيات الخاصة بالمنتجات الزراعية حيث تمثل عنصر أساسي للغذاء في الدول النامية وكان لتحريرها آثار كبيرة على الأمن الغذائي في دول العالم فقد ساعدها على الوصول للأسواق وتوفير الغذاء، وزيادة المحاصيل الزراعية، لكن بفعل التطورات الإقتصادية العالمية زادت فجوة الأمن الغذائي في دول العالم وبالأخص الدول النامية.

وقد تناولنا إنعكاسات التجارة العالمية على الأمن الغذائي في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الأمن الغذائي في ظل إتفاقيات الجات.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي وتحرير التجارة العالمية.

المبحث الثالث: التطورات الإقتصادية العالمية وأثرها على الأمن الغذئي.

المبحث الأول: الأمن الغذائي في ظل إتفاقيات الجات

ظل تحرير تجارة المنتجات الزراعية بعيدا عن سيرورة العولمة ومبادئ الجات، وإستمر الوضع إلى أن جاءت جولة الأورغواي حيث تم إدراج المنتجات الزراعية ضمن أحكام المنظمة العالمية للتجارة خلال إتفاق الزراعة والذي مثل منعطفا هاما على صعيد تحرير التجارة الدولية بشكل عام وتجارة المنتجات الغذائية بشكل خاص.

المطلب الأول: قرارات لجات ومبادئها المرتبطة بالإنتاج الغذائي

أنشئت الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية سنة 1947 بهدف تحسين العلاقات الإقتصادية وتحرير التجارة العالمية، فأجرت دولها الأعضاء سلسلة من المفاوضات في سبع جولات (1947-1979) حاولت خلالها إزالة الحواجز والقيود التعريفية وغير التعريفية، وتضمنت أحكاما خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة العالمية، وقد إقتصرت تلك الجولات السبع على السلع الصناعية مع بقاء القطاعات الأخرى خارج الجات كقطاع المنسوجات والملابس والقطاع الزراعي.

✓ **المبادئ الأساسية للجات:**

إن المبادئ الأساسية التي بنيت عليها الجات تتمثل في[1]:

- **مبدأ عدم التمييز:** أي مبدأ المعاملة بالمثل أو بمعنى آخر وجوب منح كل طرف متعاقد جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر مع إمكانية إستثناء الدول النامية في حالات محددة.

- **مبدأ الشفافية:** أي الإعتماد على التعرفة الجمركية كأداة للحماية وليس على القيود الكمية كحصص للإستيراد مع إمكانية إستثناء الدول النامية في حالات معينة.

- **مبدأ المفاوضات التجارية ضمن المنظمة لتنفيذ الإتفاقية:** أي حصر التفاوض ضمن الجات لعدم وجود سلطة لإجبار الأعضاء على التقيد بأحكام الإتفاق.

- **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية:** بهدف تنشيط حركة التنمية الإقتصادية فيها.

- **مبدأ التبادلية:** وهو يرمي إلى تنمية التبادل عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية وتحرير التجارة الدولية من القيود الحمائية أو على الأقل تخفيضها، على أن يتم ذلك في إطار المفاوضات بمعنى أن كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما يجب أن يقابله تخفيض من الجانب الآخر.

[1] دلال بسما، من الغات إلى منظمة التجارة الدولية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد37، تموز2001، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lbL/ar/content/37-d، بتاريخ: 2023/04/27، على الساعة08:20.

✓نتائج المفاوضات 1947-1979:

تتمثل نتائج المفاوضات لجولات الجات (1947-1979) في[1]:

- تبادل التخفيضات الجمركية بين الدول الأعضاء.

- إنشاء الجماعة الإقتصادية لأوروبا وإنتهاجها سياسة جمركية موحدة، وظهور مكافحة الإغراق خاصة في مجال السلع الزراعية، نتيجة السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية التي تميزت بالحماية الشديدة، وقد باءت محاولة الإتفاق لمكافحة الإغراق بالفشل.

- إتفاقية الدعم فقد حددت لدولها الأعضاء الحالات التي يحق لها فيها فرض رسوم تعويضية على وارداتها، والضوابط المنظمة لتلك الرسوم، على ألا يضر ذلك الدعم بتجارة الدول الأعضاء.

- إتفاقية تراخيص الإستيراد إستهدفت تخفيض الإجراءات المتشددة العائقة للتجارة الدولية ولا سيما تلك المتعلقة بتراخيص الإستيراد، التي تعهدت الدول الأعضاء على إدارتها بطريقة عادلة ومحايدة.

- إتفاقية إحتساب قيمة الجمارك فقد سنت نظاما موحدا ومتجانسا لتقدير قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة.

- إتفاقية القيود الفنية على التجارة أو المعايير القياسية هي الإجراءات التي تتخذها الدول لتحقيق أغراض أمنية أو صحية أو بيئية وكذلك لأغراض أخرى، وتطبقها على بعض السلع أو المنتجات التي تصدرها إلى الخارج خصوصا المنتجات الغذائية، وتلزمها هذه الإتفاقية بألا تعرقل القيود الفنية التجارة العالمية.

- إتفاقية الألبان حيث تتوخى توسيع نطاق التجارة العالمية في الألبان وتحقيق الإستقرار لهذه السلعة الحيوية.

- إتفاقية اللحوم والثروة الحيوانية تستهدف تحرير التجارة في اللحوم وتوسيع نطاقها، إذ إن اللحوم هي واحدة من أهم سلع التجارة الدولية لإرتباطها بغذاء الشعوب.

- إبرام إتفاقية مكافحة الإغراق وفي هذه الفترة بدأ ترسيخ دعائم النظام التجاري العالمي.

رغم محاولة الجات في توسيع وتحسين العلاقات الإقتصادية والتجارية العالمية إلا أنها فشلت في إدارة وتوجيه السياسات التجارية للدول المتعاقدة بعد الخلافات والصعوبات التي واجهتها خصوصا فيما يتعلق بإدماج بعض المجالات في التجارة الدولية وتحريرها، كإدماج مجال الخدمات وإشهار الملكية

[1] منظمة التجارة العالمية-Al Moqatel، تفاوض دول "الجات" في تحرير تجارتها البينية، على الموقع: www.moqatel.com/openshare/flash.html، بتاريخ: 2023/04/28، على الساعة: 01:15.

الفكرية في تحرير التجارة الدولية، وبالرغم من تصادم المصالح بين الدول المتقدمة والدول النامية حول تحرير تجارة السلع الصناعية فقد كانت الدول المتقدمة على إستعداد للإتفاق فيما يخص هذا المجال بإستثناء تحرير المنسوجات والملابس الجاهزة القادمة من الصين والدول النامية لأسواقهم خوفا من المنافسة.

المطلب الثاني: مكانة المنتجات الزراعية في جولة أوروغواي

تعتبر جولة الأوروغواي من أهم الجولات التي عرفتها الجات فقد عالجت مواضيع لم تتمكن الجولات السبع السابقة من معالجتها أو الخوض فيها، فموضوع المنتجات الزراعية ظل بعيد عن مفاوضات تحرير التجارة الدولية، فقد هددت المحاولات السابقة لإدخالها ضمن منظومة التحرير بانهيار النظام التجاري الدولي برمته، ورغم الخلاف الشديد وتباين المواقف بين دول المجموعة الإقتصادية الأوربية (الإتحاد الأوربي حاليا) من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فقد نجحت المفاوضات خلال جولة الأورجواي في إدماج هذا القطاع ضمن مفاوضات التحرير بصورة تدريجية ودمجه ضمن إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة[1].

ويقوم إتفاق الزراعة على ثلاثة عناصر أساسية هي: النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي، وخفض دعم الصادرات، ويمكن عرض هذه العناصر على النحو التالي:

- **النفاذ إلى الأسواق:**

يقصد بالنفاذ إلى الأسواق تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال آليات ثلاث تتمثل في تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية، خفض معدلات التعريفة، وإستخدام المعالجات أو الإستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية، وقد وافقت الدول الأعضاء وفقا للإتفاقية على الإلتزامات التالية:

- تحويل كافة القيود الكمية أي غير التعريفية على الواردات من المنتجات الزراعية المطبقة خلال الفترة 1986-1988 والتي تسمى فترة الأساس إلى قيود تعريفية مكافئة مع التعهد بعدم الرجوع إلى فرض قيود

[1] عريبي مريم، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 102.

غير تعريفية بعد إتمام عملية التحويل، ومن هذه القيود: القيود الكمية على الإستيراد، رسوم الإستيراد المتعددة، ورخص الاستيراد غير المتكافئة وقيود التصدير[1].

- تخفيض كافة الرسوم الجمركية السارية على المنتجات الزراعية بما في ذلك التعريفات الناجمة عن إزالة القيود غير التعريفية على النحو التالي[2]:

– تخفض الدول المتقدمة تعرفتها بنسبة غير مثقلة قدرها 36% وبمعدل سنوي لا يقل عن 15% خلال ست سنوات.

– تخفض الدول النامية تعرفتها بنسبة غير مثقلة قدرها 24% وبمعدل سنوي لا يقل عن 10% خلال عشر سنوات.

– ليس هناك أي التزامات في تخفيض التعريفة الجمركية بالنسبة للدول الأقل نموا.

- السماح ببعض الإستثناءات الخاصة في جال تخفيض التعريفة الجمة فحسبما ورد في الملحق 05 لإتفاق الزراعة تستثنى الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية، وهي[3]:

– إذا كانت واردات الدولة من المنتج زراعي معين أقل من 3% من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس 1986–1988.

– إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس.

– المنتجات التي إعتبرت مستحقة المعاملة خاصة بناء على اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.

– إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4% من متوسط الاستهلاك المحلى السنوي للسلعة في فترة الأساس على أن نصل إلى 8% خلال ست سنوات بزيادة قدرها 0.8% سنويا.

– إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية للغذاء التقليدي للدول النامية.

---

[1] محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص63

[2] المركز الوطني للسياسات الزراعية، تحرير التجارة الزراعية في سورية في إطار الإتفاقيات الثنائية والإقليمية NAFTA والدوليةWTO، ورقة العمل رقم05، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ص 93.

[3] إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مارس 1995، ص 62–63.

➢ الدعم المحلي للمنتجات الزراعية:

إن السعي لخفض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية يعد من أهم ما جاء به إتفاق الزراعة، حيث يلتزم الأعضاء بتخفيض الدعم المحلي للزراعة مقاسا بما يطلق عليه المقياس الكلي للدعم AMS بنسبة 20% من قيمته المتوسطة في فترة الأساس خلال ست سنوات للدول المتقدمة وبنسبة 13.3% خلال عشر سنوات للدول النامية، والدول الأقل نموا غير مطالبة بتخفيض الدعم المحلي للزراعة[1].

ميز الاتفاق بين ثلاثة أنواع من الدعم المحلي[2]:

- **الصندوق الأخضر:** وهو الدعم الذي لا ينطوي على آثار تشويهية للتجارة، بمعنى أنه لا يؤثر على المنافسة، ويتضمن الدعم المقدم في إطار برامج حكومية، خدمات البنية الأساسية المختلفة، برامج التخزين الحكومي للمنتجات الزراعية لأغراض الأمن الغذائي، المعونات الغذائية المحلية المقدمة إلى الفقراء في الدول النامية، وبعض أنواع المدفوعات المباشرة للمنتجين التي لا تتعلق بقرارات الإنتاج، وقد إستثني إتفاق الزراعة في الملحق رقم 02 برامج الدعم الموجهة في إطار هذا الصندوق من إلتزامات التخفيض.
- **الصندوق الأصفر:** يخضع هذا النوع من الدعم إلى التزامات التخفيض على أساس مقياس الدعم الكلي، وهو ينطوي على أكثر أنواع الدعم تشويها للتجارة ويتضمن الدعم السعري والمدفوعات المباشرة المرتبطة بالإنتاج بما في ذلك دعم مدخلات الإنتاج.
- **الصندوق الأزرق:** لا يتم إخضاع هذا النوع من الدعم لإلتزامات التخفيض، وهو يتضمن المدفوعات المباشرة التي تتم في إطار برامج الحد من الإنتاج شرط أن تكون مرتبطة بمساحة ثابتة من الإنتاج، أو عدد ثابت من الماشية، أو تم دفعها على أساس 85% أو أقل من قيمة الإنتاج المحددة في فترة الأساس.

➢ دعم الصادرات الزراعية:

كان موضوع دعم الصادرات الزراعية من أهم المواضيع تقريبا التي تناولها إتفاق الزراعة للأثر المباشروالسريع الذي يحدثه دعم الصادرات على السوق العالمية في مجال الأسعار وعدم توازن السوق، وقد نص الإتفاق على تخفيض إعانات تصدير السلع الزراعية بنسبة 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة 21% من كميات الصادرات الخاصة للدعم في فترة الأساس 1986-1990 خلال

---

[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[2] عادل المهدي، عولمة النظام الإقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004، ص 218-219.

06 سنوات للدول المتقدمة، وبنسبة 24% من القيمة و14% من الكمية خلال 10 سنوات للدول النامية، في حين تم إستثناء الدول الأقل نموا من إجراء أي خفض في دعم الصادرات الزراعية.

هنا نلاحظ أن فترة الأساس المحددة لحساب قيمة التخفيض في مجال النفاذ إلى الأسواق ومقاييس الدعم الكلى (1986-1988) تختلف عن فترة الأساس المحددة لحساب التحفيض في مجال دعم الصادرات الزراعية (1986-1990)[1].

المطلب الثالث: أثر إتفاقيات جولة أوروغواي على المنتجات الغذائية

كان هناك تأثير كبير لجولة أوروغواي بصفة عامة وتأثير إتفاقية الزراعة بصفة خاصة على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، وبرغم أن التغييرات التي طرأت على التدفقات التجارية أعقاب عام 1994 تعود لعدة عوامل ليس فقط جولة الأوروغواي إلا أنها تعتبر أهم عامل، كما تنفيذ إتفاقية الزراعة وبرنامج الإصلاح على التجارة العالمية في المنتجات الزراعية كان له تأثير كبير على سياسات الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أحدث تغيير كبير في كميات وأسعار أزيد من خمس منتجات رئيسية تدخل ضمن الصادرات والواردات.

وقد حاولت بعض الدراسات ربط التغيير الملحوظ في التدفقات التجارية بعوامل معينة كالنفاذ إلى الأسواق التفضيلية، والتغيير في التعريفات الجمركية وتدابير الصحة والصحة النباتية والنمو في الإنتاجية المحلية، وفيما يلي تلخيص النتائج الرئيسية فيما يخص إستنادا إلى ثلاث مؤشرات هي: مجموع الصادرات الزراعية، ومجموع الواردات الزراعية ونسبة الواردات الزراعية والنسبة بين مجموع واردات الأغذية ومجموع الصادرات الزراعية[2]

- عائدات الصادرات الزراعية:

طرأت تغييرات مباشرة وغير مباشرة على البلدان النامية والمتقدمة جراء تنفيذ إتفاقيات الزراعة، من بينها زيادة ملموسة في عائداتها من الصادرات الزراعية خلال الفترة 1995-1998 وهذا ما يبينه الجدول الأتي:

---

[1] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، لجنة مشكلات السلع"تقييم تأثير تنفيذ إتفاقية جولة أوروغواي على الزراعة، الدورة الثالثة والستون، روما، 6-9/3/2001، على الموقع: https//www.fao.org/3/x9311a/x9311a.htm#p27_591، بتاريخ: 2023/04/10 على الساعة: 9:39.

جدول رقم(03-01): الصادرات الزراعية في 1990-1994 و1995-1998(المتوسط السنوي والنسبة المئوية للتغيير على أساس فوب)

المجموعة القطرية	قيمة الصادرات بالأسعار الجارية			قيمة الصادرات بالأسعار الثابتة		
	1990-1994	1995-1998	النسبة المئوية للتغيير	1990-1994	1995-1998	النسبة المئوية للمتغير
	(بمليارات الأمريكية)	الدولارات		(بمليارات الدولارات الأمريكية)		
البلدان النامية	95.4	133.4	39.8	81.9	97.9	19.6
أقل البلدان نموا	3.8	4.8	26.7	3.8	4.3	14.1
البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية	10.1	11.7	16.2	10.8	10.6	2.5-
البلدان المتقدمة	134.0	181.0	34.6	105.4	116.6	10.6
العالم	230.0	314.0	36.8	187.3	214.5	14.5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، لجنة مشكلات السلع"تقييم تأثير تنفيذ إتفاقية جولة أوروغواي على الزراعة، مرجع سبق ذكره.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن البلدان النامية والمتقدمة حققت زيادة ملموسة في عائداتها من الصادرات الزراعية في الفترة 1995-1998 مقارنة بالفترة 1990-1994، وكان متوسط الزيادة 40% بالنسبة للبلدان النامية كمجموعة و35% للبلدان المتقدمة، وفي الوقت الذي حققت فيه أقل البلدان نموا كمجموعة زيادة في عائداتها بنسبة 27%، زادت عائدات البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بنسبة 16% فقط. وحققت الغالبية العظمى من البلدان النامية نموا إيجابيا في صادراتها، حيث بلغت نسبة نمو هذه الصادرات 80% من صادرات البلدان البالغ عددها 125 بلدا ناميا التي غطتها الدراسة.

وكان إرتفاع أسعار الأسواق العالمية سببا رئيسيا في زيادة قيمة الصادرات الزراعية، أما معدلات الزيادة بالأسعار الثابتة (بما يعكس تغيرات الحجم) فكانت نصف ذلك (المبينة في العمود الأخير من[1] "الجدول، بالنسبة للعمود الثالث)، أما التجربة فكانت سلبية بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

[1] منظمة الأغذية و الزراعة، مرجع سبق ذكره.

وكان إرتفاع متوسط قيمة الصادرات الزراعية في 1998-1995 يرجع أساسا إلى الإرتفاع الحاد في سنة واحدة فقط هي1995، فمعدل نمو الصادرات تباطأ بعد ذلك بل إنه في بعض الحالات كان سلبيا، ففي الفترة التي أعقبت عام 1994 زادت قيمة الصادرات الزراعية العالمية بنسبة 16% عام 1995، مع معدلات زيادة قريبة من ذلك بالنسبة للبلدان النامية والمتقدمة على السواء، ولكن معدلات نمو الصادرات تراجعت بصورة ملحوظة في 1996 إلى 6% وكادت أن تثبت عند نفس المستوى في عام 1997، ثم إنخفضت بنسبة 6% في عام 1998.

وتشير تقديرات المنظمة إلى أن قيمة صادرات أهم السلع الزراعية الأساسية (التي تغطي ما يقرب من 54% من مجموع التجارة الزراعية في قاعدة البيانات الإحصائية) أظهرت تراجعا في عام 1999 لتعكس بذلك إلى حد كبير انخفاض أسعار السلع الأساسية في أسواق العالم.

- واردات الأغذية

تأثرت الدول النامية أكثر من باقي الدول فقد إرتفعت فاتورة وارداتها جدا وهذا ما يظهره الجدول الأتي"[1]:

الجدول رقم(03-02): فواتير واردات الأغذية في 1990-1994 و1995-1998 (المتوسط المئوي والنسبة المئوية للتغيير)

المجموعات القطرية	قيمة مجموع واردات الأغذية		النسبة المئوية للتغير
	1990-1994	1995-1998	
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، سيف)		
البلدان النامية	65.9	96.4	46.3
أقل البلدان نموا	4.8	6.1	25.9
البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية	99.5	121.2	21.8
البلدان المتقدمة	99.5	121.2	21.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، لجنة مشكلات السلع "تقييم تأثير تنفيذ إتفاقية جولة أوروغواي على الزراعة"، مرجع سبق ذكره.

"ويتضح من خلال الجدول أنه قد زادت قيمة مجموع واردات الأغذية زيادة حادة بالنسبة لجميع مجموعات البلدان الرئيسية بين الفترة 1990-1994 و1995-1998، بنسبة 46% للبلدان النامية

[1] منظمة الأغذية والزراعة، مرجع سبق ذكره.

وبنسبة 22% للبلدان المتقدمة، وبالنسبة للبلدان النامية زادت فواتير الواردات بصورة كبيرة (44%) بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية (زادت فواتير الاستيراد في 18 بلدا من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية البالغ عددها 19 بلدا).

- النسبة بين مجموع واردات الأغذية ومجموع الصادرات الزراعي

يضم هذا المؤشر أهم متغيرين لهما أهمية خاصة في تقدير تأثير اتفاق الزراعة في جولة أوروغواي. ولهذا المؤشر أهميته بشكل خاص عندما تكون هناك زيادة في هذه النسبة، إذ أنه أن قيمة واردات الأغذية تزيد بصورة أسرع من عائدات الصادرات الزراعية الكلية.

الجدول رقم(03-03): التغير في نسبة تكاليف مجموع الواردات الغذائية إلى مجموع عائدات الصادرات الزراعية 1990-1994 و1995-1998

المجموعات القطرية	متوسط قيمة النسبة		النسبة المئوية للتغير
	1990-1994	1995-1998	
	(بمليارات الدولارات الأمريكية، سيف)		
البلدان النامية	0.69	0.72	4.6
أقل البلدان نموا	1.27	1.26	-1.4
البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية	0.90	1.11	23.9
البلدان المتقدمة	0.74	0.67	-9.5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، لجنة مشكلات السلع"تقييم تأثير تنفيذ إتفاقية جولة أوروغواي على الزراعة"، مرجع سبق ذكره.

وبالنسبة للبلدان النامية، كان هناك تراجع بنسبة 5% فقط في هذه النسبة التي ارتفعت من 0.69 إلى 0.72 (وتعني نسبة 0.72 أن قيمة واردات الأغذية كانت في متوسطها 72% من قيمة الصادرات الزراعية)، حيث ساءت الحالة بالنسبة لـ 69 بلدا من الـ 125 بلدا التي تغطيها الدراسة، وبين البلدان النامية، لم يكن هناك أي تغيير تقريبا في هذه النسبة في حالة أقل البلدان نموا (1.27 مقابل 1.26)، مع تحقيق نصف هذه البلدان لنتائج إيجابية والنصف الثاني نتائج سلبية، وعلى النقيض من ذلك كانت تجربة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية سلبية بصورة ملحوظة حيث زاد هذا المعدل بنسبة 24% وأخيرا كانت التجربة إيجابية بالنسبة للبلدان المتقدمة، حيث إنخفضت هذه النسبة بمقدار 10%.[1]

المبحث الثاني: الأمن الغذائي وتحرير التجارة العالمية

[1] منظمة الأغذية والزاعة، مرجع سبق ذكره,

أدى تحرير التجارة العالمية إلى تحقيق مكاسب تجارية وإقتصادية لدول العالم، وزيادة الإنفتاح التجاري من خلال تسهيل عمليات المبادلات التجارية وهذا مكن الدول من زيادة قدرتها الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الغذاء وهذا ما ساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: أثر الإنفتاح التجاري على المبادلات التجارية

إن الإنفتاح على التجارة الدولية يعزز النمو الاقتصادي، وتؤدى التجارة إلى مكاسب في الكفاءة حيث يتم تخصيص الموارد بما يتماشى مع الميزة النسبية لكل دولة، كذلك في القطاع الزراعي تعتبر الإختلافات في الثروات من الأراضي والمياه والمناخ كبيرة عبر البلدان، ويمكن أن تكون المكاسب المتأتية من الإنفتاح وتكامل الأسواق ملحوظة، خصوصا فيما يخص المبادلات التجارية فالإنفتاح التجاري وإنشاء تكتلات يسهل عمليات التبادل من خلال تخفيض التكاليف بإلغاء التعريفات الجمركية[1]

إلا أن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية أدى إلى إرتفاع أسعارها، بالتالي صعوبة وصول الدول النامية إلى أسواق السلع الزراعية فتبين أنه رغم إيجابيات الإنفتاح التجاري إلا أنه أدى إلى وجود جهة خاسرة وهي الجهة المستوردة الصافية وجهة رابحة وهي الجهة المصدرة"[2]، والجداول التالية تبين حركة المبادلات التجارية بعد الإنفتاح التجاري من خلال الصادرات والواردات للمواد الغذائية، وصادرات وواردات المنتجات الزراعية في العالم:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأسواق الزراعية2022، على الموقع:
https://www.fao.org/3/cc0471ar/online/cc0471ar.html، بتاريخ: 2023/05/15، على الساعة: 07:04.

[2] البنك الدولي: www.albankaldawli.org.

الجدول رقم(03-04): صادرات وواردات المواد الغذائية بالنسبة للسلع في العالم الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات المواد الغذائية(%من صادرات السلع	7.7	7.8	8	8.20	8.5	8.8	9	8.8	8.5	8.6
واردات المواد الغذائية(%من واردات السلع)	7.5	7.6	7.55	7.7	8	8.4	8.7	8.5	8	8.2

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أنه قد تسارعت حركة المبادلات التجارية العالمية للمواد الغذائية في الفترة 2010-2015 بشكل كبير حيث سجل حجم المبادلات التجارية العالمية نموا بمعدل 7.7% بالنسبة للصادرات و7.5% بالنسبة للواردات سنة 2010 وإستمرت في الإرتفاع محققة أعلى معدل نمو لأداء الصادرات والواردات لمختلف دول العالم سنة 2016 حيث بلغ معدل الصادرات 9% والواردات 8.7% نتيجة تخلي معظم الدول عن سياسة الحمائية والتقدم في تحرير التجارة العالمية، غير أنه خلال الفترة 2017-2018 تراجعت حركة المبادلات التجارية نتيجة التغيرات الإقتصادية فقد بلغ معدل النمو في سنة 2017 8.8% للصادرات و8.5% للواردات وفي سنة 2018 قدر آداء الصادرات ب8.5% وآداء الواردات 8% ثم بدأت في الإرتفاع من جديد سنة 2019.

الجدول رقم(03-05): صادرات المواد الزراعية (%من صادرات السلع) في العالم 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات المواد الزراعية(%من صادرات السلع	1.55	1.68	1.57	1.51	1.46	1.48	1.49	1.46	1.43	1.35
واردات المواد الزراعية(%من واردات السلع)	1.64	1.78	1.59	1.57	1.51	1.55	1.54	1.51	1.48	1.39

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد معطيات البنك الدولي.

من خلال الجدول نلاحظ أن حركة المبادلات التجارية للمواد الزراعية كانت تتسارع بنسب متفاوتة خلال الفترة 2010-2011، حيث قدر معدل نموها ب1.55% للصادرات و1.64% للواردات الزراعية

سنة 2010 وبلغ سنة 2011 معدل النمو 1.68% للصادرات و1.78% للواردات إلا أنها سجلت تراجعا خلال الفترة 2012-2014 بالنسبة لأداء الصادرات والواردات نتيجة إرتفاع الأسعار بسبب التغيرات الإقتصادية العالمية وتهميش القطاع الزراعي بالنسبة للدول النامية ثم إرتفعت حركة المبادلات المبادلات التجارية في الفترة 2015-2016 بسبب الإهتمام بالقطاع الزراعي في دول العالم وإتخاذ تدابير وإجراءات للنهوض بالقطاع الزراعي وسد فجوة الغذاء ثم إنخفضت في الفترة 2017-2019 بسبب التطورات التي أثرت في القدرة الإنتاجية.

المطلب الثاني: دعم السياسات للزراعة والأغذية

تطورت سياسات دعم الأغذية والزراعة بفعل تحرير التجارة وخصوصا بعد الأزمات التي شهدها الأمن الغذائي في السنوات الماضية حيث كانت هناك تدخلات على صعيد التجارة والأسواق مثل التدابير الحدودية ومراقبة أسعار السوق) التي تعطي حوافز للأسعار أو مثبطات لها، وإعانات مالية للمنتجين والمستهلكين، ودعم الخدمات العامة، هذه السياسات تمس جميع الأطراف وتؤثر على تحقيق الأمن الغذائي حيث تؤثر على توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها وتقضي على مظاهر المجاعة التي كانت تعاني منها الكثير من الدول.

وقد بلغ دعم قطاع الأغذية والزراعة على نطاق العالم نحو 630 مليار دولار أمريكي سنويا في المتوسط خلال الفترة 2013-2018، وبلغ متوسط الدعم الذي إستهدف المنتجين الزراعيين بشكل فردي في المتوسط نحو 446 مليار دولار أمريكي، والجدول الآتي يوضح مدى تأثير الدعم المالي وحوافز الأسعار على تحقيق الأمن الغذائي لمجموعة من البلدان[1]:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، روما، 2022، على الموقع: https://doi.org/10.4060/cc0640ar، بتاريخ 2023/05/17، على الساعة 22:28.

جدول رقم(03-06): دعم قطاع الأغذية والزراعة كحصة من قيمة الإنتاج بحسب مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل المتوسط (2013-2018)

مجموعة البلدان المصنعة بحسب الدخل	حوافز الأسعار	الدعم المالي (الإنفاق العام)		
		الإعانات للمنتجين	الخدمات العامة	الإعانات للمستهلكين
البلدان المرتفعة الدخل	%9.5	%12.6	%3.9	%4.6
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	%10.8	%4.9	%3.0	%0.2
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	%7.6-	%4.1	%2.5	%2.6
البلدان المنخفضة الدخل	%9.5-	%0.6	%2.3	%0.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، مرجع سبق ذكره.

ونلاحظ من خلال الجدول أن الدول التي دخلها مرتفع أو متوسط من الشريحة العليا تستفيد أكثر حوافز الأسعار لديها مرتفعة وكذلك الدعم المالي، بينما الدول التي دخلها متوسط من الشريحة الدنيا أو المنخفضة الدخل نسبة إستفادتها من حوافز الأسعار والدعم المالي، هذا ما يبين أن الدول مرتفعة الدخل تحقق أمنا غذائيا أفضل من الدول منخفضة الدخل.

المطلب الثالث: تطور روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم

رغم الإهتمام الكبير الذي حضيت به المنتجات الغذائية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي خلال القرن العشرين، إلا أن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية لم تشهد توسع كبير وسريع إلا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وزادت كثافة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية مع إتساع المداولات التجارية بين عدد أكبر من البلدان وزيادة مشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتمثل أحد العوامل المحفزة في تحرير التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي.

وترتبط التجارة بين النظم الغذائية والأشخاص وهي تؤدي دورا هاما في تزويد المستهلكين حول العالم بأغذية كافية ومتنوعة ومغذية، كما أنها تولد الدخل وتهيئ فرص العمل لصالح المزارعين والعاملين والتجار في صناعة المنتجات الزراعية والغذائية بأسرها عبر البلدان[1]، ويوضح الشكل الموالي تطور روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية:

الشكل رقم(03-01): تطور روابط المنتجات الغذائية والزراعية 1995-2019

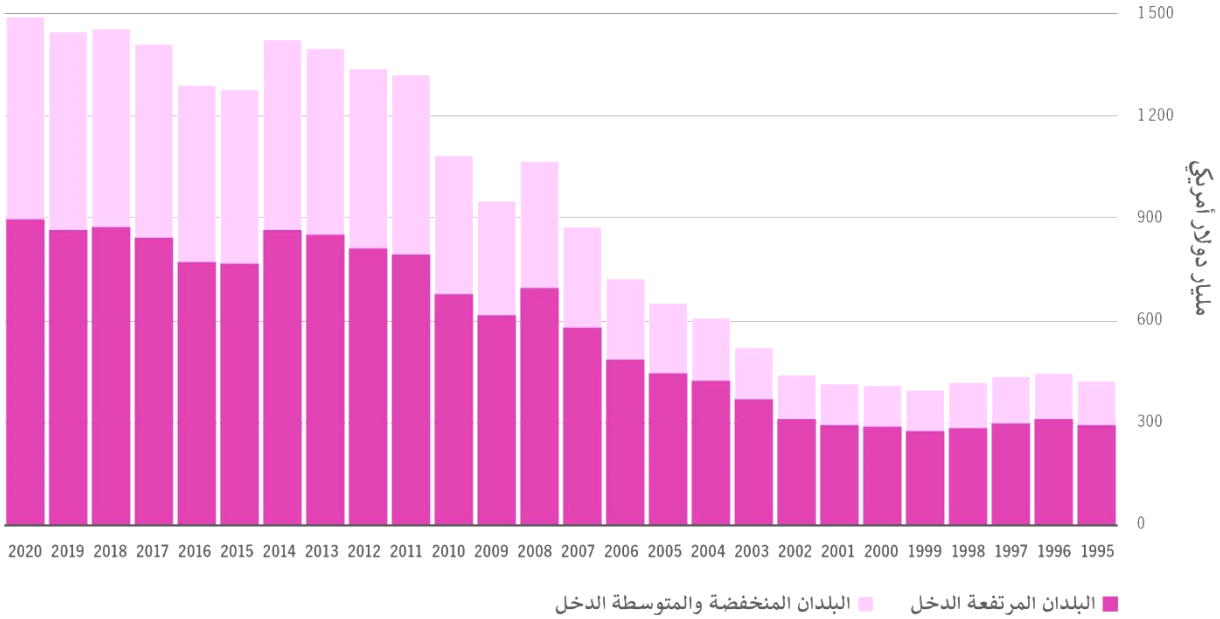

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، مرجع سبق ذكره.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، روما، 2022، على الموقع https://www.fao.org/home/ar/ بتاريخ: 2023/05/06.

من خلال الشكل نلاحظ أنه منذ عام 1995 تضاعفت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية من حيث الحجم والسعرات الحرارية، وزاد كذلك استخدام الموارد الطبيعية لإنتاج وتصدير المنتجات الغذائية والزراعية، مثل الأراضي والمياه.

ومع أن تداول المنتجات الصناعية لا يزال يتم بصورة مكثفة أكثر مقارنة بالمنتجات الغذائية والزراعية، إلا أن القيمة الإجمالية للمنتجات الغذائية والزراعية المتداولة شهدت نموا كبيرا بين عامي2000 و2008، ولكن هذا الإتجاه توقف بصورة مفاجئة في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية، ورغم إستئناف نمو التجارة في عامي 2010 و2011 إلا أنه بقي في حالة ركود منذ ذلك الحين، وتطورت التجارة ضمن سلاسل القيمة الغذائية والزراعية العالمية وفقا لأنماط مماثلة، وبقيت عند مستوى 35% من القيمة الإجمالية منذ عام 2008 ب10%.

وتم التوسع في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وتطور سلاسل القيمة العالمية عن طريق سلسلة الإتفاقات التجارية على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، ما أدى إلى تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية ورغم تحرير تجارة المنتجات الصناعية تدريجيا بعد الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في عام 1947، إلا أنه لم يتم إدراج الزراعة كقطاع في عملية التحرير على المستوى المتعدد الأطراف إلا بعد جولة مفاوضات أوروغواي (1994-1986) وإتفاق منظمة التجارة العالمية اللاحق بشأن الزراعة في عام 1995.

وجرى تداول المنتجات الغذائية والزراعية بصورة مكثفة أكثر بعد عام 2000 مما يعكس فترة تنفيذ الإلتزامات الخاصة بكل بلد بموجب إتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة وإنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001، وزادت إقتصادات ناشئة مثل البرازيل والصين حصصها في السوق منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كما يكتسي دورها في أسواق المنتجات الزراعية والغذائية في العالم أهمية متزايدة، وإرتفعت حصة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الصادرات العالمية من 30% تقريبا في عام 1995 إلى 40% في عام 2011، وبقيت ثابتة منذ ذلك الحين في الوقت الذي شكلت فيه حصة البلدان المرتفعة الدخل 60% من الصادرات.

المبحث الثالث: التطورات الإقتصادية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي

تفاقمت مشكلة الأمن الغذائي في ظل التطورات الإقتصادية العالمية المتمثلة في التغيرات المناخية وأزمة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدت إلى تقييد حركة المبادلات التجارية وتدهور القطاع الزراعي وإرتفاع أسعار الغذاء فتسببت في الفجوة الغذائية في جميع دول العالم.

المطلب الأول: أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي

إن مشكلة التغير المناخي لا تعد من المشاكل الحديثة فقد كانت تؤثر خلال العقود الماضية على القطاع الزراعي الذي يعتمد بشكل تام على الطقس والمناخ، لكن زاد تأثيرها أكثر في الفترة الأخيرة نتيجة لتزايد الإحترار العالمي الذي يؤدي إلى تغير أنماط الطقس، مما يتسبب في حدوث موجات حر وهطول أمطار غزيرة وحدوث فيضانات وموجات جفاف وهذا يخفض مردودية المحاصيل الزراعية ويؤدي إلى تلف الأراضي المخصصة للزراعة مما يزيد من مظاهر إنعدام الأمن الغذائي وزيادة الفجوة الغذائية في مختلف دول العالم، والشكل الموالي يوضح معدل تغير درجة الحرارة السنوية عبر الأراضي، الإتجاهات العالمية والإقليمية خلال الفترة (2001-2019)[1]:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الغذاء المستدام والزراعة، 2020، على الموقع: https://www.fao.org/home/ar/ ، بتاريخ: 2023/05/01 على الساعة 13:44.

الشكل رقم(3-2): معدل تغير درجة الحرارة عبر الأراضي في العالم والأقاليم الفترة(2001-2019)

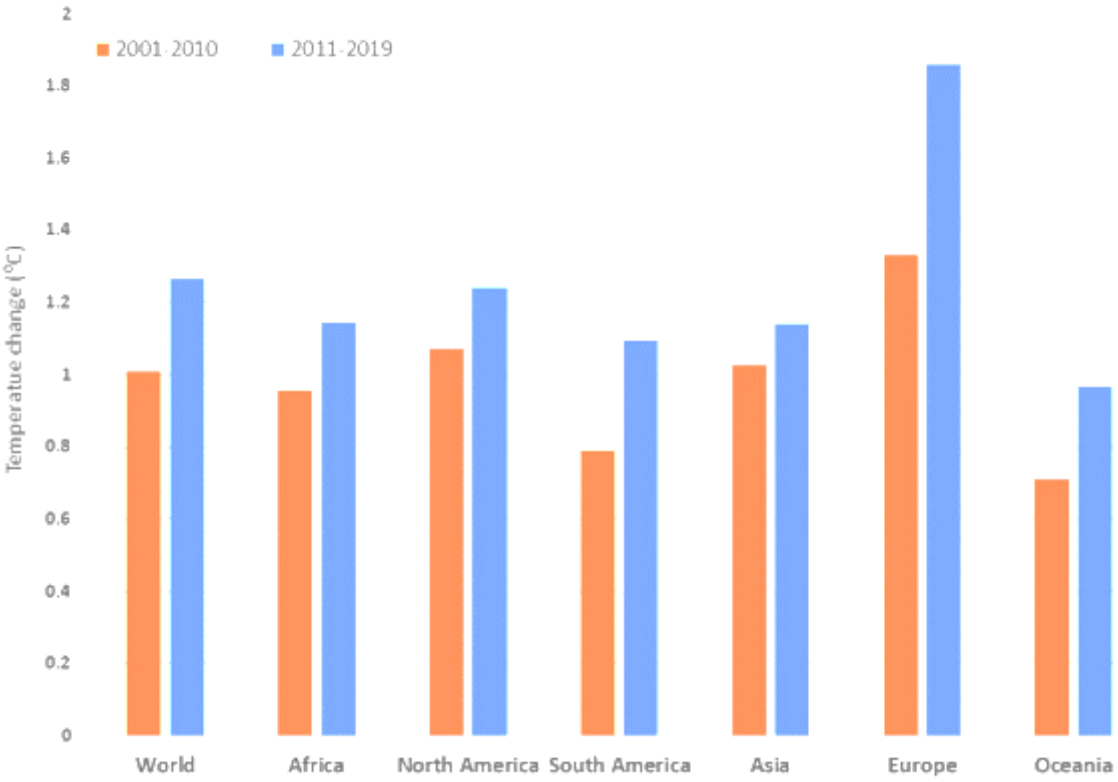

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الغذاء المستدام والزراعة، مرجع سبق ذكره

نلاحظ من خلال الشكل أن أوروبا تسجل أكبر التغيرات الملحوظة في درجات الحرارة حيث بلغ تغير معدل درجة الحرارة السنوية 2.1 درجة مئوية في عام 2019، وبالنظر إلى المعدلات على عشر سنوات، جرى مرة جديدة تسجيل أكبر زيادة منذ سنة 2001 في أوروبا، فيما سجلت آسيا أصغرها، وبالنظر إلى العقد الحالي، بلغ معدل التغير السنوي في درجة الحرارة في جميع أقاليم العالم على مر عشر سنوات 1.0 درجة مئوية أو أكثر لم تصبح أي منطقة في العالم أكثر برودة خلال السنوات العشر الأخيرة وتعتبر أحر عشر سنوات على الإطلاق وكان لها تأثير كبير على القطاع الزراعي في مختلف دول العالم خصوصا القمح فهو يتأثر بشكل فوري وكبير بتغير درجات الحرارة.

والشكل الموالي يوضح إنعدام الأمن الغذائي من خلال معدل نقص التغذية وعدد الذين يعانون من النقص التغذوي في الفترة (2005-2030)[1]

الشكل رقم(03-03): معدل نقص التغذية وعدد الذين يعانون من النقص التغذوي فيالفترة (2005-2030)

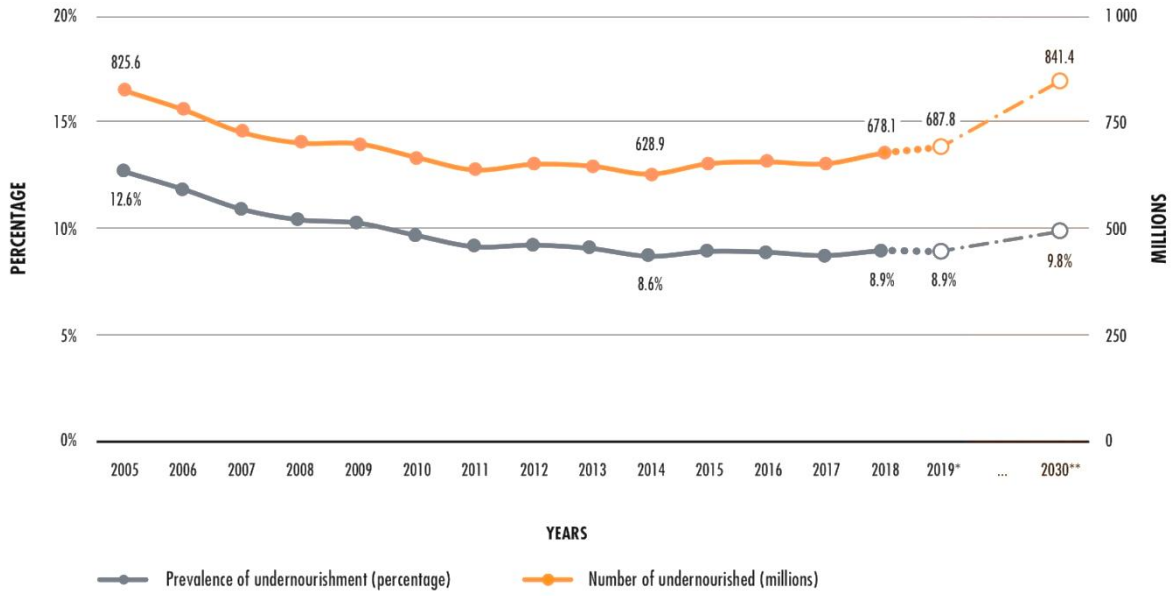

المصدر: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مؤشرات وآثار تغير المناخ، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الشكل أن حالات إنعدام الأمن الغذائي تفاقمت منذ2014 بسبب تقلبات المناخ وظواهر الطقس المتطرفة وعانى نحو 690 مليون شخص، أي 9% من سكان العالم من نقص التغذية، وعانى نحو 750 مليون شخص، أي زهاء 10%، من مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2019، وبين عامي 2008 و2018 كلفت آثار الكوارث القطاعات الزراعية في اقتصادات البلدان النامية أكثر من 108 مليارات دولار من المحاصيل والماشية المفقودة أو التالفة، وما لم يتم إيجاد حلول لحل المشاكل المتعلقة بتقلبات المناخ بفعل العنصر البشري فإن مردودية المحاصيل ستستمر في

[1] المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مؤشرات وآثار تغير المناخ، 2020، على الموقع: http://public.wmo.int/ar، بتاريخ: 2023/05/03 على الساعة 11:54.

الإنخفاض لاسيما في مناطق العالم الأشد معاناة من إنعدام الأمن الغذائي، سيؤدي إلى زيادة الفجوة الغذائية أكثر بحلول عام 2030.

المطلب الثاني: أزمة كورونا والأمن الغذائي

تعد أزمة كورونا من أخطر الأزمات التي واجهت العالم ومست بإقتصاده ظهرت منذ أواخر 2019 وهي تفوق أزمة الكساد الكبير 2008، هي عبارة عن فيروس يسبب أمراض تفوق حدتها نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أشد وخامة، أدى إلى تعطيل الحياة الإقتصادية ووقوع خسائر فادحة مالية وبشرية كما أن إنتشاره السريع عالميا في 2020 مثل تهديدا على الملايين الذين يعانون بالفعل من إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

ومع إستفحاله على جميع الدول تأثر قطاع صناعة الأغذية العالمية وحركة المبادلات التجارية الداخلية والخارجية حيث تم فرض قيود على تصدير سلع غذائية أساسية من دول مصدرة وهذا ما أدى إلى تفاقم الأزمة خصوصا بالنسبة للدولة الضعيفة التي تعاني أساسا من نقص الغذاء والتي تعتمد إعتمادا شبه كلي على الإستيراد في توفير السلع الغذائية.

إن توزيع وتعزيز نظم إنتاج الأغذية أمر أساسي لمكافحة الجوع في شتى مناطق العالم، وفي ظل هذه الأزمة قد حذرت الأمم المتحدة الأمريكية من أن وباء كورونا يهدد بالتسبب بنقص الغذاء لدى مئات الملايين من الناس حول العالم وبالتالي إنعدام الأمن الغذائي[1]، ويوضح الشكل الموالي تركيز تفاوت إنعدام الأمن الغذائي في مختلف أقاليم العالم:

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأم المتحدة، الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2022، على الموقع:
https://www.fao.org/3/cc0639ar/online/cc0639ar.html، بتاريخ: 2023/05/02 على الساعة 06:21.

الشكل رقم(03-04): تركيز إنعدام الأمن الغذائي وتوزيعه بحسب الشدة بين مختلف أقاليم العالم(2021)

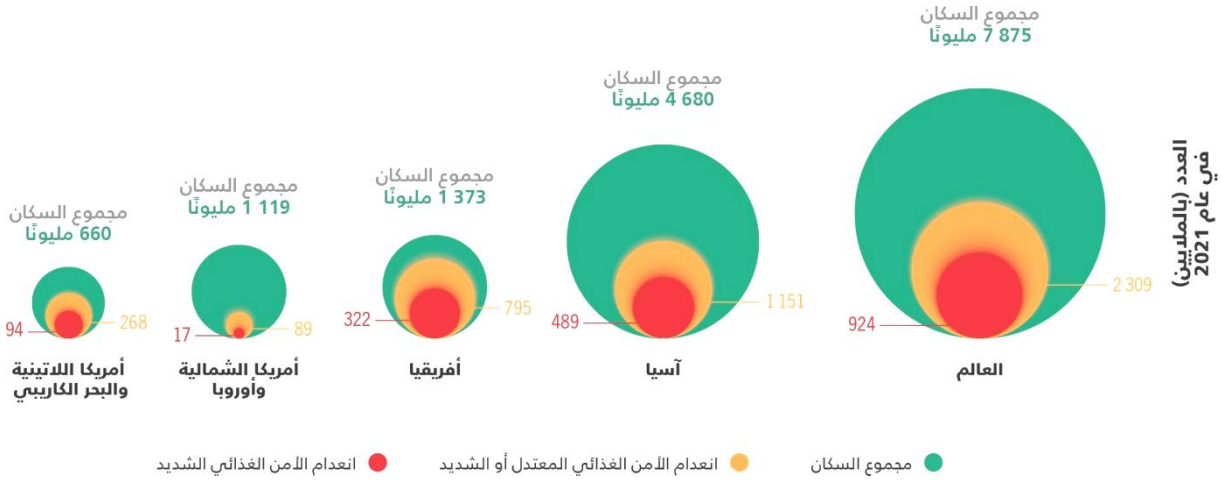

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأمن الغذائي والتغذية في العالم، مرجع سبق ذكره.

ويظهر الشكل أنه من بين ما مجموعه 2.3 مليارات شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في عام 2021، يوجد نصفهم (1.15 مليار) في آسيا وأكثر من ثلثهم (795 مليونا) في إفريقيا، ويعيش حوالي 12% (268 مليونا) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وحوالي 4% (84 مليونا) في أمريكا الشمالية وأوروبا، ويوضح الشكل أيضا الفرق بين الأقاليم في توزيع السكان بحسب مستوى شدة إنعدام الأمن الغذائي، وفي إقليم إفريقيا وآسيا تشكل المستويات الشديدة الحصة الأكبر من أصل المجموع الموحد لإنعدام الأمن الغذائي -41.0% في أمريكا الشمالية وأوروبا.

المطلب الثالث: إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي

إن أزمة الحرب الروسية الأوكرانية كان لها تأثير مضاعف على الأمن الغذائي في العالم لأنه كان يعاني أساسا من ما خلفته أزمة كورونا، "وقد أدت الحرب الأوكرانية الروسية إلى نقص الغذاء والأسمدة في العديد من البلدان والإرتفعات المتسارعة في أسعار المواد الغذائية فتزعزع إستقرار المجتمعات الهشة وزيادة الجوع وسوء التغذية والتسبب في تفاقم قضايا الأمن الغذائي العالمي، لأن روسيا وأوكرانيا تعتبر من أكبر الدول المصدرة في العالم للقمح والذرة"[1].

[1] إتحاد المصارف العربية، تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، العدد496، 2022، على الموقع: https://uaboline.org/ar/، بتاريخ: 2023/05/08 على الساعة 07:49.

ويوضح الجدول الموالي صادرات كل من روسيا وأوكرانيا خلال العام 2020 ونسبتها من مجمل الصادرات العالمية:

الجدول رقم(03-07): صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرة وطحين القمح(دقيق)-2020

النوع	الإنتاج العالمي (ألف طن)	روسيا		أوكرانيا	
		الكمية (ألف طن)	نسبتها من الصادرات العالمية(%)	الكمية (ألف طن)	نسبتها من الصادرات العالمية (%)
القمح	192.579	37.267	19.4	18.056	9.4
الذرة	185.133	2.289	1.2	27.952	15.1
طحين القمح	11.386	247	2.2	222	1.9

المصدر: إتحاد المصارف العربية، تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول تتبين صادرات كل من روسيا وأوكرانيا خلال 2020، ونسبتها من مجمل الصادرات العالمية وقد بلغت نسبة صادرات روسيا من القمح في العام 2020، 19.4% من صادرات القمح العالمية، و1.2% من صادرات الذرة، و2.2% من صادرات طحين القمح.

في المقابل بلغت صادرات أوكرانيا من القمح نسبة 9.4% من مجمل الصادرات العالمية في العام 2020، وصادراتها من الذرة نسبة 15.1% من الصادرات العالمية، وعليه فقد بلغت صادرات هاتين الدولتين نحو 55.323 ألف طن من القمح في العام 2020، مثلت نسبة28.8% من الصادرات العالمية، ونحو 30.242 ألف طن من الذرة، مثلت نسبة 16.3% من الصادرات العالمية، ونحو 468 ألف طن من طحين القمح، مثلت نسبة 4.1% من الصادرات العالمية، تدل هذه الأرقام على الأهمية الكبيرة لروسيا وأوكرانيا في تحقيق الأمن الغذائي في العالم من خلال إنتاج وتصدير القمح والذرة عالميا[1] وإنقطاعهما بسبب تدمير روسيا لحقول القمح في أوكرانيا ومنعت أوكرانية من تصدير أزيد من 20 مليون طن من الحبوب لمختلف بلدان العالم كذلك أوقفت روسيا تصدير العديد من الحبوب بسبب الحرب[2] فأدى

[1] إتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره.

[2] بعثة الإتحاد الأوروبي في الغرب، متحدون من أجل الأمن الغذائي العالمي، جوان 2022، على الموقع:
https://www.eeas.europa.eu/delegations/المغرب-ar?=204 ، بتاريخ: 2023/05/19 على الساعة 15:12.

إلى إنعدام الأمن الغذائي خصوصا في الدول التي تعتبر هذين المنتوجين غذاءا رئيسيا كمصر فقد إستوردت 22% من صادرات القمح في روسيا و17% من صادرات أوكرانيا لعام 2020 وعلى هذا تعتبر من أكبر الدول المتضررة من أزمة الحرب الأوكرانية الروسية، كما إرتفعت أسعار دقيق القمح فيها بنسبة 15% وإرتفعت تكلفة الغذاء في لبنان بنسبة 35.1%، تليه سوريا بنسبة 97%، واليمن بنسبة 81% وعليه يجب توقف الحرب الأوكرانية الروسية لعدم سوء أوضاع الأمن الغذائي أكثر.[1]

[1] عربي bbc news، "كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي؟"، جوان 2022 على الموقع: https://www.bbc.com/arabic، بتاريخ: 2023/05/06 على الساعة 01:22.

خلاصة الفصل:

إن تحرير التجارة العالمية كان ضرورة حتمية للتخلص من عوائق التجارة والركود الإقتصادي، من خلال عدة إتفاقيات تتيح مجالات أوسع نطاقا لتبادل السلع الغذائية أهمها إتفاقية الزراعة فقد كان لها إرتباط مباشر بتحقيق الأمن الغذائي، وقد أدى الإنفتاح التجاري إلى توسع المبادلات التجارية وزيادة الإنتاجية الزراعية، لكن بفعل التطورات الإقتصادية (التغيرات المناخية وأزمة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية) أدت إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية وزيادة الفجوة الغذائية في العالم، وإنعدام الأمن الغذائي في الدول النامية.

وتناولنا في هذا الفصل قرارات ومبادئ الجات حول السلع الغذائية وإتفاقية الزراعة التي ساهمت بشكل كبير في تحرير التجارة العالمية، كذلك أثر الإنفتاح التجاري على زيادة المبادلات التجاية وتطور الإنتاج الزراعي، وأثر التطورات الإقتصادية على الأمن الغذائي في العالم.

الفصل الرابع:

الأمن الغذائي في الجزائر في ظل تحرير التجارة العالمية

تمهيد

يتعلق الأمن الغذائي كمفهوم بقدرة الدولة الجزائرية على توفير إحتياجات الغذاء للمواطنين من المصادر الداخلية أو الخارجية، فالجزائر كدولة نامية لا تزال تعتبر منطقة عجز غذائي تعتمد على الإستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية وبالرغم من المحاولات التصحيحية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي إلا أنها لا تزال في تبعية للخارج في مجال توفير الغذاء للمواطنين وتفاديا لذلك يجب وضع آليات أكثر صرامة للنهوض بالقطاع للتصدي لقضية الأمن الغذائي، والسعي لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

وقد تطرقنا في هذا الفصل الى المباحث الموالية:

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر وتحرير التجارة العالمية.

المبحث الثالث: التطورات الإقتصادية العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي أولوية ضمن إستراتيجيات عمل الدولة الجزائرية بإعتبار الغذاء العنصر الأساسي لحياة الانسان، وهو ما إستدعى تكثيف الجهود من أجل وضع إستراتيجيات فعالة لتعزيز الأمن الغذائي والوصول إلى الإكتفاء الذاتي حتى لو كان نسبي.

المطلب الأول: الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر

يعتبر الإنتاج النباتي والحيواني من مؤشرات قياس الأمن الغذائي نظرا لمكانته الهامة من حيث الإستهلاك، فبدون الغذاء لا يستطيع الإنسان أن يعيش.

للجزائر مساحة زراعية كلية تقدر بحوالي 44 مليون هكتار، في حين ان المساحة المستخدمة للزراعة حوالي 80% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا ما يوضح لنا رغبة الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث ان المساحة الصالحة للزراعة بلغت 537.8 مليون هكتار سنة 2017[1].

- الإنتاج النباتي في الجزائر

الإنتاج النباتي واسع النطاق لكننا نخص في دراستنا الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه نظرا لأهميتها من حيث الاستهلاك وزراعتها.

- إنتاج الحبوب في الجزائر

تغطي المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الجزائر نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، حيث يخصص لها سنويا ما يقارب 6.75 مليون هكتار من مجموع الاراضي الفلاحية التي تبلغ أكثر من 8 ملايين هكتار[2].

[1] سفيان الشارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص38.

[2] بو خالفة علي، إنظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014-2015، ص149.

الجدول رقم (04-01) إنتاج الحبوب والمساحة المخصصة لذلك 2015-2018

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
المساحة (الف هكتار)	25860.08	18550.92	35120.13	34480.39
الانتاج(الف طن)	37600.95	29420.28	34780.17	60640.88

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم 2017.

نلاحظ من خلال الجدول نرى أن إنتاج الحبوب سنة 2015 بلغ أكثر من 37600 ألف طن، وفي سنة 2016 إنخفضت كمية الانتاج الى29420 الف طن مع إنخفاض المساحة المزروعة الى185550 ألف هكتا، ثم إرتفع الإنتاج سنة 2017 الى قرابة 35120 ألف طن مع تسجل إرتفاع في المساحة المزروعة أما في سنة 2018 إرتفع الإنتاج الى أكثر من 60640 ألف طن كما رتفعت المساحة المزروعة الى 34480 الف هكتار هذا الإرتفاع راجع إلى العوامل المناخية الملائمة زيادة المساحة المخصصة للزراعة الحبوب.

بلغ إنتاج الحبوب 41 مليون قنطار في الموسم الفلاحي 2021 -2022، أي بزيادة قدرها 48 في المئة مقارنة بالموسم الذي سبقه، وعرف إنتاج البقول الجافة ارتفاعاً بـ 20 في المئة، وإنتاج البطاطا التي تعد من المنتجات الغذائية الأساسية للجزائريين زيادة قدرها 30% أما الطماطم زادت بنسبة 34% [1].

إستطاعت الجزائر تحقيق إكتفاء ذاتيا في إنتاج القمح الصلب، بإنتاج مليوني طن سنويا، غير أن إنتاج القمح اللين لا يزال ضعيفا، وهي المادة المستهلكة الأكثر في الجزائر، وتشكل مادتي الخبز المصنع من القمح اللين، ومادة الفرينة المدعمة، من المواد الأكثر استهلاكا، غير أن مادة الخبز تَشهد تبذيرا كبيرا، ما يعادل 10 ملايين خبزة يوميا، أي مقدار مليون طن من القمح اللين، بخسارة مالية تتراوح 340 مليون دولار، بحسب تصريحات مصطفى زبدي رئيس منظمة حماية المستهلك، وتقدر مساحة الجزائر الزراعية حوالي9 مليون هكتار و4 ملاين من الغابات، و32 مليون هكتار من المراعي، ومليون و260 ألف مزرعة، وأكثر من مليون وألف مزارع.

ويبلغ الناتج المحلي الخام 13.5%، ونسبة نمو بـ 2%، ويوظف القطاع الفلاحي 2.6 مليون عامل، أي 20% من اليد العاملة، ويبلغ الإنتاج الزراعي 25.6 مليار دولار سنويا، ويغطي الإنتاج الوطني 73% من إحتياجات السكان.

[1] الإذاعة الجزائرية، انتاج الشعب الفلاحية الرئيسية: تسجيل زيادات معتبرة في 2022، على الموقع: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17060، بتاريخ 2023/05/03 على الساعة 08:33.

وتبلغ المساحة المخصصة للحبوب 3.3 مليون هكتار، وتصل الغلة إلى 45 إلى 50 قنطار للهكتار الواحد، منها 200 ألف هكتار في الزراعة الصحراوية وقد يصل الإنتاج إلى 100 قنطار للهكتار، وتعسى الجزائر إلى حصاد ما بين 27 إلى 30 مليون قنطار من الحبوب خلال سنة 2021-2022.[1]

إن الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في الجزائر يبدو منخفض جدا ولا يغطي الإحتياج نرى إنتاجه بنسبة 23.48% مثله مثل الحبوب الثانوية الأخرى 24.54% كما نرى أن الأرز يستورد بنسبة 100 % وهذا راجع الى أسباب مناخية وعدم تساقط الأمطار نظرا إلى أن الجزائر تعتمد على الأمطار في زراعة القمح.

- إنتاج القمح في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للقمح وأحد أكبر البلدان المستوردة له نظرا للإستهلاك الواسع له كونه المادة الغذائية الأساسية في غذاء المواطنين، وتوجد عدة أنواع تشتهر الجزائر بإنتاجها هي: القمح البليوني، قمح الهذبة، قمح محمد البشير، قمح الزنتاني، قمح بوسالم.

- إنتاج الشعير في الجزائر

المساحة المخصصة لزراعة الشعير الثانية بعد مساحة زراعة القمح وهو من الحبوب ذات الإستهلاك الواسع في الجزائر.

مما سبق نستخلص أن التذبذب الذي يحدث في إنتاج الحبوب راجع الى عدة أسباب أهمها الظروف المناخية وتساقط الأمطار بكميات قليلة واللجوء إلى إستيراد القمح بدل إنتاجه محليا لأن هذا الاخير يكلف أقل كذلك هجرة سكان الأرياف الى المدن.

- إنتاج البوقوليات:

تعتبر محاصيل البوقوليات (الفول، الحمص، العدس، الفاصوليا) من المجموعات الزراعية الغذائية التي تساهم بكميات كبيرة، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الانسان في تغذيته اليومية، ولهذا فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الاهمية[2].

---

[1] جزائرULTRA، واقع الامن الغذائي في الجزائر... بين الزراعة التجارية والاستراتيجية، على الموقع https://ultraalgeria.ultrasawt.com بتاريخ 2022/05/03 على الساعة 13:22.

[2] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والبتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص141.

الجدول رقم (04-02) إنتاج البوقوليات والمساحة المخصصة لذلك 2015-2018

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
المساحة (الف هكتار)	30.05	32.39	32.45	32.64
الانتاج(الف طن)	249.53	273.12	288.62	308.68

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم 2017.

من الجدول نلاحظ تطور في إنتاج البقوليات وكذا المساحة المزروعة ففي سنة2015 تجاوز الإنتاج 249 ألف طن إرتفع سنة 2016 إلى 273الف طن إلى أن وصل إلى 308 سنة 2018، وهذا راجع إلى الدعم الذي تقدمه الدولة للنهوض بهذا النوع من المنتجات.

- **الخضر والفواكه**

الفواكه والخضر من المحاصيل ذات الإستهلاك الواسع في الجزائر [1]

الجدول (04-03) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحصول للخضار في الجزائر

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
المساحة(الف هكتار)	291.12	295.85	295.73	299.30
الانتاج(الف طن)	6910.24	6524.93	6447.64	5984.54

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2017.

من الجدول يتبين لنا أن المساحة المخصصة لزراعة الخضر في تصاعد مستمر ففي سنة2015 كانت المساحة حوالي291 ألف هكتار وبحلول سنة 2016 أصبحت 295 ألف هكتار وبقيت في تصاعد حتى 2018 فقد قدرت المساحة المزروعة بالخضر بحوالي 299 الف هكتار فالمساحة المزروعة أدت إلى إرتفاع الإنتاج، حيث كان الانتاج في سنة 2015-2016-2017 حوالي 6910 و6524 و6447 ألف طن على التوالي حتى سنة 2018 كان الإنتاج حوالي 5984 ألف هكتا، ويعود هذا الارتفاع إلى التحفيزات المقدمة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع.

الجدول رقم (04-04) تطور المساحة والإنتاج للفواكه في الجزائر2015-2018

[1] من اعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم، 2017.

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
المساحة(الف هكتار)	326.05	516.79	588.67	569.24
الانتاج(الف طن)	4323.11	6447.64	6464.24	6703.94

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية، مجلد رقم 33، الخرطوم 2017 .

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع المساحة المخصصة لزراعة الفواكه في سنة 2015 كانت المساحة 326الف هكتار وإرتفت سنة 2016 الى أكثر من 516 ألف هكتار وواصل الارتفاع الى غاية 2018 كما عرف الإنتاج إرتفاعا كبيرا من أكثر 569 ألف طن هذا راجع الى الظروف المناخية وإهتمام الدولة ودعم الفلاحين.

2- الإنتاج الحيواني في الجزائر

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية والأمن الغذائي من حيث توفير العناصر الضرورية للإنسان، كما ان زيادة انتاجه تقل من عملية الإستيراد وتوفير النقد الأجنبي[1]، تشمل الثروة الحيوانية في الجزائر بصفة عامة كل من المواشي والدجاج والأسماك.

إرتفع إجمالي عدد رؤس المواشي في الجزائر إلى ما يقارب 32 مليون رأس طبقا لإحصاءات وزارة الفلاحة الجزائرية، كما إرتفع إجمالي عدد رؤوس الماعز في الجزائر إلى 5.3 مليون رأس وكشفت المديرة الفرعية لتنظيم وتطوير الفروع الفلاحية بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإحصاءات المقدمة بخوص تطور رؤوس الماشية بين سنتي 2011 و2021 لوحظ زيادة في رؤوس الاغنام من 24 مليون راس الى 31.5 مليون والماعز من 4 مليون رأس إلى ازيد من 5.3 مليون في 2021 والبقر 1.7 مليون رأس[2].

[1] بولال مروان، بورابة نسيمة ، القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2020/2019، ص23.

[2] الجزائرية للاخبار، إجمالي عدد رؤوس المواشي والماعز في الجزائر، على الموقع https ://dzayerinfo.com بتاريخ 2023/5/3 على الساعة 08:45.

الجدول رقم (04-05) الإنتاج الحيواني في الجزائر 2015-2018

الانتاج الحيواني الف طن	اللحوم الخمراء	لحوم الدواجن	الحليب	البيض	الاسماك
2015	256.80	512.20	3895.00	355.00	139.83
2016	537.65	302.76	3719.00	388.00	157.31
2017	516.53	297.64	3589.59	390.00	148.84
2018	502.79	294.66	3064.92	314.00	142.04

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية ، مجلد رقم 34، الخرطوم 2017 .

نلاحظ من الجدول أن الإنتاج الحيواني في تذبذب في سنة 2015 كان انتاج اللحوم الحمراء 256 الفطن وإرتفع سنة 2016 إلى 537 ثم إنخفض سنتي 2017 و2018 طن كما الحال في اللحوم البيضاء.

الجزائر هي الخامسة عربيا من حيث تحقيق الأمن الغذائي سنة 2022، وتساهم الفلاحة بنسبة 38% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

المطلب الثاني: دور الانتاج الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

- تحسين مستويات التغذية والمعيشة وتحسين ظروف سكان الريف[2].

- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء، إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك الارتفاع مستوى الإستهلاك نتيجة لإرتفاع الدخول من جهة ولمواجهة الزيادة في نمو السكاني الطبيعي من جهة أخرى ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية إحتياجات السكان.

- تقليص أو سد الفجوة الغذائية، يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان المستوى الإنتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة والعكس صحيح.

[1] النهارONLINE، الجزائر الخامسة عربيا في مؤشر الامن الغذائي سنة 2022، على الموقع https://www.ennaharonline.com بتاريخ 2023/05/07 على الساعة 11:21.

[2] بلقاضي بلقاسم دويدي خديجة هاجر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد6، العدد1 ، جوان 2021، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر، ص513.

– مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال، نظرا إلى أن الزراعة هي النشاط الإقتصادي الأساسي لتوفير الغذاء في الدول النامية فإنها تؤدي دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى[1].

– زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي.

– المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الإنتاجية الزراعية للنهوض بالإقتصاد المحلي.

– وترشيد إستخدام المياه والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

– إستخدام الموارد المحلية كمدخلات في العملية الإنتاجية من أجل دعم الصناعة الوطنية والنهوض بالإقتصاد الوطني[2].

المطلب الثالث: معوقات الأمن الغذائي في الجزائر

هناك مجموعة من مشاكل التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر نذكر منها:

– ضعف إستخدام التقنيات الحديثة في المجال الزراعي.

– تغيير المناخ وما نتج عنه من تغيير أصول النظام الغذائي ونظم الإستهلاك.

– فشل السياسات الاقتصادية التي تتميز بالتحيز الفاضح ضد القطاع الفلاحي.

– عدم الإستقرار السياسي الذي يؤثر بدرجة كبيرة على مخططات التنمية الزراعية[3].

– قلة الإهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي.

– غياب سياسة صارمة تمنع قطع الأشجار وإزالة المزروع تتردي إنتاجية العديد من السلالات النباتية والحيوانية تحت الظروف البيئية السائدة[4].

---

[1] غربي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص84–88

[2] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة، العدد31، 2015، ص 214–215.

[3] حسين الربيعي، واقع الامن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والأليات القانونية المستحدثة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد36، العدد03، الجزائر، ص267.

[4] بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي –حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014–2015 ص141.

– مشاكل تتعلق نوعية الموارد الارضية: فقد الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم إكتمال الصرف المغطى، مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية في صورة مصارف، ونفس الشيء بالنسبة لقنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة طبعا.

– التمويل الزراعي: لعل من أبرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي في الجزائر تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة البينية[1].

– ندرة الموارد المائية التي تستعملها الجزائر للزراعة.

المبحث الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر وتحرير التجارة العالمية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لتحرير تجارتها العالمية، وذلك وعيا منها بأهمية هذا االتحرير لذلك باشرت الجزائر بإصلاحات من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: المبادلات الزراعية الجزائرية وتحرير التجارة العالمية

الجزائر تعتمد في توفير الغذاء على الإستيراد من الخارج وإنتاج كمية قليلة في الداخل لا تكفي لسد متطلبات المواطنين لذلك فالجزائر منفتحة على العالم الخارجي بنسبة تعتبر كبيرة.

[1] غربي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص254–290.

الجدول رقم (04-06) الواردات والصادرات الزراعية والغذائية للجزائر 2016-2018

	2016	2017	2018
الواردات الكلية	46059.2	47089.5	46333.1
الواردات الزراعية	10309.1	10332.2	10306.0
الواردات الغذائية	7603.0	7212.1	7385.9
الواردات الحبوب	2789.05	2753.1	2860.37
نسبة الواردات الحبوب /واردات الغذائية	%36.68	38.17%	%78.72
الصادرات الكلية	30027.62	35191.11	-
الصادرات الزراعية	867.25	756.84	-
الصادرات الغذائية	349.08	238.27	-
صادرات الحبوب	1.76	0.73	-
نسبة الصادرات الحبوب/ الواردات الغذائية	%0.063	%0.026	-

المصدر: أسماء سلامي تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكساتها على الامن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر،2021-2022 ، ص49.

وفقا لقاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة fao، إستوردت الجزائر من الحبوب عام 2019 نحو 11.4 مليون طن هذا ما جعل فاتورة الإستيراد ثقيلة حيث بلغت 2.53 مليار دولار، هذا ما أدى أن تعاني الجزائر من فجوة غذائية كبيرة في الإمدادات الغذائية من شعبة الحبوب، وتشكل خطر حقيقي على الأمن الغذائي وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب الاستراتيجي.[1]

[1] أسماء سلامي، مرجع سبق ذكره، ص49 .

الشكل رقم (04-01) تطور الأمن الغذائي للجزائر خلال الفترة(2012-2021)

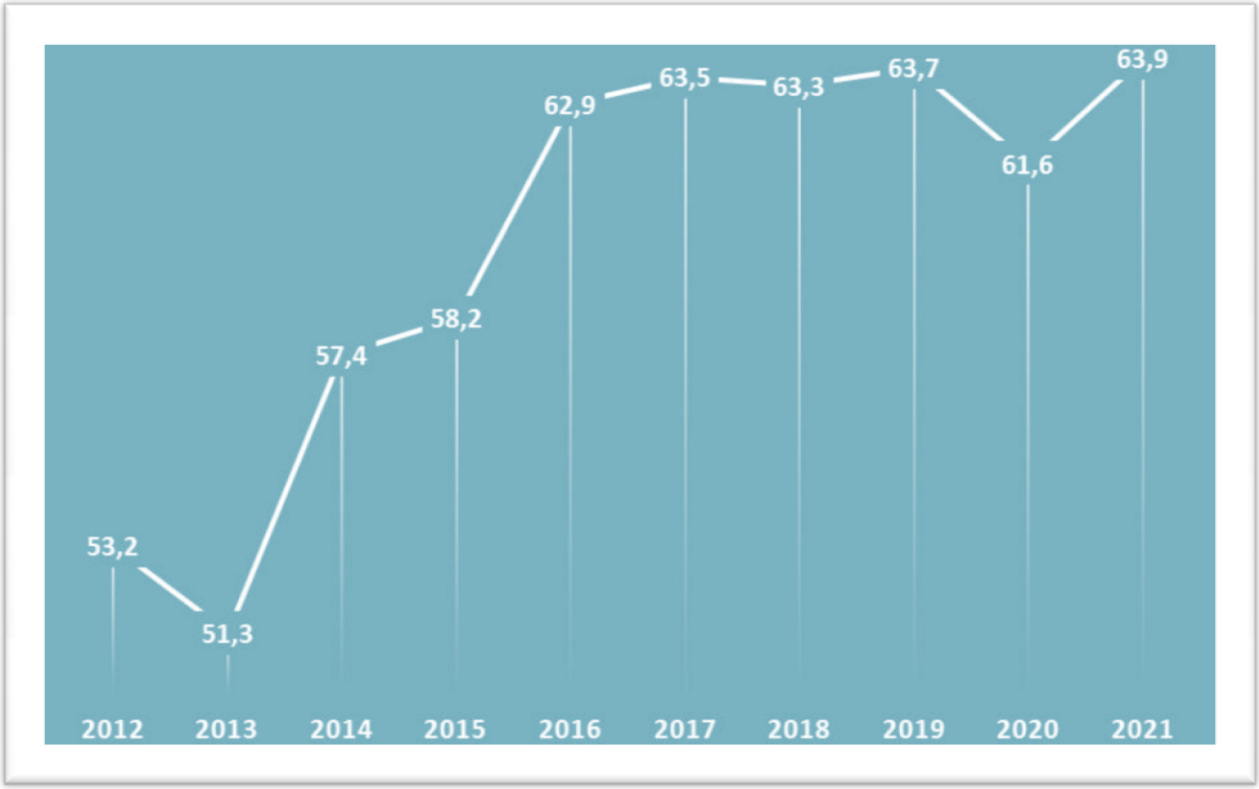

المصدر: أسماء سلامي، تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكساتها على الأمن الغذائي في الجزائر، في العلوم إقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2021-2022، ص64.

نلاحظ من خلال الشكل أن أدنى قيمة مسجلة كانت 51.3 سنة 2013 وأعلى قيمة بلغت 63.9 سنة 2021 بمتوسط بلغ 59.9 نقطة لكن رغم ذلك يبقى مستوى الامن الغذائي في الجزائر خاصة في شعبة الحبوب تابع للتغير المناخي .

بلغت واردات الغذائية للجزائر سنة 2019 قرابة 7.32 مليار دولار[1].

[1] وكالة الانباء الجزائرية، تقليص واردات المواد الغذائية ب 2مليار دولار أفاق 2024على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie بتاريخ 2023/05/07 على الساعة 12:22.

الجدول رقم (04-07) زيادة الصادرات من المواد الغذائية الجزائرية لأربعة أشهر الأولى لسنة 2021

الصادرات	مليون دولار	النسبة
السكر	120	زيادة ب 44.57%
التمور	46.29	زيادة ب 25.66%
مواد غذائية اخرى	205	زيادة ب 38.52%

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد 36، العدد03، 2022

نلاحظ من الجدول زيادة نسبة صادرات الجزائر حيث نرى التمور زادت بنسبة 25.66% والمواد الغذائية زادت بنسبة قدرها 38.52% وهذا يدل على بذل مجهود للتصدير خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري

تعتبر المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي مهمة للإطلاع على وضعية الأمن الغذائي لأي بلد والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحسين هذه المؤشرات .

الجدول رقم (04-08) مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر في الفترة 2010_2019

السنة	(2008-2010=-112.20)
2010	112.20
2011	108.60
2012	102.90
2013	102.80
2014	100.30
2015	97.00
2016	98.00
2017	89.80
2018	84.50
2019	76.50

المصدر:من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي2020

من خلال الجدول يتبين لنا أن مؤشر إنتاج الغذاء في الجزائر في تراجع مستمر حيث كان سنة 2010 حوالي 112 الى أن وصل 76.50 سنة 2019 وهذا راجع إلى أسباب عديدة منها التغير المناخي وزيادة الواردات الغذائية وعدم قدرة اقطاع الزراعي على تلبية غذاء السكان[1].

[1] من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2020.

الجدول رقم (04-09) تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة (2002-2017)

السنوات	نسبة مؤشر الانفتاح التجاري%	نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي%	نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي%
2010	60.50	25.11	35.39
2011	60.36	23.62	36.74
2012	58.47	24.10	34.38
2013	57.21	26.23	30.98
2014	56.81	27.40	29.41
2015	52.07	31.17	20.90
2016	47.54	29.38	18.16
2017	50.74	21.97	28.76

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي 2019

من خلال الجدول يتضح أن نسبة الانفتاح الجاري تزداد بزيادة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة الجزائرية من الخارج عن زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كما نلاحظ أن نسبة الصادرات متفاوتة بنسب متقاربة وهذا بسبب أن إقتصاد الدولة ريعي يعتمد على تصدير المحروقات أما من جانب الواردات فنرى انها في تنازل مستمر بلغت ذروتها سنة 2011 بنسبة36.74% هذا راجع إلى تقليل الواردات وإحلالها بالصادرات خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (04-10) مؤشر الامن الغذائي للجزائر (2013-2014)[1]

المتغيرات/السنوات	قيمة المؤشر(%)	التغير في قيمة المؤشر(2013-2014)
مؤشر الامن الغذائي	47.5	+1.6
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	46.6	+4.2
توافر الغذاء	48.3	-0.3
جودة وسلامة الغذاء	47.77	+0.5

Source the economist intelligenc UunitFood security in focus Middle East & North Africa 1the Economist Intelligence Unit Limited Sponsored by DU PONT 2014 p14 .,2014

[1] **Source** the economist intelligenc UunitFood security in focus Middle East & North Africa 2014 1the Economist Intelligence Unit Limited Sponsored by DU PONT 2014 p14.

من الجدول يتضح أن قيمة مؤشر الامن الغذائي في الجزائر بلغ 47.5 % بتحسن عن سنة 2013 ب 1.6+ نقطة، أما بالنسبة للمؤشرات الرئيسية للامن الغذائي فقد زادت بنسب متفاوتة إلا مؤشر توافر الغذاء فقد انخفض ب 0.3- نقطة مقارنة بالسنة الماضية.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة من التحرير التجاري على الأمن الغذائي

في إطار مساعي الدولة الجزائرية لتحرير تجارتها فهي تتطلع لتحقيق أكبر قدر ممكن من الاثار الايجابية على حساب الاثار السلبية في القطاع الزراعي.

1- الآثار الايجابية المتوقعة من تحرير التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر

- لعل من أهم النتائج الإيجابية المنتظرة من الإتفاق المتعلق بتخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية الجزائرية مساهمته في رفع كفاءتها التنافسية أمام المنتجات الفلاحية للدول الأخرى في الاسواق العالمية[1]. وقد حدد الحد الأدنى من الدعم بنسبة 10% وإذا تم مقارنته مع الجزائر سنجد أنها تطبق نسبة 4.5% وهو ما سيمنح الجزائر فرصة لإنعاش هذا المجال.

- تستطيع الجزائر الإستفادة من "متوسط اجراءات المساندة"، وهو عبارة عن نظام حسابي مركب إعتمدته المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بتجميع كافة صور الدعم الداخلي[2].

سيكون لتطبيق مبدأ عدم الاغراق الأثر الايجابي البالغ في إنعاش الإنتاج الزراعي المحلي على المدى البعيد .

- في حال إنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة الإستفادة من إعفاء مؤقت للمعايير الصحية التي تفرضها الدول المتقدمة على التجارة.

- تخفيض الرسوم الجمركية تمكن الصادرات الزراعية من النفاذ للأسواق الدولية.

- إن إتفاقية الإستثمارات وإتفاقية حقوق الملكية الفكرية، وما تضمنته من إلغاء لكثير من القيود على الإستثمارات الأجنبية، وما ستحملانه من نقل للتكنولوجيا إلى المجال الزراعي سيؤدي إلى تشجيع تدفق هذه الإستثمارات الى الدول النامية[3].

---

[1] يوسف مسعداوي، درسات في التجارة الدولية ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة الاولى، 2010، ص133.

[2] برياح مريامة، مرجع سبق ذكره، ص192.

[3] ناصر دادي عدون، وأخرون الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الاولى، 2003، ص162.

– التأمين الغذائي بزيادة الإنتاج الزراعي وتخفيض التبعية للواردات في حالة الزيادة في الأسعار ذات العلاقة العرض الداخلي[1].

2– الآثار السلبية المتوقعة من تحرير التجارة العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر

يمكن تلخيصها كما يلي:

– زيادة إستيراد المواد الغذائية بسبب حرية التجارية الخارجية في مجال المنتجات الزراعية، والتخفيض والإعانات مما يؤدي إلى إرتفاع السعر الفعلي.

– زيادة التبعية للمنتجات الزراعية الغذائية بسبب النتائج السلبية للإصلاحات الخاصة بهذا القطاع[2].

– لن تخضع المنتجات الزراعية الى أي نوع من الحماية ما عدى الرسوم الجمركية والتي لابد أن تخفض الى 24 % كحد أقصى خلال 10 سنوات، وهذا لايسمح للجزائر بضمان حماية كافية للمنتجات الزرعية من المنافسة الأجنبية .

الجدول رقم(04–11) نسب تغير أسعار المنتجات الزراعية

المنتوج	النسبة
القمح	من3%الى6%
اللحوم	من5% الى 13%
الزيوت	من 7% الى% 11

– **المصدر**: ليندة هماز، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة في القانون، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014_2015، ص66.

[1] شيخي حفيضة، مرجع سبق ذكره، ص66 .

[2] ليندة هماز، مرجع سبق ذكره، ص 66

الجدول رقم (04-12) تقديرات الإرتفاع لبعض السلع الغذائية[1]

السلعة	نسبة إرتفاع لبعض السلع الغذائية
- الحبوب	- 9%
- السكر	- 47%
- الخضر	- 12%
- الفاكهة	- 12%
- الألبان	- 41%

المصدر: صالح صالحي، عن عبد الواحد العفوري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص55

نلاحظ من خلال الجدولين أعلاه أن أسعار المنتجات الغذائية في تزايد مستمر، حيث يتبين زيادة بنسبة 9% في الحبوب والخضر والفواكه هي أيضا في إرتفاع وهذا راجع الى التغير المناخي أما السكر والألبان قاربة الزيادة الى 50% والزيوت ما بين 5% و13%.

المبحث الثالث: التطورات العالمية وأثرها على الأمن الغذائي في الجزائر

أثرت التطورات العالمية على الأمن الغذائي في الجزائر فقد يقتضي على الجزائر في الوضع الحالي، التوجه نحو تنفيذ سياسات لأزمة تحسين مستوى الإستهلاك الفردي للمواطن من الناحية الكمية والنوعية وإحداث آليات للدعم والمواكبة في المجالات ذات الإرتباط بالأمن الغذائي.

المطلب الأول: آثار فيروس كورونا على الأمن الغذائي في الجزائر

تسبب وباء فيروس كورونا المستجد في العديد من الخسائر المادية والبشرية على الصعيد العالمي ونخص بالذكر هنا الجزائر، حيث ألق بظلاله على كافة جوانب الحياة البشرية وأصابها بالشلل والإنهيار خاصة بعد توقف حركة المؤسسات وآلالات الإنتاج، وأصبح العالم بأسره عرضة لإختلال قواعد أنظمته الإقتصادية والإجتماعية.

[1] صالح صالحي، عن عبد الواحد العفوري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001، ص55

- آثار فيروس كورونا المستجد على الإمدادات الغذائية:

لقد أثر فيروس كورونا المستجد بشكل كبير على الأمن الغذائي والإقتصاد وسبل العيش في مختلف بلدان العالم، المتقدمة منها والنامية أيضا، كما أدى إلى تعطيل سلاسل التصدير والإستيراد، إضافة إلى القيود المفروضة على وإغلاق الأسواق، مما تسبب في تعطيل تدفق المواد الغذائية وضروريات الحياة، حيث أدى ذلك إلى إنخفاض القدرة على الوصول إلى الغذاء نظرا لإنخفاض النشاط الإقتصادي الذي قلل من القدرة الشرائية للأسر[1].

وقد تأثر الأمن الغذائي في الجزائر منذ سنة 2020 بشكل سلبي نتيجة تبعات أزمة كوفيد19 أين إنخفض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي ب 6.8 % خلال سنة 2020 حين كانت تبعات الأزمة في ذروتها أين إنخفضت حصة الفرد من السلع والخدمات الأساسية، وقد إرتفعت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج سنة2021 لتنخفض مجددا سنة2022 بعد الإنخفاض في القدرة الشرائية متأثرة بعدة عوامل أهمها سوق الغذاء ومن المتوقع الانخفاض سنة 2023 أكثر بنسبة 0.6 في ظل الظروف السائدة والتي هددت الأمن الغذائي وساهمت في تردي وضع سوء التغذية[2].

- زيادة تكاليف النقل البحري للحاويات

فمن مفرزات الإغلاق الإقتصادي كانت تنتظر السفن في المستودعات فترة زمنية أكبر قبل الدخول إلى الموانئ وتفريغ البضائع مما يزيد من زمن الشحن، وبالتالي التكاليف التي تمرر في شكل زيادات في تكاليف السلع الغذائية للعملاء[3].

كما أن أكبر تحدي للأمن الغذائي فيخص إمكانية التوافر الغذاء للفئات التي تعمل في القطاع غير الرسمي بالدخل اليومي والتي تضررت جراء الأ[4]زمة مما أدى الى ضعف قدراتها الشرائية أكثر فهذه الفئة أو الفئات فقيرة بالأساس والأزمة زادت من صعوبة الحصول على قوتهم اليومي.

---

[1] باية سي يوسف، محددات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل إنتشار فيروس كرونا المستجد، مجلة إدارة الاعمال والدرسات الإقتصادية مجلد 07، عدد 01 الجزائر، 2021، ص533

[2] خشمان الخنساء، مشاش نادية، الأمن الغذائي في ظل الأزمات، مجلة جديد الإقتصاد ، المجلد 17، العدد01، الجزائر، 2022، ص525

[3] خشمان الخنساء، مرجع سبق ذكره، ص 515.

[4]طلبة عبد العزيز، تدعيات جائحة فيروس كرونا على الدول العربية –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص سياسات عامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021–2020، ص43.

حسب تقرير برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة صنف الجزائر الأولى إفريقيا من حيث الأمن الغذائي، نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية عن2.5 %من نسبة السكان في نهاية 2020، ويرجع السبب إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

المطلب الثاني: دور الشركاء التجاريين في إنتقال أزمة الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في الجزائر

تساهم الحرب الروسية الأوكرانية المندلعة يوم 24 فبراير 2022 ميلا في إرتفاع أسعار المواد الأولية الزراعية، منذ بداية الحرب إرتفع سعر القمح الطري بنسبة 50% ليبلغ 450 دولار للطن (فوب)، وإرتفعت الأسعار العالمية للزيوت النباتية بنسبة 23%، والسكر بنسبة 7% واللحوم بنسبة 5%.

أسعار القمح تظل مع ذلك مرتفعة لأنها تظل متأثرة بقوة بتطور النزاع في أوكرانيا، ويتجلى عدم إستقرار هذه السوق في عودة صعود الأسعار في متم سبتمبر ومطلع أكتوبر حيث تناهز 350 دولار للطن.

جرى في الموسم التجاري الأخير 2021-2022 تفريغ 10.6 مليون طن من الحبوب في الموانئ الجزائرية، القمح الطري مصدره فرنسا (24% من الكميات) والمانيا (23%من الكميات) واوكرانيا (8%) وروسيا (7%) ورومانيا(6%) وبلدان أخرى (9%)[1].

[1] شبكة سيادة، أثر الحرب الروسية-الاوكرانية على الجزائر: نحو نظام غذائي أكثر استدامة ومقاومة، على الموقع https//www.siyada.org/siyada-board، بتاريخ 2023/05/05، على الساعة 23:12.

الشكل رقم (04-02) النسبة من واردات القمح

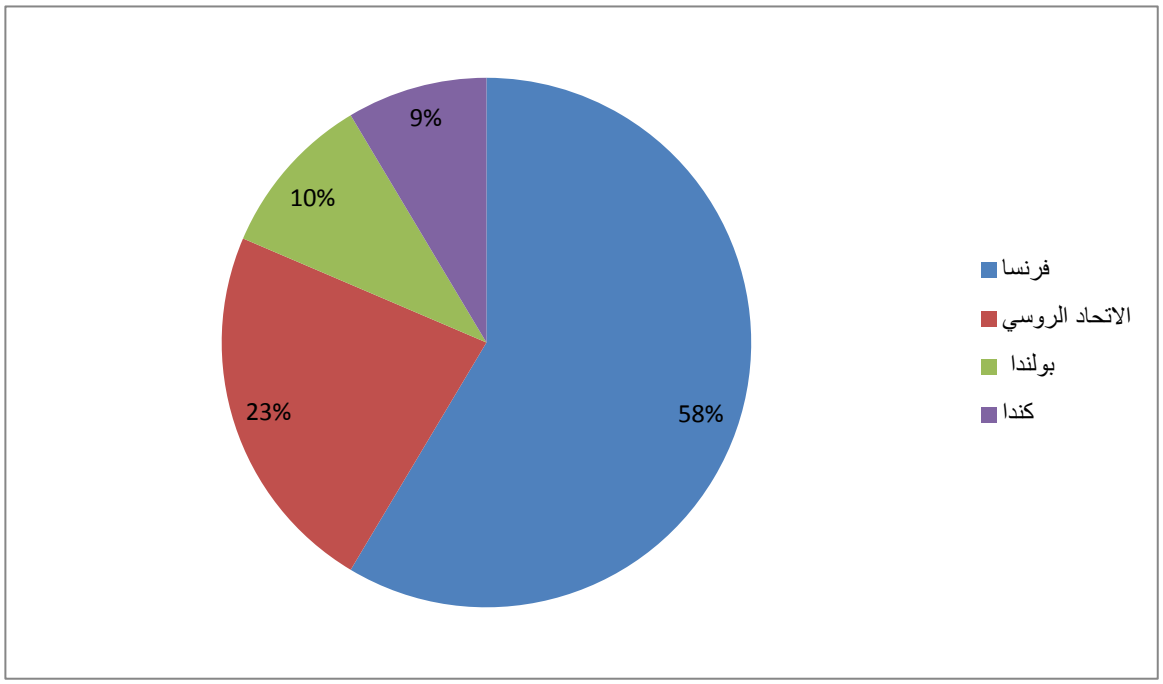

المصدر: مجلة جديد الإقتصاد، مجلد رقم (17)،عدد رقم(18)، ديسمبر202 ص 520.

من خلال الشكل أعلاه فإن الإقتصاد الجزائري يستورد القمح من الشركاء في الإتحاد الأوروبي وذلك ما يجعل علاقتها مع الإتحاد الأوربي التجارية القناة المباشرة لإنتقال أزمة الغذاء المتعلقة بتبعات الحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الثالث: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

هناك جملة من الآليات والتدابير الواجب إتخاذها لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر:

- زيادة الانتاج الزراعي حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الإستهلاك من المواد الغذائية.
- التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والامن الغذائي.
- إقامة مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة مثل الاسواق والطرق الزراعية والسدود والأبار والمخازن.[1]
- النهوض بالصناعات الغذائية: لا شك أن النهوض بالصناعات الغذائية له أثر مضاعف على العديد من القطاعات في مقدمتها القطاع الفلاحي[2]، وهو ما يحقق الأمن الغذائي الحقيقي.

[1] فرج الله عائدة وبلعقون مسعودة، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] توفيق بن شيخ، المرتكزات الاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الثالث، العدد 11، المانيا، ابريل 2021، ص 29.

– تنويع جهات ومصادر الإستيراد والتصدير والإبتعاد عن الإعتماد لجهة مصدر واحد.

– سد النقص من السلع الغذائية الأساسية وهو أول إجراء استعجالي ينبغي القيام به من طرف كافة الدول بما في ذلك الجزائر لتفادي أي انعكاس سلبي على الأمن الغذائي، هو تحديد مخزون الإحتياط المتوفر لديها مع تقدير منتوج السنة الجارية، وفي حالة عدم كفايته لتغطية المدة المطلوبة، يجب سد النقص عن طريق الإستيراد من الخارج هذه هي الخطوة الاولى أما الخطوة الثانية هي عدم توافر الأغذية بالرغم من وجود أموال تكفي لشرائها وهو ما يصطلح عليه بمخاطر الإمدادات، إلا أن الحكمة تقتضي تجنب مخاطر الاستيراد في الأزمات عبر تحقيق الإكتفاء الذاتي بالنسبة للدول التي تتوفر على الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية لإرتباطه بالأمن القومي بغية تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

– تكوين الإحتياط من السلع الغذائية الأساسية حيث يعد التخزين من العناصر الأساسية في إستراتيجية الأمن الغذائي، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية[1].

– زيادة الاستثمار الفلاحي: الإستثمار الفلاحي يعتبر الاداة الدافعة للتنمية الفلاحية وتشكل زيادة الاستثمار الفلاحي ورفع كفاءته احدى الاسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائي.[2]

– تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي: أن الإهتمام بتنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي هو أمر محوري إستراتيجي إن لم نقل مصيري في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المستقل في الجزائر على المدى المتوسط و البعيد.

وتنمية الموارد البشرية في المجال الزراعي تكون باتباع ثلاثة محاور أساسية:

- الإهتمام بالتكوين الزراعي التقني القاعدي.
- نشر الثقافة الزراعية.
- صقل القدرات الفردية وتطويرها[3].

[1] باية سي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص534–535.

[2] غربي فوزية، مرجع سبق ذكره، ص302.

[3] مروة مزوزة، الامن الغذائي في الجزائر(2008–2007)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019–2020، ص69.

- إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي 2019-2022

ترأس السيد رئيس الجمهورية يوم 30جانفي2022 إجتماعا لمجلس الوزراء أعطى من خلاله التعليمات الآتية في مجال تحقيق ودعم الأمن الغذائي قائلا: أن الإنتاج الفلاحي يعتبر قضية مصيرية للأمة ومسألة كرامة وطنية، ولدينا كل الإمكانات لرفع التحدي وعليه أمر السيد الرئيس ب: مضاعفة إنتاج الحبوب بإعادة توجيه الجهود في القطاع الفلاحي خاصة في الجنوب، تشجيع المهنيين على العمل بالطرق الحديثة، تعزيز وسائل المراقبة الجوية من أجل تقييم دقيق للقدرات الفلاحية تعزيز إنتاج اللحوم الحمراء بما يتماشى وحجم الدعم الذي تقدمه الدولة، تشجيع البحث العلمي [1] .

الجدول رقم(04-13): المسارات المستقبلية المقترحة لمواجهة أزمة الغذاء في الجزائر في ظل الحرب الروسية الاوكرانية[2]

المقترح	التحديات
في ظل تشجيع الإستثمار الأجنبي والشراكة ضمن التكتلات	إنتهاء الحرب الروسية الأوكرانية والإندماج في سلاسل التوريد العالمية من خلال مشروع طريق الحرير (الصين)
في ظل إستمرار طفرة أسعار النفط والغاز	تشجيع الإستثمار المحلي وإستغلال الفوائض المالية في توسيع مشاريع الصناعة الغذائية
في ظل سيناريو الإكتفاء الذاتي	تحقيق الإكتفاء الذاتي من خلال الإمكانيات الزراعية المتاحة والتوجه نحو التصدير في ظل إعداد بنية تحتية مناسبة.

المصدر: الأمن الغذائي في ظل الأزمات، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد17، العدد01، الجزائر،2022 ، ص525.

[1] حسين الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص267

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نرى أن على الجزائر الإهتمام أكثر بتحسين القطاع الزراعي لأنها تعتمد بكثرة على إستيراد الغذاء من الخارج لتلبية حاجات سكانها وهذا قد يعرضها إلى مخاطر عديدة حيث أصبح الغذاء سلاحا إستراتيجيا يستخدم للضغط على الدول المستوردة، فالتحولات الإقتصادية التي شهدها العالم فرضت على الإقتصاد الجزائري تحديات جمة لمواجهة تلك المستجدات والتأقلم معها ومما لا شك فيه أن الأزمة الإقتصادية الاخيرة كان لها تدعيات على الوضع الغذائي الوطني.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول مسألة الأمن الاغذائي في ظل تحرير التجارة العالمية خلصنا ان الأمن الغذائي يعد قضية جوهرية وإستراتيجية في الأمن القومي للدول، لذلك تسعى كل دول العالم لبذل كل ما في وسعها للوصول الى هذا الهدف.

كما أن تحرير التجارة العالمية زاد من حدة تحقيق هذا الهدف بسبب تزايد وإشتداد المنافسة بين الدول في المنتجات الزراعية.

وما صعب هذا الأمر هو الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بفيروس كرونا حيث أدت إلى غلق الحدود الجمركية بين الدول ما نتج عنه من نقص للمبادلات الزراعية وبالتالي إرتفاع أسعارها، وكذا تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على سلاسل الإمدادات الغذائية في العالم بإعتبار مكانتهما عالميا في إنتاج وتصدير الحبوب كما أن للمناخ تأثير على الزراعة وتظهر هذه التأثيرات بشكل متفاوت في جميع أنحاء العالم.

وعليه يمكن وضع الإستنتجات الأتية:

- يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى اليها دول العالم في ظل التغيرات والتطورات العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة.
- يعد قطاع التجارة العالمية من اهم الركائز التي يبنى عليها اقتصاد الدول.
- لقد كان و مزال تحرير التجارة العالمية مرهونا بإرادة الدول المتقدمة حسب ما تراه ملائم لظروفها ومصالحها التجارية فقد بقي تأسيس المنظمة العالمية للتجارة مرتبطا بموافقة الولايات المتحدة الامريكية عليه ما يقرب الخمسين سنة ولكن عندما تغيرت الظروف الاقتصادية والتجارية العالمية اصبح قيام منظمة عالمية تقود مسيرة تحرير التجارة الدولية أمرا ضروريا تمليه المصالح التجارية للدول المتقدمة.
- الجزائر الخامسة عربيا حيث تحقيق الامن الغذائي سنة 2022، وتساهم الفلاحة بنسبة 38 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.
- ساهمت الإصلاحات الزراعية التي قامت بها الجزائر في زيادة إنتاج بعض المحاصيل .
- رغم الإستراتيجيات التى تتبعها الجزائر للنهوض بالقطاع الزراعي إلا أنه مزالت هناك فجوة غذائية.

- أدت جائحة كرونا الى تراجع الأمن القومي للدول العالم إلا أنها تشكل في الوقت نفسه فرصة حقيقية للدول النامية خاصة الجزائر للإهتمام أكثر بالقطاع الزراعي لتشجيع الإنتاج المحلي بدلا من الإعتماد على المنتجات المستوردة.
- أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بالفعل على الأمن الغذائي وسلسلة الإمدادات الغذائية بشكل مباشر من خلال التاثيرات على الامدادات الغذائية والطلب عليها.

- **اقتراحات**

- تدعيم الإجراءات التنظيمية والإستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في الجزائر خاصة في مجال الحبوب وذلك من أجل التقليل من حدة التبعية للخارج.
- الإهتمام بالبحث والتطوير العلمي في المجال الزراعي.
- وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والإستيراد والتصدير والدعم.
- إدخال اليد العاملة المؤهلة الشابة في المجال الزراعي، وإعطاء الفرصة للشباب الجامعي في المجال الزراعي للإبتكار مع توفير كل السبل لذلك، لإحداث التغيير النوعي والكمي
- تطوير نظام الري من نظم ري تقليدية إلى نظم ربي حديثة.
- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة وزيادة نصيب الحبوب منها.
- تحسين مناخ الإستثمار الزراعي مما يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية.
- العمل على الحد من النزوح الريفي من خلال تحسين مستوى العيش في الريف .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. الكتب

1- أحمد عبد الرحمان احمد، مدخل إلى إدارة الاعمال الدولية، دار المريخ، الرياض ،2001.

2- أشرف احمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة رؤية، مصر 2006.

3- السيد أحمد عبد الخالق، التجارة الالكترونية والعولمة، حقوق الطبع والنشر للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.

4- إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية، بيروت، مارس 1995.

5- إبراهيم مصطفى وأخرون، إقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، مصر، 2007.

6- بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2003.

7- جاسم محمد، التجارة الدولية ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، 2009 .

8- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية مركز الكتاب الاكاديمي، عمان 2006.

9- حسام علي داود و اخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2002.

10- رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

11- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، دار الرضا للنشر، سوريا، الجزء الأول، 2000.

12- سامي السيد، الإقتصاد الجزئي والإقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2005.

13- سامى عفيفي حاتم، مبادئ إقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، 2005.

14- سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

15- سمير صارم، معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى،2000.

16- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004.

17- عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من الأوروغواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، مصر، 2005

18- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري، دار الحامد للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2004.

19- علي عباس، إدارة الاعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.

20- علي عبد الفتاح أبو شرارة، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

21- فوزي عبد الرزاق، إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، 2016.

22- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2010 .

23- كمال بكري، المواد الاقتصادية، الدار الجامعية لبنان، 1989.

24- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007

25- مجيد ملوك السامرائي، تكنولوجيا النقل العالمي وإتجاهات التجارة الدولية الحديثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

26- محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009.

27- محمد السعيد الفتيح، مبادئ الإقتصاد الزراعي، مديرية الكتب والمبوعات الجامعية، حلب، 1979.

28- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل، اللبناني، بيروت، 2010.

29- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع،2010.

30- محمد عبد العزيز، الإقتصاد الدولي, دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 2000.

31- محمد عبيدات ، التسويق الزراعي، دار النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

32- محمد عمر حماد أبو دوح، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

33- ناصر دادي عدون، وآخرون الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2003.

34- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2008

35- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2008.

36- يوسف مسعداوي، درسات في التجارة الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

II.المذكرات والأطروحات

1- أسماء سلامي تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب وإنعكساتها على الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2021-2022.

2- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لإنظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية صيدال، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007_2006

3- الطاهر طاشت، إنعكاسات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجمارك الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون أعمال، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2012-2013.

4- برياح مريامة، الأثار المنتظرة من إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران2، الجزائر، 2017-2018.

5- بو خالفة علي، إنظمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وإنعكساتها على مشكلة التغذية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014-2015.

6- بوغدة نور الهدى، دور الكفاءة الإستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي -حالة الجزائر-مذكرة ماستر، في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014-2015.

7- بولال مروان، بورابة نسيمة ، القطاع الزراعي في الجزائر وإشكالية الدعم في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2020/2019.

8- جميلة لرقام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006.

9- حنان بولطيف، دراسة نظريات التجارة الدولية الليبرالية، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ، 2011/2010.

10- حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2006.

11- حشماوي محمد، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر2013-2014.

12- خالد عبد الحميد حسانين، أثر تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2006-2007.

13- شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي"المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

14- طلبة عبد العزيز، تدعيات جائحة فيروس كرونا على الدول العربية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في السياسات العامة، ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021-2020.

15- عاتي عبد الرزاق، أثر الصناعات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي قالمة 1945، الجزائر، 2015-2016.

16- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006-2007.

17- فاطمة بكدي، إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة 2000-2012، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013.

18- فرج الله عائدة، بلعقون مسعودة، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي-حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016-2017.

19- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.

20- فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الاقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،2012 -2013.

21- قصوري مريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة –حالة الجزائر–، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة، 2010-2011.

22- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الأقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013 .

23- ليندة هماز، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014-2015.

24- مروة مزوزة، الأمن الغذائي في الجزائر (2007-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بو ضياف، لمسيلة، الجزائر، 2019-2020.

25- مكاوي نبيلة ، جامع نبيلة صباح، الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2010-2011

26- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتورا في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 2018-2019

III.المجلات

1- الأمن الغذائي في ظل الأزمات، مجلة جديد الإقتصاد، المجلد17، العدد01، الجزائر،2022.

2- العجال عدالة، سهيلة شيخاوي، نمذجة التبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد غير مذكور، جامعة الحميد بن باديس، مستغانم، 2018.

3- إتحاد المصارف العربية، تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، العدد496، 2022.

4- باية سي يوسف، محددات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل إنتشار فيروس كرونا المستجد، مجلة إدارة الأعمال والدرسات الإقتصادية مجلد 07، عدد 01 الجزائر، 2021

5- بلقاضي بلقاسم دويدي خديجة هاجر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد6، العدد1 ، جوان 2021، جامعة امحمد بوقرة، الجزائر.

6- توفيق بن شيخ، المرتكزات الاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد الثالث، العدد11، المانيا، ابريل 2021، ص 29.

7- حسين الربيعي، واقع الامن الغذائي في الجزائر في ظل الاستراتيجيات والأليات القانونية المستحدثة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد36، العدد03، الجزائر 2022.

8- خشمان الخنساء، مشاش نادية، الأمن الغذائي في ظل الأزمات، مجلة جديد الإقتصاد ، المجلد 17، العدد01، الجزائر، 2022.

9- دلال بسما، من الغات الى منظمة التجارة الدولية، مجلة الدفاع الوطني البناني، العدد37، تموز 2001، على الموقع: https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/37-d.

10- سفيان الشارف بن عطية، مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2019/2000، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17/ العدد 26 ، 2021.

11- صالح صالحي، عن عبد الواحد العفوري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2001.

12- طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة، العدد 31-2015.

13- طروب بحري، الامن الغذائي(المفاهيم والأبعاد)، مجلة المفكر، العدد السابع، 2018.

14- مجلة جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، المجلد36، العدد03، 2022.

15- مجلة جديد الإقتصاد، مجلد رقم (17)،عدد رقم(18)، ديسمبر202 ص 520.

16- نصري حداد، الطاقة والوقود الحيوي والاثر على الامن الغذائي العربي، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار و الانماء الزراعي، العدد السادس(عدد خاص)، 2008.

17- يزة يوسف، محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 38.

IV. التقارير والمنشورات

1- المركز الوطني للسياسات الزراعية، تحرير التجارة الزراعية في سورية في اطار الاتفاقيات الثنائية والاقليمية NAFTA والدوليةWTO ، ورقة العمل رقم5 ، وزارة الزراعة و الاصلاح الزراعي.

2- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سوريا، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا، 2007.

3- المنظمة العالمية للارصاد الجوية، مؤشرات وأثار تغير المناخ، 2020.

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية ، مجلد رقم 33، الخرطوم 2017.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تأثير المناخ والتقلبات المناخية، الخرطوم، 2010.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الامن الغذائي، الخرطوم، 2009.

7- بعثة الاتحاد الاوروبي في الغرب، متحدون من أجل الامن الغذائي العالمي، جوان 2022.

8- تصريح سفير السودان بالجزائر نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الامن الغذائي، يوم برلماني حول الامن الغذائي، منشورات المجلس الشعبي الوطني، 2010.

9- تقارير البنك الدولي 2010-2019

10- سارة زقيبة، الثروة الحيوانية، 2018، على الموقع : http://mawdoo3.com.

11- شرايطي نسيمة، الهندسة الوراثية الزراعية كألية لتحقيق إستدامة الامن الغذائي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي بعنوان إستدامة الامن الغذائي في الوطن العربي: في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف.

12- صحيفة الوسط، الامن المائي و الامن الغذائي بين الموازنة او الخيار، 2009 على الموقع:www.alwassatnews.com/news/304568.html

13- منظمة الاغذية الزراعية والزراعة للامم المتحدة، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010.

14- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، لجنة مشكلات السلع "تقييم تأثير تنفيذ إتفاقية جولة أوروغواي على الزراعة" الدورة الثالثة والستون، روما، 6-9/3/2001.

15- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، حالة الأسواق الزراعية 2022.

16- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الامن الغذائي و التغذية في العالم، روما، 2022.

17- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية، روما، 2022.

18- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الغذاء المستدام والزراعة،2020.

19- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الامن الغذائي و التغذية في العالم،2022

V.المواقع الإليكترونية

1- الإذاعة الجزائرية، انتاج الشعب الفلاحية الرئيسية: تسجيل زيادات معتبرة في 2022، على الموقع: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17060

2- الجزائرية للاخبار، إجمالي عدد رؤوس المواشي والماعز في الجزائر، على الموقع https://dzayerinfo.com

3- النهار ONLINE، الجزائر الخامسة عربيا في مؤشر الامن الغذائي سنة 2022، على الموقع https://www.ennaharonline.com

4- جزائر ULTRA، واقع الامن الغذائي في الجزائر.. بين الزراعة التجارية والاستراتيجية، على الموقع https://ultraalgeria.ultrasawt.com

5- شبكة سيادة، أثر الحرب الروسية-الاوكرانية على الجزائر: نحو نظام غذائي أكثر استدامة ومقاومة، على الموقع https//www.siyada.org/siyada-board

6- عربي bbc news، "كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي؟"، جوان 2022 على الموقع: https://www.bbc.com/arabic

7- وكالة الانباء الجزائرية، تقليص واردات المواد الغذائية ب 2مليار دولار أفاق 2024على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie

VI.مراجع أجنبية

the economist intelligenc UunitFood security in focus Middle East & North Africa 2014 1the Economist Intelligence Unit Limited Sponsored by DU PONT 2014 p14 .

ملخص:

نهدف من هذا البحث دراسة موضوع التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات، وهذا من خلال تسليط الضوء على أهمية الأمن الغذائي بأبعاده المختلفة كونه من القضايا الإستراتيجية التي تسعى لتحقيقها الدول في ظل تحرير التجارة العالمية فهو يعتبر جزء من الأمن القومي، يؤدي فيه الإنفتاح على التجارة الزراعية دورا إيجابيا أو سلبيا لظاهرة إنعدام الأمن الغذائي.

أثر تحرير التجارة العالمية على واقع الأمن الغذائي في الجزائر، ومدى قدرتها على التكيف والإستجابة للتطورات الإقتصادية العالمية الراهنة، مما يتطلب إتخاذ إجراءات تمكنها من تخفيف الآثار السلبية وتعظيم الإستفادة من الآثار الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة العالمية، الأمن الغذائية، الفجوة الغذائية، مؤشر الإنفتاح التجاري، التطورات الإقتصادية العالمية.

Abstract:

Our purpose from this search is to study the subject of world trade and food security, then effects and links by giving highlight on the importance of the food security and its different dimensions, because its one of the strategic issues that all the contries want really to realise on the light of the liberation of world trad.

It is considred as a part of the national security, so that openness on agricultural trading plays a positive or a negative role to this phenomen, which is food insecurity.

The effects of liberating the international trading on the reality of food security here in Algeria and its ability to adapt and react towards the current economic developments that order to enable it mitigate the negative effects and glorify the benefit from the positive effects.

Key words; liberalizating of world trade, food security, food gap, trade openness index, international economic development.